No Peace Without Justice
Non c'è pace senza giustizia

الأثر الحقوقي للإتجار غير المشروع في حالتي سوريا والعراق

PMI impact

الأثر الحقوقي للإتجار غير المشروع
في حالتي سوريا والعراق

No Peace Without Justice
Non c'è pace senza giustizia

تم إنتاج هذه الوثيقة بمساعدة مالية من شركة فيليب موريس إنترناشونال إمباكت. المعلومات والآراء الواردة في هذا التقرير تخص المؤلفين ولا تعكس بالضرورة الرأي الرسمي لمبادرة PMI IMPACT. إن مبادرة PMI IMPACT ليست مسؤولة عن أي استخدام للمعلومات الواردة هنا.

جدول المحتويات

المقدمة 6

a.1 السياق الجغرافي والسياسي 6

b.1 المنهجية والأهداف 7

المعابر بين مناطق النفوذ في سوريا 10

a.2 المعابر في شرق سوريا 11

a.1.2 المعابر البرية بين قوات سوريا الديمقراطية والمناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة 13

a.2.2 المعابر البرية بين قوات سوريا الديمقراطية والمعارضة 14

a.3.2 المعابر على نهر الفرات 18

a.4.2 شبكة الأنفاق السرية التي حفرتها إيران في البوكمال والميادين في دير الزور 22

a.5.2 المعابر الحدودية مع العراق 27

a.6.2 إفادات شهود من شرق سوريا 27

b.2 المعابر في شمال غرب سوريا 34

b.1.2 المعابر الحدودية مع تركيا 37

b.2.2 المعابر الداخلية مع مناطق سيطرة الحكومة 42

b.3.2 المعابر الداخلية بين فصائل المعارضة 47

b.4.2 المعابر مع تنظيم داعش 48

c.2 المعابر في وسط سوريا 57

c.1.2 المعابر في مدينة حمص القديمة 59

c.2.2 المعابر في حي الوعر 59

c.3.2 المعابر في الريف الشمالي 60

c.4.2 المعابر مع لبنان 61

d.2 المعابر في جنوب سوريا 68

d.1.2 معبر خربة غزالة 70

d.2.2 المعابر ذات الأهمية الخاصة 72

d.3.2 المعابر الحدودية مع الأردن 73

d.4.2 إفادات شهود من جنوب سوريا 75

المصادر 76

الجدول 1. التسلسل الزمني للصراع السوري 77

الجدول 2. القوات المسلحة السورية الرئيسية المشاركة في النزاع 85

الملحق الأول - الاتجار بالمواد المخدرة في السياق السوري 87

1. المقدمة

a.1 السياق الجغرافي والسياسي

تمتلك سوريا ثروة طبيعية وموارد بشرية كبيرة، لا سيما النفط والغاز والفوسفات وتنوع المحاصيل والمناخ المعتدل والمواقع الأثرية. وعلاوة على ذلك، فإن موقعها الجغرافي يجعلها جسراً برياً مهماً بين الأسواق التجارية الأوروبية والعربية، عبر حدود تركيا إلى الشمال والأردن إلى الجنوب. كما تدير سوريا حركة تجارية مع دول الجوار عبر معابرها الحدودية التي تخلق شرايين اقتصادية. ولطالما كانت السيطرة على طرق التجارة تلك حاسمة بالنسبة للحكام في دمشق. وقد عزز نظام الأسد، الذي يحكم سوريا منذ السبعينيات، من سيطرة السلطات المركزية في دمشق على الحدود والطرق التجارية السورية، من خلال توفير دور حاسم للجيش والأجهزة الأمنية في هذا الصدد، وذلك كوسيلة للحصول على الدعم السياسي والحماية والمزايا الاقتصادية. وقد أدى نظام الاستقطاب هذا إلى انتشار الفساد، وإلى خلق عدد كبير من المستفيدين المستعدّين لدعم ومساعدة السلطة السياسية في دمشق.

وبعد اندلاع الثورة السورية في آذار / مارس من عام 2011 وظهور الجيش السوري الحر، فقدت السلطات المركزية في دمشق السيطرة على عدة مناطق ومدن، الأمر الذي أثر وبشكل كبير على نظام الأسد، الذي ومن أجل حماية مناطق سيطرته، قام بتعزيز وجوده الأمني والعسكري في المدن الرئيسية وحولها. وقد برز واقع جغرافي جديد للسوريين. لقد كانت المناطق الخارجة عن سيطرة دمشق محاصرة ومُطوّقة، وكانت تسيطر عليها الحواجز الأمنية والعسكرية. يمكن للناس التنقل عبر نقاط التفتيش المختلفة فقط وفقاً للشروط والضوابط التي يفرضها من يتحكم في كل نقطة تفتيش محددة.

وقد لعب الفساد المستشري في مؤسسات الدولة، وفي مقدمتها الفرعين الأمني والعسكري، دوراً أساسياً في إدارة الحواجز. ويجب على من يرغب في العبور أن يدفع رشاوى للمسؤولين عن الحاجز، حيث تذهب الأموال إلى المسؤول الأعلى رتبة الذي يقبل تلك الأموال كرشاوى. ويؤدي هذا إلى تفاقم حالة فرض الإتاوات على المارة وبضائعهم أو طعامهم، وعلى مرور شاحنات البضائع. وقد نشأ هذا الشكل من أشكال العبور من خلال تطوير التفاهمات بين وكلاء الطرفين المسيطرين. ومع مرور الوقت، اتخذت تلك الأطراف شكلاً مشتركاً من حيث معدلات الجمارك والأسعار والكميات وأوقات العبور. وتقوم بعض المعابر بإصدار الأوراق والأختام الجمركية.

وقد تم الاعتراف ببعض المعابر التي كانت في السابق نقاط تفتيش على أنها معابر منتظمة، بينما اتخذ بعضها الشكل التقليدي للإتاوات والضرائب. ولم تقتصر الضرائب على النظام وميليشياته. وقد تم فرض الضرائب من قبل فصائل المعارضة وقوات سوريا الديمقراطية في شرق سوريا وكذلك من قبل التنظيمات المتطرفة مثل جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (تنظيم داعش) في مناطق سيطرتهم. ولم تقتصر سيطرة الفصائل على المعابر الداخلية لسوريا فحسب، بل سيطرت أيضاً على المعابر الحدودية الخارجية، وفرضت إتاوات وضرائب على السكان في مناطق سيطرتها. وكما سيتضح في هذا التقرير، تبلغ قيمة تلك الضرائب ملايين الدولارات شهرياً، وأصبحت مسألة السيطرة على المعابر بمثابة هاجس لجميع الأطراف المتحاربة.

وتمثل هذه الحواجز والمعابر عبئاً ثقيلاً الذي يستنزف قوت السوريين، مما يؤدي إلى زيادة هائلة في معاناتهم. وعلى العكس من ذلك، تُعتبر نقاط التفتيش بالنسبة للأطراف المتحاربة بمثابة مصدر كبير للثروة.

b.1 المنهجية والأهداف

يهدف هذا البحث إلى تقديم لمحة عامة عن الآثار المباشرة وغير المباشرة للإتجار غير المشروع على انتهاكات حقوق الإنسان ضد الأفراد والمجتمعات في سياق الصراع السوري. وقد تم إجراء البحث الميداني في المقام الأول من خلال الانخراط والمشاركة المباشرة لمنظمات المجتمع المدني المحلية ونشطاء حقوق الإنسان، الذين لديهم معرفة عميقة بالديناميكيات السياسية والمؤسسية للحرب في سوريا، فضلاً عن تداعياتها على التجارة غير المشروعة والاستغلال غير المشروع لديناميكيات الصراع. ونظراً لأنهم مرتبطون بشكل جيد بالفعل بمجتمع حقوق الإنسان، بما في ذلك الوصول إلى ضحايا الانتهاكات، يمكنهم لعب دور حاسم في الحصول على معلومات حول تأثير التجارة غير المشروعة على حقوق الإنسان.

تُمثل الوثيقة الحالية المنتج النهائي لعملية رسم الخرائط، وذلك بناءً على معيارين أساسيين:

الانفتاح والشمولية: تحتوي الوثيقة على نهج مفتوح وعام الذي يهدف إلى تعزيز مشاركة الجهات الفاعلة المحلية.

الملكية المحلية: تعكس الوثيقة أولويات السياسة والمنهجيات المحددة على أرض الواقع من قبل دعاة الديمقراطية وحقوق الإنسان الوطنيين، وتركز على الأولويات والمنهجيات كما تراها منظمات المجتمع المدني المحلية. وقد هدفت الأعمال التحضيرية لتطوير هذه الوثيقة إلى تعزيز مشاركة المجتمعات المتضررة، وليس استبدالها، وتعزيز مشاركتها المباشرة.

وإن المصدر الرئيسي للمعلومات الخاصة بأعمال توثيق حقوق الإنسان هو أولئك الذين تعرضوا للانتهاكات ومن شاهدوا الانتهاكات ومن سمعوا عنها ومن لديهم معلومات داخلية عن ارتكاب الانتهاكات. إن جميع هؤلاء الأشخاص لديهم احتياجات مشروعة: ماذا الذي سيحدث لشهاداتهم، ولهم، ولأسرهم أو لأحبائهم الآخرين. وعلاوة على ذلك، فإن المعلومات التي لديهم، في وقت جمعها وفيما بعد كشهادة مستقبلية، لديها القدرة على المساهمة في المساءلة عن الانتهاكات التي تم تحديدها من خلال عمل التوثيق. قد تأتي هذه المساءلة بأشكال مختلفة، وذلك ببساطة من خلال كشف الأساس الواقعي للانتهاكات؛ ومن خلال آليات مثل لجان الحقيقة؛ ومن خلال الفحص أو من خلال الملاحقات الجنائية على المستويين الوطني والدولي. لذلك، من الضروري بالنسبة لأولئك الذين يديرون ويشاركون في توثيق حقوق الإنسان، بأي صفة، أن يكون لديهم نظام لإدارة الشهود الذي يعالج مجموعة واسعة من اهتمامات واحتياجات أولئك الذين يقدمون معلومات حول الانتهاكات، مع ضمان أن تكون المعلومات التي يتم جمعها مفيدة قدر الإمكان لعمل توثيق حقوق الإنسان.

إن المبدأ التوجيهي الذي تقوم عليه هذه الوثيقة هو أن سلامة الشاهد هي الاعتبار الأساسي لدينا. لا توجد معلومة، ولا وثيقة ولا صورة فوتوغرافية تستحق حياة الشاهد، أو سلامته؛ أو عائلاتهم وأحبائهم؛ وبالتأكيد، سلامة الشخص الموثّق كذلك. وفي الممارسة العملية، هذا يعني بأن كل قرار يتم اتخاذه؛ من تحديد الشهود المحتملين للاستعدادات لجمع شهاداتهم، بدءاً من نشر التقرير وحتى تبادل المعلومات، يُعاد النظر فيه بشأن ما إذا كان يمكن أن يكون له تأثير سلبي على شاهد فردي، وما إذا كان يمكن تخفيف هذا الأثر وكيف يمكن تخفيفه، أو إذا كان يجب إعادة صياغة القرار.

ومن أجل تأكيد نتائج البحث والتحقق من صحتها، أجرى المؤلفون سلسلة من المقابلات مع الشهود والأشخاص الذين تم إبلاغهم عن التجارة غير المشروعة في سوريا. لقد تم اختيار الشاهد على أساس المعايير التالية:

1) المعيار الجغرافي: تم تقسيم أراضي سوريا إلى أربع مناطق رئيسية: 1. شمال-شرق (الحسكة، الرقة، ريف حلب الشمالي الشرقي ودير الزور)؛ 2. شمال غرب سوريا (ريف حلب الشمالي والغربي وإدلب وريفها وريف اللاذقية الشمالي)؛ 3. وسط سوريا (حمص وريفها، حماة وريفها)؛ 4. جنوب سوريا: (دمشق وريفها، درعا، السويداء، القنيطرة). لقد تم تحديد عدد متساوٍ من الشهود في كل منطقة والاتصال بهم من أجل ضمان تغطية جغرافية متوازنة وموحدة.
2) معيار التسلسل الزمني: من أجل ضمان أن الشهادات يمكن أن تغطي جميع مراحل الصراع المستمر منذ عقد في سوريا، تم اختيار الشهود على أساس توقيت المعلومات التي يمكنهم تقديمها، بهدف ضمان تغطية جميع مراحل النزاع.
3) معيار "الدور": من أجل تغطية كل زاوية ممكنة من البحث، تم الاختيار على أساس مشاركة الشاهد وبأي صفة تمكنوا من تقديم المعلومات. لقد تم تحديد ثلاث فئات رئيسية: أ) الضحايا الأساسيون لانتهاكات حقوق الإنسان؛ ب) سكان المناطق المحيطة بالمعابر ج) الأشخاص الذين عملوا مع الفاعلين الرئيسيين في التجارة غير المشروعة أو الذين لديهم معرفة مباشرة بعملهم؛ د) الأشخاص الذين تورطوا بشكل مباشر في الاتجار غير المشروع بالاشتراك مع أطراف أو أفراد متورطين في انتهاكات حقوق الإنسان.
4) معيار النوع الاجتماعي: كلما أمكن، تم اختيار شاهد على أساس الجنس/النوع الاجتماعي لضمان التمثيل المتوازن لانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة.

لقد وافق حوالي أربعين شخصاً على مشاركة تجاربهم وشهاداتهم مع فريق البحث، وأجريت سلسلة من المقابلات، إما عبر الإنترنت أو من خلال اجتماعات شخصية، وذلك اعتماداً على موقع الشخص الذي تمت مقابلته وكذلك العوامل المتعلقة بالصحة والمخاوف الأمنية. استخدمت منظمة لا سلام من غير عدالة وفريق البحث نموذج PEACE لإجراء مقابلات ومناقشات مع الأشخاص الذين قد يكون لديهم معلومات حول الانتهاكات، وتم اعتماد نهج "التدفق الحر" لإجراء المقابلات، بدلاً من هيكل مقابلة الأسئلة المغلقة، أو ملء النموذج.

في عمل توثيق حقوق الإنسان، من المهم جداً أن يكتسب الشهود فهماً كاملاً لعمل التوثيق؛ وكيف يتم جمعه، والغرض الذي سيتم استخدامه، والمخاطر والفوائد المحتملة للمشاركة، والأغراض التي يتفقون على إمكانية استخدام معلوماتهم من أجلها. وعلى أساس هذا الفهم، يقررون بحرية ما إذا كانوا يريدون المشاركة أم لا. إن الموافقة المستنيرة هي عملية وليست شكل.

لقد تم تطوير نموذج PEACE في أوائل التسعينيات كجهد تعاوني بين ضباط إنفاذ القانون وعلماء النفس في إنجلترا وويلز، وذلك من أجل مواجهة التحديات بالأدلة المقدمة في المحاكم في ذلك الوقت. يأخذ هذا النموذج نهجاً تحاورياً وغير تصادمي للحصول على معلومات موثوقة من الشاهد. يمكن استخدام الحدود العريضة لنموذج نموذج PEACE كأدوات في جوانب أخرى من توثيق حقوق الإنسان لتعزيز التخطيط السليم ورصد وتقييم العمل.

ومنذ الربع الأول من عام 2020، طرح تفشي وباء كوفيد-19 مزيداً من التحديات لعمل توثيق حقوق الإنسان، والتي كان لا بد من أخذها في عين الاعتبار لضمان أن يظل النهج القائم على الحقوق بمثابة عنصر أساسي في العمل الميداني. وقد يكون لدى الشهود احتياجات إضافية التي يجب أخذها في عين الاعتبار في مراحل التخطيط، مثل وصمة العار والحرمان من الرعاية الصحية؛ والحجر الصحي أو العزلة التي قد تؤدي إلى الإكراه، أو المواقف التي لا يتم فيها تلبية الاحتياجات الأساسية لأولئك الذين يخضعون للحجر الصحي. وقد تجد النساء والأطفال والشباب أنفسهم محاصرين في عائلات حيث

يواجهون العنف بين الأشخاص مع عدم وجود إمكانية للهروب. وقد يواجه الأفراد عديمي الجنسية أو الذين ليس لديهم وثائق مناسبة صعوبات إضافية في الوصول إلى المعلومات وسبل الانتصاف. وقد يتم فرض تدابير أخرى، بما في ذلك التدابير التشريعية أو السياسية التي اعتمدتها الحكومات بإسم منع انتشار وباء كوفيد-19 بشكل متزايد بطرق تؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان، في حين أن بعض التدابير التي تم وضعها مع تبرير الصحة العامة قد لا تلبي المعايير الدولية لحقوق الإنسان، لكونها غير ضرورية وغير متناسبة و / أو تمييزية. وفي بعض الحالات، قد تتداخل تلك الإجراءات مع جمع المعلومات المسندة بالأدلة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات، فضلاً عن إضافة طبقة أخرى من الانتهاكات والتجاوزات التي تَعرّض لها الشهود. وفي مثل تلك الحالات، يحتاج الأشخاص الذين يعملون مع الشهود إلى التأكد من أن التهديدات الجديدة لحقوق الإنسان التي يشكلها انتشار الوباء تؤخذ في عين الاعتبار في جميع مراحل عمل التوثيق، مما يضمن استخدام منهجيات آمنة، مثل استخدام تقنيات المعلومات الجديدة.

2. المعابر بين مناطق النفوذ في سوريا

تهدف هذه الوثيقة إلى إلقاء الضوء على المعابر الداخلية والحدودية لمراجعة تطورها وإدارتها وتقدير إيراداتها على فترات زمنية مختلفة. ويعرض البحث نقاط التفتيش تلك في فترات زمنية مختلفة بناءً على أربع مناطق جغرافية من سوريا: الشمال الشرقي، والشمال الغربي، ووسط سوريا، وجنوب سوريا. ويحلل البحث كل نقطة تفتيش بالتفصيل من حيث موقعها وخلفيتها التاريخية والوضع الحالي والسيطرة والعوائد المالية. كما يفحص البحث المعابر الحدودية بناءً على موقعها وعائداتها والرقابة عليها وكيفية عملها.

واستند البحث إلى جمع المعلومات من مصادر مفتوحة موثوقة مثل شبكات الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب، ونشطاء الثورة السورية المطلعين على تلك المعابر وأصولها وتاريخها. واعتمد البحث أيضاً على الأشخاص الذين يعيشون حالياً أو سابقاً في مناطق تلك المعابر، والمؤسسات الثورية المعترف بها مثل التحالف والحكومة السورية المؤقتة، والمراكز البحثية المتخصصة في الشأن السوري.

وقد تم جمع البيانات وتحليلها وتنظيمها حسب التسلسل المكاني والزماني بطريقة محايدة وشفافة.

a.2 المعابر في شرق سوريا

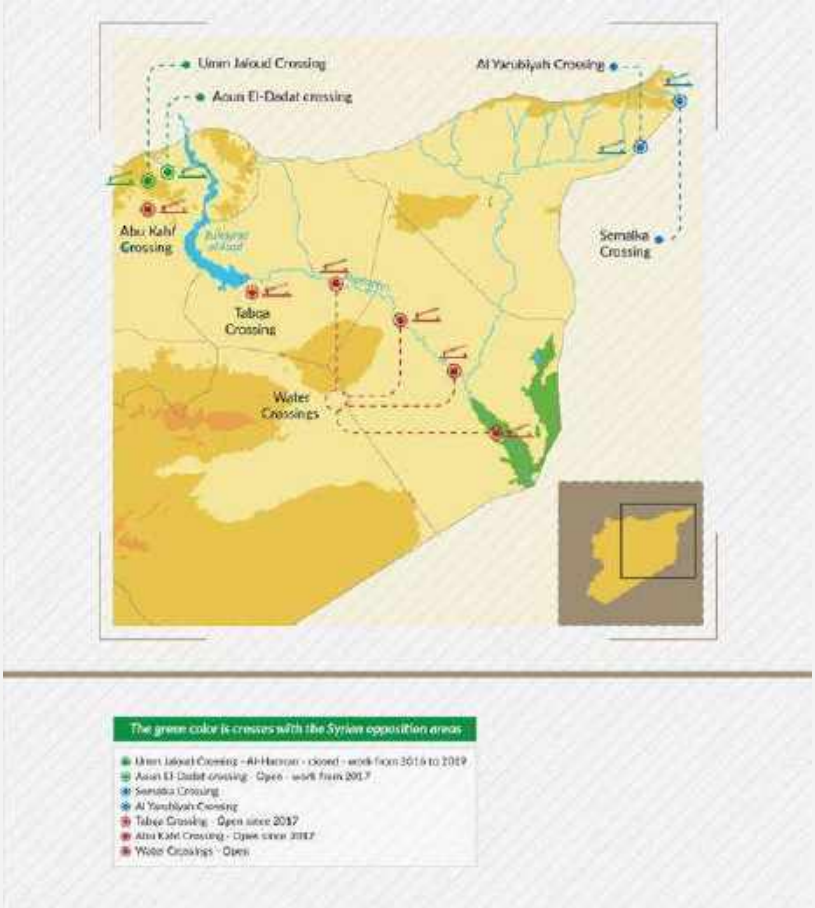

تاريخياً، لطالما كانت منطقة شرق الفرات منطقة ريفية التي تنتج المواد الخام مثل القمح والقطن والزيت، والتي كان يتم معالجتها في مصانع غرب سوريا. وارتبط اقتصاد المنطقة ارتباطاً وثيقاً بعمليات الإنتاج والتسويق والتجارة التي جرت بشكل أساسي في دمشق. وقد كان اقتصاد المنطقة يُسيطر عليه وبشدة من قبل الحكومة المركزية لمنع الانفصالية بين الشعب الكردي والقبائل العربية البدوية التي تتحرك بين سوريا والعراق، الأمر الذي جعل الحدود سهلة الاختراق.

وإن الانتفاضة السورية في عام 2011 وما تلاها من سيطرة كاملة للقوات الكردية على المنطقة لم تُغير تلك الديناميكيات الاقتصادية. واليوم، يعتمد شرق سوريا على موارد أساسية محددة:

- عائدات القمح والقطن والزيت؛

- تحويلات المهاجرين؛

- الدعم من قبل حكومة كردستان العراق؛

- الدعم الغربي والأمريكي الذي يأتي من العراق.

إن هشاشة اقتصاد شرق سوريا، واعتماده على المساعدات الخارجية، وعدم توفر الوسائل لمعالجة المواد الخام المنتجة، واضح جداً. وعلى سبيل المثال، استمر بيع إنتاج القمح والقطن إلى مناطق سيطرة النظام حتى عام 2019 على الأقل، حيث قامت الحكومة المركزية في دمشق بشراء معظم محاصيل المنطقة. ومنذ عام 2020، بدأ الحكم الذاتي بمنع المزارعين من بيع منتجاتهم إلى مناطق سيطرة دمشق. وعلى الرغم من هذا القرار العلني للحكم الذاتي، تواصل قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، التي تسيطر على المنطقة منذ أن تمت هزيمة تنظيم داعش في عام 2017، عمليات بيع وشراء البضائع داخل المناطق الخاضعة لسيطرة السلطات المركزية في دمشق، مع مناطق سيطرة المعارضة السورية. وفي الواقع، لا تستطيع قسد أن تقطع صلاتها بالسوق السوري العام، فهي بحاجة إلى الأدوية والمواد الغذائية ومواد بناء من بين أمور أخرى، وتواصل السماح للتجار بنقل القمح من الحسكة إلى المحافظات التي يسيطر عليها النظام، حيث يتم بيعه بأسعار أعلى ويتم شراء الأدوية والغذاء.

وأقامت قسد عدة معابر بين مناطق نفوذها ومحيطها الخاضع لسيطرة القوات الموالية لدمشق والمعارضة السورية. ويتم استخدام معظم تلك المعابر لنقل النفط في المقام الأول، تليها المحاصيل والثروة الحيوانية، بالإضافة إلى الاتجار بالبشر وتهريب البضائع الممنوعة. وقد ظهر المستفيدون واستغلوا تلك المعابر لتحقيق مكاسب غير مشروعة من خلال احتكار التجارة لأشخاص معينين أو تهريب البضائع والمواد المحظورة. وعلاوة على ذلك، ظهرت العصابات وبدأت تعمل بطرق مختلفة، من خلال السيطرة على الممتلكات المدنية، واستغلال المعابر بقوة السلاح لتهريب البضائع، أو إجبار المدنيين الذين يريدون العبور على الدفع لتجنب العنف الجسدي والاعتقال. وجدير بالذكر أن بعض تلك العصابات مرتبطة بقوات سوريا الديمقراطية التي تُسيطر على المنطقة.

وقد تغيّرت السيطرة على شرق سوريا عدة مرات منذ اندلاع الحرب في عام 2011. وقد كانت منطقة الجزيرة تحت سيطرة جبهة ثوار سوريا من عام 2011 إلى شهر أيار / مايو 2013. وبعد ذلك، تراجعت الجبهة لصالح فصائل الجيش السوري الحر. وقد تم تقسيم دير الزور بالتساوي في السيطرة والنفوذ بين جبهة ثوار سوريا والجيش السوري الحر ولكن بحلول نهاية عام 2013، سيطر الجيش السوري الحر على حقول النفط بأكملها في دير الزور. وقد سيطر تنظيم الدولة الإسلامية (تنظيم داعش) بشكل كامل على المنطقة بين شهر نيسان / أبريل من عام 2014 ومنتصف عام 2019. ومنذ ذلك الحين، أصبحت دير الزور وحقولها النفطية تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، إلى الشرق من نهر الفرات، فيما استعادت المليشيات الإيرانية والقوات الروسية والجيش السوري السيطرة على مناطق غرب نهر الفرات.

وفي مطلع عام 2013، كانت الحسكة والرقة تخرجان بشكل تدريجي من سيطرة النظام السوري، باستثناء مدينتي القامشلي والحسكة، حيث ظلّتا اسمياً تحت نفوذ النظام السوري حتى عام 2020. وبالتوازي مع سيطرة تنظيم داعش على ريف الحسكة والرقة، سيطر الجيش السوري الحر على مدينة الرقة في 6 آذار / مارس من عام 2013، إلا أن المركز الحضري سقط بعد بضعة أشهر تحت سيطرة تنظيم داعش، الذي حكم حتى شهر تشرين الأول / أكتوبر من عام 2017. ومنذ ذلك الحين، أصبح تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية الكردية أو ما يسمى بالإدارة الذاتية.

وقد سيطر النظام السوري والقوات الروسية، منذ شهر تشرين الأول / أكتوبر 2019، على الطرق الدولية والرئيسية في ريف الحسكة والرقة حتى الحدود العراقية، بما في ذلك مدينة الحسكة، وساحتان أمنيتان داخل مدينة القامشلي بريف القامشلي الجنوبي، وكوباني إلى الشرق من منطقة نبع السلام والفرات من الغرب، وعين عيسى في شمال الرقة مع طريقها الرئيسي إلى الرقة وسد الطبقة ومدينة الطبقة. وإن الاستثناء الوحيد للسيطرة هو الأجزاء المجاورة لمناطق نبع السلام الخاضعة لسيطرة القوات التركية. وتقع منطقة نبع السلام في شرق الفرات حتى الحدود التركية، من تل أبيض غرباً إلى رأس العين شرقاً. ويحدها من الجنوب الطريق السريع الدولي إم-4 (M4). ومنذ شهر تشرين الأول / أكتوبر من عام 2019، أصبحت منطقة نبع السلام تحت سيطرة تركيا وحلفائها المحليين، وهم الجيش الوطني السوري.

وتُسيطر قوات سوريا الديمقراطية والقوات الأمريكية على مناطق وحقول نفطية أخرى في ريف الحسكة والرقة.

a.1.2 المعابر البرية بين قوات سوريا الديمقراطية والمناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة

معبر الطبقة

لقد تم إنشاء المعبر من قبل قوات سوريا الديمقراطية عند سد الفرات. يُعتبر المعبر بأنه الجسر الوحيد الذي يربط بين ضفتي نهر الفرات، ويُمثل الممر الرئيسي للقوافل التي تنقل النفط عبر شركات حسام القاطرجي الذي أسس مليشيا بدعم من نظام الأسد وروسيا لحماية قوافله. وتُعتبر المليشيا بأنها متورطة في انتهاكات لحقوق الإنسان وذلك من خلال مشاركتها في العمليات العسكرية للنظام ضد المدنيين.

ومن خلال هذا المعبر، يتم نقل النفط والغاز والوقود بكميات كبيرة من مناطق قسد إلى مناطق النظام. وتقوم بعض تلك القوافل بنقل النفط الخام مباشرة إلى محطة جندر قرب حمص، ويقوم البعض الآخر بنقل النفط الخام إلى مصفاة حمص، والبعض الآخر ينقل المشتقات النفطية، مثل البنزين والديزل، مباشرة إلى المحافظات الرئيسية، حيث تقوم قوات سوريا الديمقراطية بتصنيع الوقود. وتُقدّر الحركة اليومية بحد أدنى 200 صهريج.

ويُشكل المعبر مورداً أساسياً لقوات سوريا الديمقراطية، الذي يؤمن أكثر من 30 مليون دولار شهرياً من عائدات النفط فقط.

معابر منطقة منبج

تعتبر منبج منطقة ذات أهمية استراتيجية لأنها تربط ريف حلب الشمالي والشرقي بريف الجزيرة. وتضم المنطقة العديد من المعابر، أبرزها معبر أبو كهف في ريف منبج، الذي يفصل بين قوات الأسد وقوات منبج العسكرية الموالية لقسد. وقد أصبحت منبج نقطة عبور مهمة لجميع أنواع البضائع، سواء إلى منبج أو إلى المناطق المحيطة بها. ويُستخدم المعبر لاستيراد البضائع من مناطق سيطرة النظام إلى مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية ولعبور المدنيين. وإن المرور

عبر المعبر ليس مجانياً، حيث يتم فرض الضرائب من قبل الطرفين المسيطرين ويجب دفع إتاوات لمرور المدنيين لتجنب التعرض للإيذاء أو الضرب أو الاعتقال.

a.2.2 المعابر البرية بين قوات سوريا الديمقراطية والمعارضة

قرية أم جلود – معبر الحمران

يقع المعبر شمال شرق حلب ويربط قرية أم جلود التي تديرها قوات سوريا الديمقراطية والواقعة شمال غرب منبج (22 كم) بقرية الحمران الخاضعة لسيطرة فصائل درع الفرات. وقد تم فتح المعبر أواخر شهر تشرين الثاني / نوفمبر من عام 2016 باتفاق بين قوات سوريا الديمقراطية والمعارضة. وقد كان من المتصور أن يكون المعبر ممراً إنسانياً في البداية. ويُعتبر المعبر حالياً بأنه أهم معبر تجاري للوقود والبنزين؛ حيث يُغذي جميع المناطق الخاضعة لسيطرة فصائل درع الفرات وإدلب وريف حلب الغربي وعفرين بالوقود والبترول السائل (البنزين والديزل والكيروسين)، بالإضافة إلى المنتجات الغذائية والمواد الإنشائية والصناعية وتجارة السيارات.

وقد تم فتح المعبر في ظل فصيل فيلق الشام، إلا أن سيطرته لم تدم طويلاً بسبب الإتاوات التي فُرضت والانتهاكات واسعة النطاق بحق المدنيين. بالإضافة إلى ذلك، استخدم الفصيل عائدات المعبر لإثراء قياداته ودعم عناصره. وقد أدى ذلك إلى قيام فصيل الجبهة الشامية بمهاجمة المعبر والسيطرة عليه مطلع عام 2017، متذرعين بأن الانتهاكات التي ارتكبها فيلق الشام هي السبب. ومع ذلك، فإن الوضع لم يتغير. وقد دفعت المداخيل الكبيرة للمعبر العديد من الفصائل، منها لواء السلطان مراد وفرقة الحمزات والصقور وفرقة الشرقية وغيرها الى مهاجمة ومحاولة السيطرة على المعبر وطرد الجبهة الشامية من المنطقة في نفس العام. وارتكبت تلك الميليشيات انتهاكات جسيمة وفرضت رسوماً باهظة على البضائع المتداولة داخل المعبر وخارجه، وذلك وفقاً لسكان القرية. لذلك، حاربتهم الجبهة الشامية وسيطرت على المعبر في شهر نيسان / أبريل من عام 2017. واشتدت المنافسة على السيطرة على المعبر وتطورت إلى معركة بين لواء السلطان مراد والحمزات والصقور وفرقة الشرقية وفصائل أخرى من جهة، وجبهة الشام من جهة أخرى. وانتهت

المنافسة لصالح الأخير، ولا يزال المعبر تحت سيطرة جبهة الشام وتشرف عليه الحكومة المؤقتة منذ 25 تشرين الأول / أكتوبر من عام 2017. وقد بلغ حجم التجارة عند المعبر ما معدله 100 شاحنة تدخل مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية مقابل 50 إلى 100 شاحنة تخرج يومياً باتجاه مناطق سيطرة فصائل درع الفرات. وتفرض قوات سوريا الديمقراطية رسوماً جمركية غير محددة على البضائع المختلفة باستثناء الأدوية والمواد الطبية. ويُعتبر المعبر أيضاً بأنه ممر مدني الذي يسمح للحافلات بنقل المدنيين من وإلى المناطق الشرقية. وقد أدى افتتاح المعبر إلى إنشاء سوق للديزل والوقود في قرية الحمران التي تُعتبر من أهم أسواق المنطقة. وأعاد المعبر تنشيط الحركة التجارية وخَلَق فرص عمل متنوعة، كما رأينا في عدد من المطاعم والمقاهي التي افتتحت في القرية.

معبر عون الدادات

يقع هذا المعبر شمال مدينة منبج وفي ريف حلب، ويُستخدم في الغالب لعبور المدنيين. وقد تم إنشاء معبر عون الدادات بعد تحرير القرية من قبضة تنظيم داعش أواخر عام 2017، ويخضع النصف الجنوبي للقرية لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية بينما يخضع النصف الشمالي لسيطرة فصائل درع الفرات. ويُمكن اعتبار هذا المعبر كنقطة إنسانية التي تُسهّل حركة المدنيين دون حركة تجارية كبيرة. ومع ذلك، لا توجد معابر مجانية في سوريا، حيث تستغل الأطراف المسيطرة كل شيء لكسب الموارد المالية من أجل المنفعة الشخصية للأفراد أو الجماعات. ولهذا السبب، يجب على المدنيين دفع رسوم للعبور.

كما يتم استخدام المعبر من قبل الحافلات والسيارات التجارية التي تخدم مدن ريف حلب الشرقي.

وتخضع المعابر الثلاثة لرسوم مختلفة، وفقط الأدوية والأغراض الشخصية معفاة من الرسوم. وتخضع جميع البضائع لجمارك محددة بناءً على نوعها وحجمها، إلى جانب ضريبة إضافية بنسبة 5% التي تُفرض إذا تم استيرادها من تركيا. وفي المعابر بين قوات سوريا الديمقراطية والحكومة السورية، البضائع التي تُقدّر قيمتها بـ 100 ألف ليرة سورية أو أقل تدفع ضريبة قدرها 8 آلاف ليرة سورية، بينما البضائع التي تُقدّر قيمتها بـ 500 ألف ليرة سورية، تصل الضريبة إلى 4%. وتصل الضرائب التي تفرضها قوات سوريا الديمقراطية إلى 2000 ليرة سورية للشاحنات المحملة بالآلات الثقيلة لضمان سلامة الحركة داخل مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، تسيطر قوات سوريا الديمقراطية على تجارة بعض المواد، مثل الإسمنت، وذلك في المنطقة الوحيدة التي يُسمح فيها باستيراد وبيع الإسمنت للتجار.

وإن المعابر غير خالية من الإتجار بالبشر بين الطرفين، حيث تبلغ تعرفة الدخول من 80 ألف إلى 150 ألف ليرة سورية للفرد.

ويتم تحصيل عائدات المعابر في مناطق سيطرة المعارضة بشكل مباشر من قبل الميليشيات المسيطرة على المعابر المحددة، حيث تظل المستفيد الوحيد من الإيرادات.

a.3.2 المعابر على نهر الفرات

تربط عشرات المعابر النهرية مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية في دير الزور بمناطق سيطرة النظام. وقد دخلت جميع تلك المعابر حيز التشغيل عندما سيطرت قوات سوريا الديمقراطية والجيش السوري على دير الزور. وتختلف أهمية ودور كل معبر عن الآخر. وقد تم تكليف بعض المعابر بنقل المدنيين عبر ضفاف النهر بواسطة قوارب صغيرة، حيث يحمل كل قارب بضعة أشخاص. ويَستخدم آخرون عبّارات كبيرة لنقل السيارات ونقل البضائع والوقود بين الضفتين.

وترتبط مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية جنوباً، بدءاً من ريف الرقة الجنوبي وانتهاءً بريف دير الزور الغربي، بمناطق سيطرة دمشق وميليشياتها عبر المعابر المائية. وتباينت الأطراف المسيطرة على تلك المعابر بمرور الوقت منذ أن تم طرد تنظيم داعش من المنطقة. وتخضع المنطقة لسيطرة المليشيات الإيرانية والروسية، بالإضافة إلى الفرقة الرابعة في الجيش السوري. وقد لعبت تلك المعابر دوراً أساسياً في تمويل الميليشيات المهيمنة. وقد قامت الفرقة الرابعة بدعم وتوفير الحماية لمليشيا القاطرجي لنقل النفط بواسطة قوافلها. وأقامت ميليشيا القاطرجي معابر عبر النهر لنقل النفط من مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية عبر المضخات إلى الناقلات. وعلاوة على ذلك، سيطرت الميليشيات الإيرانية على المنطقة بشكل كبير منذ عام 2019 أيضاً، حيث احتكرت التجارة في معظم تلك المعابر، والتي تشكل مصادر موارد مالية هائلة للميليشيات وقادتها على حساب المدنيين.

وقد تم نقل الزيت والمحاصيل والماشية من مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية إلى مناطق سيطرة النظام عبر تلك المعابر. وفي المقابل، تم نقل المواد الصناعية ومواد البناء والأسمدة الزراعية بالاتجاه المعاكس، على غرار مرور المدنيين بين ضفتي النهر. لكن كانت هناك عمليات تهريب عبر صفقات غير مُعلنة بين عناصر محسوبة على قوات سوريا الديمقراطية. ويساعد تلك العناصر المهربون من جهة وقادة المليشيات الإيرانية والمسؤولون السوريون من جهة أخرى. وتُحقق تلك العمليات مكاسب مالية لكلا الجانبين من خلال تجارة أنواع مختلفة من السلع وتهريب البشر. ويُعتبر النفط بأنه السلعة الرئيسية المنقولة عبر تلك المعابر المائية من مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية إلى مناطق سيطرة النظام في

تدفق مستمر. كما يتم نقل كميات كبيرة من المحاصيل مثل القمح والشعير والذرة الصفراء والبقوليات والخضروات على الرغم من أن قوات سوريا الديمقراطية تشتري وبشكل أساسي مواد البناء والمواد الصناعية، إلى جانب عدد محدود من المواد الغذائية.

وإن العبارات والقوارب ليست وسيلة النقل الوحيدة التي تعمل في تلك المعابر، فهناك أنابيب بلاستيكية توضع في النهر لتسهيل تهريب النفط.

كيف تعمل المعابر على نهر الفرات؟

يتم نقل النفط من حقول النفط إلى الضفة الشرقية بواسطة صهاريج أو شاحنات أو سيارات صغيرة. ومن ثم يتم تفريغ النفط في صهاريج على العبارات التي تنقل النفط إلى الضفة الغربية لنهر الفرات التي تسيطر عليها القوات الموالية للحكومة المركزية في دمشق. ومنذ شهر كانون الثاني / يناير من عام 2019، طورت قسد آلية لنقل النفط عبر ضفاف نهر الفرات من خلال مد أنابيب بلاستيكية. وتقوم قوات سوريا الديمقراطية بوضع المعابر المائية تحت حراسة مشددة لتنظيم هذه التجارة. وقد تم تزويد تلك الأنابيب بمضخات معززة. وتم تركيب تلك الأنابيب على صهاريج النفط القادمة من حقول النفط، وتقوم بضخّ النفط باتجاه الضفة المقابلة لنهر الفرات، حيث أقام النظام خزانات كبيرة لجمع النفط.

صورة لأنبوب نفط بين ضفاف نهر الفرات

ويتوزع هؤلاء الوسطاء بين مناطق سيطرة النظام وقوات سوريا الديمقراطية في دير الزور. ويقوم الوسطاء بتسهيل التجارة بين الطرفين بشكل غير مباشر، ويدفعوا رواتب قادة قوات سوريا الديمقراطية ومجلس دير الزور العسكري، ويخضعون إدارياً إلى قوات سوريا الديمقراطية. وإن معظم هؤلاء التجار هم من المنطقة، وقد عملوا لدى إيران منذ أواخر عام 2019، وذلك عندما انسحبت الفرقة الرابعة المدرعة التابعة للجيش السوري من المنطقة. كما أدى ذلك إلى طرد جميع التجار العاملين مع شركة القاطرجي من المنطقة، وسيطرت الميليشيات الإيرانية بشكل كامل على تلك المعاملات.

صورة مأخوذة بواسطة الأقمار الصناعية تظهر شاحنات وصهاريج تنقل النفط على نهر الفرات. تُظهر هذه الصورة عدداً من الشاحنات الكبيرة المتوقفة على معبر بقرص، وهي منطقة خاضعة لسيطرة النظام، بينما يقع معبر الشحيل في الجهة المقابلة.

وجدير بالذكر أن قوات التحالف الدولي وقوات سوريا الديمقراطية نفذتا العديد من المداهمات وعمليات الإغلاق للمعابر المستخدمة للتهريب بين عامي 2018 و 2020، إلا أن المعابر أعيد فتحها بسرعة واستمرت في العمل منذ ذلك الحين.

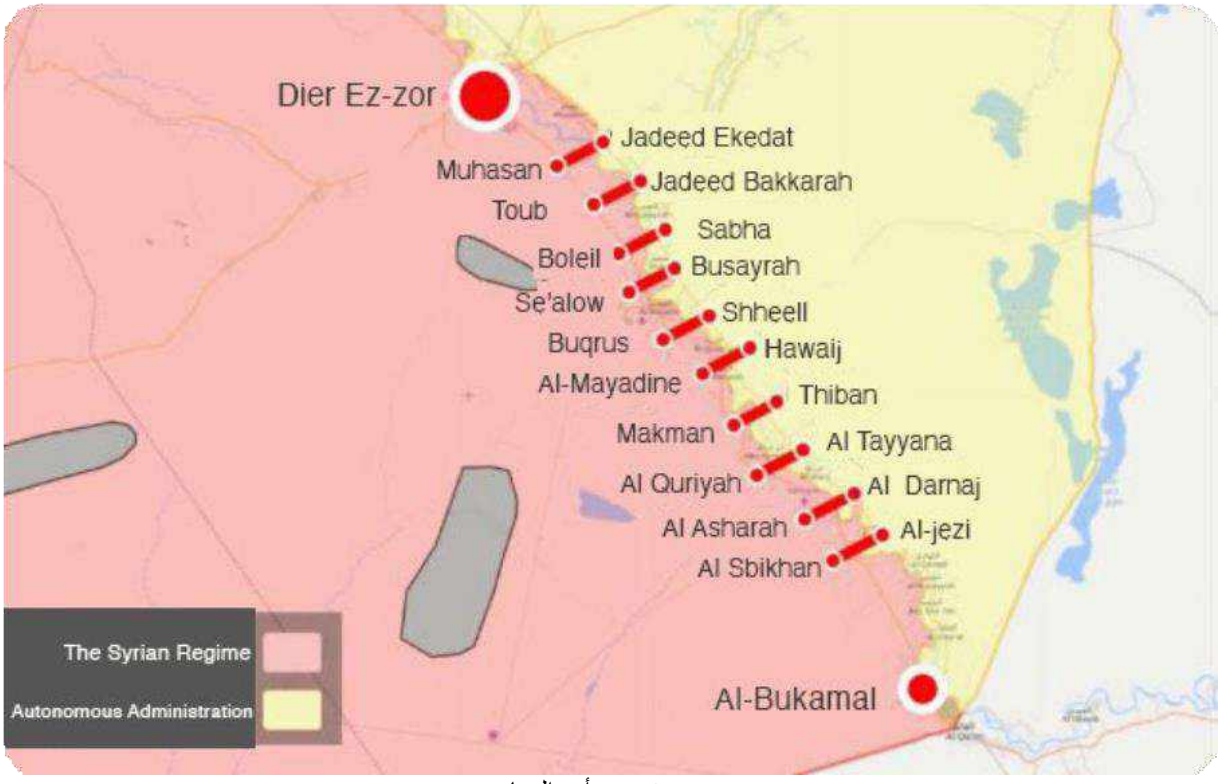

صورة توضح أهم المعابر

a.4.2 شبكة الأنفاق السرية التي حفرتها إيران في البوكمال والميادين في دير الزور

مثل تنظيم داعش، بدأت المليشيات الإيرانية عمليات كبيرة لإنشاء أنفاق ضمن مناطق سيطرتها في دير الزور، وذلك بعد زيادة الضربات الجوية على مواقعها.

البوكمال

لقد كانت معظم المواقع التي تديرها إيران في البوكمال تحت سيطرة تنظيم داعش في السابق. وقامت الميليشيات الإيرانية بتوسيع الأنفاق تحت الأرض من خلال حفر نفق طويل حول تلك المواقع، وخاصة في منطقة الحزام الأخضر لتخزين الأسلحة. وقد أشرف على عملية الحفر شخصيات عسكرية عراقية وإيرانية، مثل أبو الحسن العراقي، أحد قادة حزب الله العراقي، ومهدي الإيراني، الذي سهّل عملية نشر الحفارات والآليات الثقيلة من العراق.

اطراف البوكمال

تقع هذه الأنفاق بالقرب من الحدود العراقية من ناحية البادية في البوكمال. وتُظهر مقاطع الفيديو خنادق متصلة ببعضها البعض وأنفاق تحت الأرض لحماية عملية تخزين الصواريخ والأسلحة الثقيلة. وإن معظم العاملين في تلك المواقع هم من الأفغان والإيرانيين، مع عدد قليل من العراقيين.

خلف الحمدان في البوكمال

تقع هذه الأنفاق على بعد 14 كيلومتر من البوكمال باتجاه البادية خلف مدينة الحمدان تماماً، حيث توجد 8 أنفاق تحت الأرض مزودة بحفارات وآليات عسكرية.

بين المنازل في الميادين

قامت الميليشيات الإيرانية بحفر خنادق وأنفاق بين المنازل القريبة من البكر، وهي قريبة من مكتب البريد ومركز الميادين الثقافي على شارع الكورنيش.

الميادين - البادية

يحتوي هذا الموقع على عدة أنفاق وثلاث مناطق تخزين تحت الأرض. وتحتوي على كميات كبيرة من الأسلحة وعشرات الآليات العسكرية المزودة بأنظمة دفاعية مضادة للطائرات التي يمكنها دخول الأنفاق تحت الأرض، بالإضافة إلى 30 مقاتل.

بقرص - الميادين:

في أطراف بلدة بقرص التابعة لمدينة الميادين، يوجد موقع تحت نفق ضخم من ناحية البادية الذي كان يستخدمه تنظيم داعش في السابق. يحتوي الموقع على سيارات وأسلحة.

أطراف الميادين

في أطراف الميادين، هناك العديد من الخنادق والأنفاق وتحديداً في المزاري والحيدرية وقرب موقع عين علي الأثري.

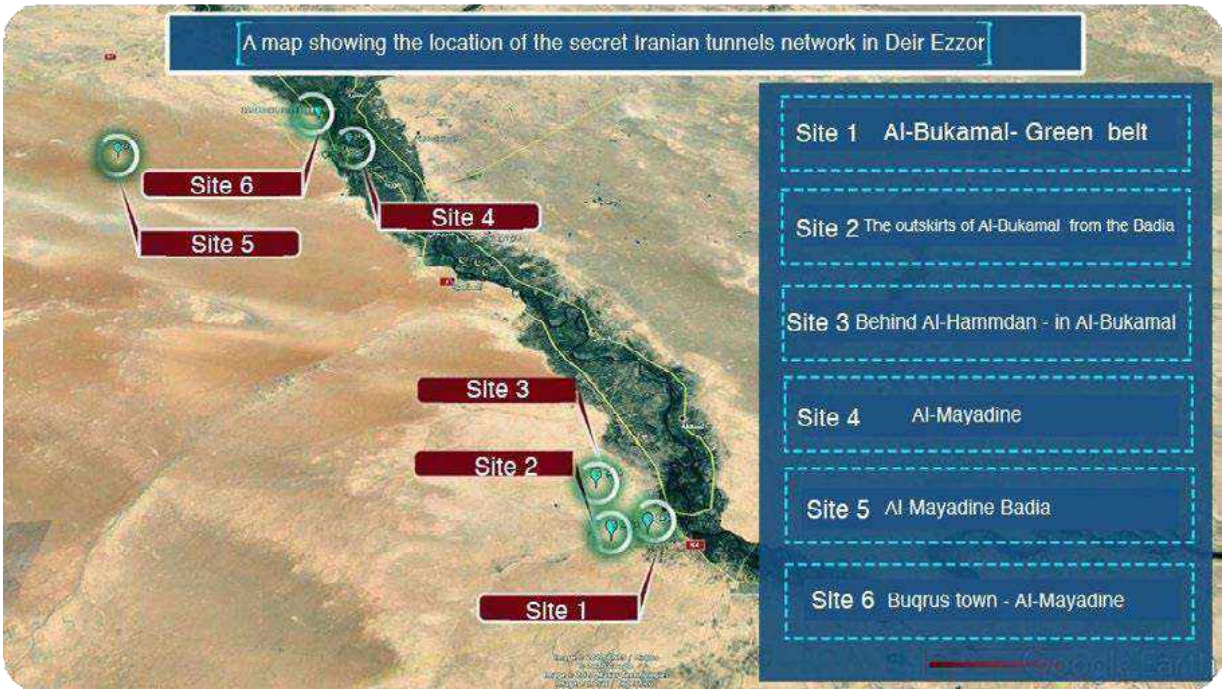

تستخدم الميليشيات الإيرانية تلك الأنفاق كإجراءات وقائية، ويمكن لعدد محدود فقط من الناس الوصول إلى تلك الأنفاق، والتي تُستخدم لتخزين النفط والوقود المستورد من مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، فضلاً عن تسهيل الحركة والتنقل حول الحفريات الأثرية التي تجريها القوات الإيرانية على نطاق واسع في المنطقة الشرقية من سوريا.

كما توجد أنفاق على الحدود السورية العراقية التي تربط البلدين ببعضهما البعض، وذلك على بعد حوالي 2-3 كيلومترات من معبر القائم الحدودي. ويمكن للميليشيات فقط الوصول إلى تلك الشبكات السرية، والتي تُستخدم لنقل الأسلحة والصواريخ. وعلاوة على ذلك، هناك معابر سرية لجلب الأسلحة غير التقليدية والشخصيات رفيعة المستوى.

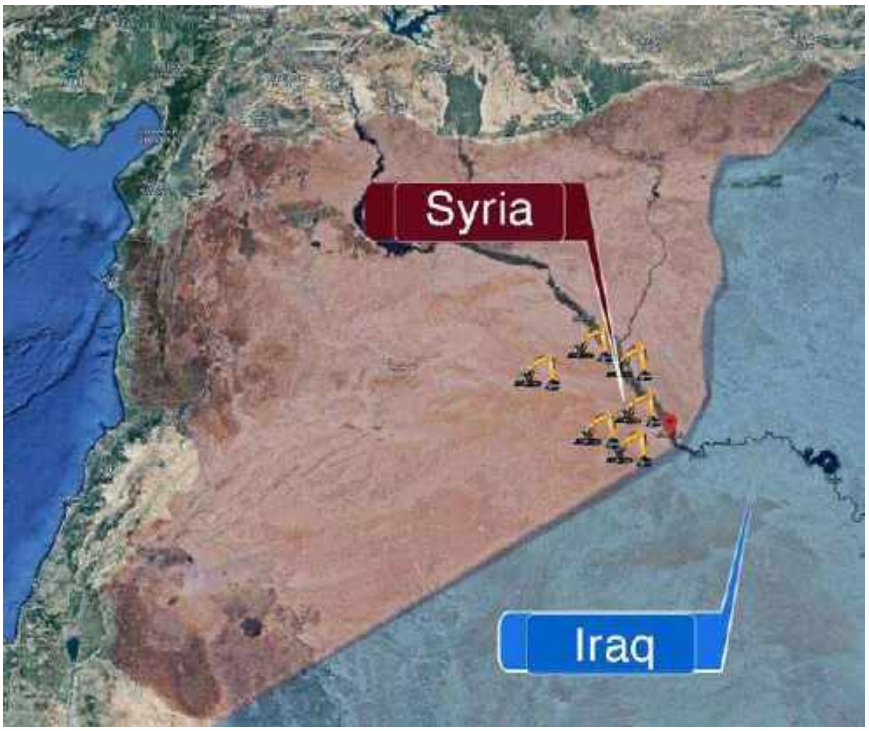

وقد تم حفر بعض تلك الأنفاق في البداية من قبل تنظيم داعش، لكن الأقسام الرئيسية تم تعديلها وتوسيعها مع تعزيز تحصيناتها. وغالباً ما تُستخدم تلك المناطق كغرف عمليات للاجتماعات للشخصيات المهمة في الميليشيات أو لوضع الخطط العسكرية، لكن معظمها يعمل كمستودعات للأسلحة القادمة من العراق.

a.5.2 المعابر الحدودية مع العراق

معبر سيمالكا: هو معبر حدودي بين سوريا وكردستان العراق عبر نهر دجلة. ويقع المعبر في محافظة دهوك.

معبر الوليد: معبر غير شرعي تم إنشاؤه من قبل قوات سوريا الديمقراطية.

معبر اليعربية: يقع بين مدينة اليعربية السورية في الحسكة ومدينة ربيعة العراقية.

تسيطر قوات سوريا الديمقراطية على تلك المعابر الثلاثة، وهي تُعتبر بمثابة الشرايين الرئيسية للمساعدات الإنسانية والقوافل العسكرية التي تتلقاها قوات سوريا الديمقراطية من القوات الأمريكية والتحالف الدولي. كما تستغل قسد تلك المعابر تجارياً، وتفرض رسوماً جمركية على البضائع والسيارات للمرور عبرها. وتُعتبر بأنها سوق مهم لمنتجات قوات سوريا الديمقراطية مثل الغاز والنفط والمحاصيل والثروة الحيوانية، وذلك لأنه يتم تصديرها إلى العراق، والتي بدورها تدرّ الأموال لقوات سوريا الديمقراطية.

a.6.2 إفادات شهود من شرق سوريا

قال السيد عيسى، 38 سنة، من سكان بلدة التبني غرب دير الزور والتي تخضع لسيطرة القوات الموالية لدمشق: "أنا أعمل فلاحاً، وأسرتي تقطن في مدينة الرقة. (التي تخضع لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية). يتعيّن علي زيارتهم من وقت لآخر وتفقد أحوالهم. ومن أجل الوصول إلى الضفة المقابلة للنهر دون أن تعترضني قوات النظام أو الميليشيات المسيطرة أو حتى قوات سوريا الديمقراطية، فأنا أعمل مع مُهرّب اسمه حمزة الخلف، وأدفع له 80 ألف ليرة سورية للذهاب إلى هناك، ونفس المبلغ للعودة. إن لدى المهرب علاقات وثيقة مع ميليشيا الدفاع الوطني من جهة وقوات سوريا الديمقراطية من جهة أخرى.

وتتقاسم الأطراف الثلاثة هذا المبلغ بنسبة يتفقون عليها مقابل عدم عرقلة عملية التهريب والسماح لهذا المهرب بالتنقل بين الجانبين. ومع ذلك، فإن القوات المسيطرة على الجانبين لا تسمح بعبور الأشخاص أو البضائع التجارية دون وجود مهرب، وقد تُطلق النار على القارب كما حدث في كثير من الحالات". وفيما يتعلّق بطريقة التهريب، أجاب عيسى: "يقوم المهربون بجمع عدد من الأشخاص الراغبين في التوجه إلى مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، ويأخذون ما بين 10 إلى 15 شخصاً في الرحلة الواحدة. وينقسم الركاب إلى دفعتين، ويتفق الركاب مع المهربين على انتظارهم في حال أرادوا العودة".

قال السيد عبد الله، 32 سنة، من مدينة معدان عتيق في ريف الرقة الشرقي والتي تخضع لسيطرة القوات الموالية لدمشق: "أنا عامل بناء ووضعي المادي سيء. لقد أصبح العثور على وظيفة أمراً صعباً، وزوجتي مريضة وتحتاج إلى غسيل كلوي. هذا النوع من العلاج غير متوفر في منطقتنا، لذلك نذهب أنا وزوجتي إلى مستشفى الرقة الوطني كلما احتاجت زوجتي لغسيل الكلى. كنت أتعامل مع مهرب اسمه سالم العيدان، الذي كان يتقاضى 150 ألف ليرة سورية في كل مرة أذهب فيها مع زوجتي ونفس المبلغ عند عودتنا. المهربون في منطقتنا يتفقون على سعر 75 ألف ليرة سورية للفرد". وأضاف: "بسبب ظروفنا المعيشية، حاولت تقليل التكلفة، لذا طلبت من أحد معارفنا الذين يعملون في قطاع الصيد أن يأخذني أنا وزوجتي في قاربه الصغير إلى الجانب الآخر من النهر. وعندما وصلت إلى الجانب الآخر، كان عناصر من قوات سوريا الديمقراطية ينتظرون هناك. أوقفوني ومنعوني من العبور وشتموني وضربوني بشدة أمام زوجتي. ومن ثم أجبرونا على العودة، غير مبالين بحالة زوجتي الصحية. إن كلا القوات المسيطرة على ضفتي النهر فعلت ذلك بنا؛ إذا لم يكن هناك تنسيق مسبق مع مُهرب يتعامل مع كلا الجانبين، فإنهم لا يسمحون لأي شخص بالعبور".

قال السيد عبد، 20 سنة، وهو طالب من الرقة التي تخضع لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية: "أنا طالب ثانوية، كنت أذهب إلى مناطق سيطرة النظام لأداء امتحانات الثانوية العامة من خلال التعامل مع مهرب يُعرف بأنه ينقل الطلاب والمعلمين. يأخذ المهرب 40 ألف ليرة سورية من كل شخص، وأنا مضطر للتعامل مع مهرب لتجنب عبور الحواجز والمعابر التي أقامتها قوات سوريا الديمقراطية خوفاً من التجنيد الإجباري في صفوف قوات سوريا الديمقراطية. يتم أخذ كل من تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 27 سنة للتجنيد. لدي إثبات بأنني حصلت على تأجيل أكاديمي صادر عن شعبة التجنيد التابعة للنظام السوري، وهو تأجيل للتجنيد في الجيش. لكن قوات سوريا الديمقراطية لا تعترف به، لذلك، ألجأ للمهربين. يقوم المُهرب بجمع ونقل الطلاب والمعلمين في شاحنة صغيرة من نوع كيا 2700. يقود سيارته عبر الطرق البرية والنهرية من ريف الرقة الجنوبي عبر منطقة الكسرات، لنحو 12 كيلومتر حتى نصل إلى قرية تل غانم العلي الخاضعة لسيطرة قوات النظام. وعند وصولي، أدفع 1500 ليرة سورية إلى نقاط التفتيش التابعة للنظام مقابل مروري دون إعاقة أو توقيف، على الرغم من أن وضعي القانوني واضح. ومن أجل العودة، أتعامل مع نفس المهرب الذي ينتظرني في نفس المكان، ومن ثم نسير في نفس الطرق وأدفع للمهرب مرة أخرى بنفس الطريقة".

قال السيد محمد، وهو مدني من الرقة ويقيم في تركيا: "أنا أعمل وأعيش في تركيا، ولكن عائلتي تعيش في الرقة. أحاول دائماً زيارتهم، ولكن هذه الزيارة باهظة الثمن وشاقة، فقد يتم القبض على المسافر. يتجه جميع المقيمين في تركيا والمقيمين في مناطق سيطرة الجيش الوطني السوري (المعارضة السورية المسلحة) من معبر عون الدادات بريف منبج شمال شرق حلب إلى الرقة ومناطق أخرى في الشمال الشرقي من سوريا. إذا كانت الأوراق الثبوتية رسمية ولم يكن للشخص أي مشاكل أمنية مع الأطراف المسيطرة على المعبر على الجانبين، فعليه دفع ما بين 50 إلى 100 دولار لفصائل الجيش الوطني المهيمنة، والتي حسب ما أعلم هي أحرار الشام والفرقة التاسعة والشرطة العسكرية، وذلك من أجل السماح لي بالسفر دون عوائق. كما تفرض قوات سوريا الديمقراطية الإتاوات ولكنها غير محددة بمبلغ ثابت". وأضاف محمد، فيما يتعلّق بالقضايا الأمنية: "لا يقتصر الأمر على وجود المقاتلين العسكريين أو السلاح بشكل عام؛ قد يكون النقد على المستوى السياسي وظروف الخدمة، أو حتى منشور على وسائل التواصل الاجتماعي كافياً ليكون الشخص مطلوباً من قبل السلطات الأمنية. المعابر قد لا تعمل باستمرار. تختلف فترات العبور، أحياناً تكون مفتوحة وأحياناً تكون مغلقة. لذلك، نحن نلجأ كمسافرين

إلى المهربين الذين يطلبون مبالغ ضخمة تتراوح بين مليون ومليوني ليرة سورية. ويتوزع هذا المبلغ على أربعة أطراف رئيسية، وهي المهرب والقوات المسيطرة على الجانبين وعناصر قسد والجيش الوطني". هناك الكثير من الأشخاص الذين أعرفهم اعتقلوا هذا العام بعد دخولهم المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية خلال عطلة العيد الماضي، والذين اتهموا بالانتماء إلى فصائل عسكرية مناهضة لقوات سوريا الديمقراطية أو بالولاء لتركيا أو بسبب دخولهم الأراضي بشكل غير قانوني. ينتهي الأمر بالمعتقلين إلى دفع المال، وتحدث مثل تلك الحالات بشكل متكرر عندما لا تحصل بعض العناصر على نصيبها".

قال السيد أبو محمد: أسافر من تركيا إلى مناطق سيطرة الجيش الوطني، ومن ثم إلى الرقة عبر معبر عون الدادات. إن الدخول إلى سوريا من تركيا يتطلب ورقة من أجل ضمان عودتنا إلى تركيا لفترة زمنية محددة. عندما أعود عبر معبر عون الدادات بعد أن أنهي زيارتي، يوقفني عناصر من الجيش الوطني ويطلبوا مني دفع 100 دولار للعبور، وإذا لم أدفع، فلن يسمحوا لي بالعبور. أنا لست الوحيد، فهم يوقفون الجميع ويطلبون الإتاوات مباشرة. أرى أشخاصاً ليس لديهم أي نقود وينتظرون هناك لساعات دون السماح لهم بالمرور. أحاول التهرب من الدفع وأخبرهم أنني دفعت عندما ذهبت إلى الرقة، لكن دون جدوى. أنا مجبر على الدفع لأن إجازتي ستنتهي، وإذا لم أعبر، فلن أتمكن من دخول تركيا مرة أخرى، وسيكون الأمر صعباً للغاية".

وقال السيد محمد: أنا سائق شاحنة، أقوم بنقل الركاب عبر معبر عون الدادات عند فتحه. ذات مرة وجدت امرأة مسنة متجهة من مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية إلى مدينة الباب شمال حلب. منعها الجيش الوطني من المرور. جلست السيدة على الرصيف عند المعبر لمدة يومين لأنه لم يكن لديها ما يكفي من المال. في نهاية اليوم الثاني، سمح لها الضباط بالمرور بعد أن قام أحد أقاربها بتحويل المبلغ المطلوب إلى عناصر الحاجز. ومن ثم ركبت الشاحنة وأخبرتني بقصتها. لقد أوصلتها إلى أقاربها في مدينة الباب. أنا أعرف القائمين على مكتب الترانزيت كما يسمونه، وهناك شخصان مسؤولان عن استلام الحوالات لمن لا يملك المال، الأول اسمه لطوف والثاني أبو أحمد. كلاهما عضو في الجيش الوطني. ومن أجل منع أي شخص من المرور دون الدفع، قاموا بإغلاق الطريق المُعبد بالكامل ووضعوا مكتباً على جانب الطريق. يمكن للناس فقط المرور من باب المكتب، حيث يتعين عليهم دفع الرسوم. هذا المشهد يذكرني بما فعله النظام السوري بالعائدين من لبنان عندما فرض رسوم قدرها 100 دولار للفرد للسماح لهم بدخول سوريا".

قال همام العيسى (اسم حركي)، القيادي الميداني في قوات الدفاع الوطني في معدان في ريف الرقة الشرقي: "إن القوات المسيطرة على معابر المياه في الجهتين الجنوبية والغربية تنقسم إلى فصيلين رئيسيين. الأول وهو قوات الدفاع الوطني السوري وجيش العشائر والفيلق الخامس - وجميعهم من الميليشيات المدعومة من الاتحاد الروسي - وهم يسيطرون على ضفة النهر من ريف الرقة الشرقي إلى أطراف الريف الغربي من دير الزور. أما الطرف الثاني فهم حركة حزب الله النجباء، وكتائب الفاطميون وحزب الله العراقي، وفصائل أخرى تابعة للحرس الثوري الإسلامي - وجميعهم مدعومون من الميليشيات الإيرانية. وهم يُسيطرون على ضفة النهر من ريف دير الزور الشرقي والميادين إلى الحدود العراقية في ريف البوكمال. لا يوجد هناك خلاف على التجارة والتهريب بين القوى المهيمنة، وذلك لأن بينهم اتفاق مع بعضهم البعض لصالح جميع الأطراف. إن معظم البضائع التي تمر عبر نقاط التفتيش لدينا هي اسطوانات الغاز والمواد الغذائية الأساسية وبعض المستلزمات الطبية والبنزين والديزل ومواد البناء، ولكن بنسبة أقل. ومع ذلك، فإن عمليات نقل الأشخاص تكون أكثر كثافة في المناطق التي يديرها الإيرانيون مقارنة بالعمليات عند نقاط التفتيش لدينا وليس لدينا مشاكل في ذلك. وأضاف همام، "فيما يتعلق بأساليب العمل، نحن لا نعمل بشكل علني، ولكننا نتفق مع تاجر من السكان المحليين على أن يكون وسيطنا في شراء البضائع المهربة من مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية. إنهم يبيعون البضائع ويوزعونها على المحلات ويزودوننا بقائمة السلع والمبالغ التي نحتاجها من مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، الأمر الذي يُسهل العمل دون

أيّ عوائق. وفي معظم العمليات، نستخدم المعابر المائية في مدينة معدان وقرية زور شمر شرق الرقة ومعبر التباني غربي دير الزور. وفي المقابل، يستخدم الإيرانيون المعابر المائية الثابتة أو المؤقتة في ريف البوكمال والميادين".

وقال السيد سامر، 29 عاماً، والذي يملك مستودعاً في مدينة معدان الخاضعة لسيطرة دمشق: "أحصل على اسطوانات الغاز من تاجر يدعى زين الرملة، وهو تابع لقوات الدفاع الوطني. يقوم التاجر بإمداد المتاجر في المنطقة بالغاز". "العمل مع التجار مريح لأنهم يحصلون على الحماية من قوات النظام ولا يواجهون أي مشاكل. يقومون بتزويدنا بأسطوانات الغاز حتى لو لم يتم الدفع على الفور. يدفع بعض التجار بعد بيع بضائعهم. التاجر يبيعني أسطوانة واحدة بوزن 24 كجم مقابل 55 ألف ليرة سورية، وأنا أبيعها للمدنيين أو المطاعم بحوالي 75 ألف إلى 90 ألف ليرة سورية، حسب متطلبات السوق. إن أسعار اسطوانات الغاز مرتفعة نسبياً في المنطقة بسبب ندرتها. لذلك، أتاجر في البضائع التي يجلبها التجار من مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية. لا يمكنني بيع الأسطوانات بأسعار منخفضة لأنني بحاجة إلى تغطية رسوم المستودع بما في ذلك إيجاره ونفقات معيشة أسرتي. لا أواجه أي مشاكل في توريد أسطوانات الغاز حيث أكد لي التجار من الفيلق الخامس وقوات الدفاع الوطني بأنه يمكنهم تزويدي بـ 200 إلى 500 اسطوانة في غضون 24 إلى 48 ساعة كحد أقصى دون أي مشكلة".

وقال التاجر: أنا أعمل في التجارة منذ عشرين عاماً في منبج وما حولها. كنا نعاني من هيمنة الأفرع الامنية للنظام. كانوا يحصلون على نصيب من دخولنا بالقوة. لا يختلف هذا الوضع كثيراً الآن بعد أن عدت إلى المنطقة مع عائلتي بعد أن تم طرد تنظيم داعش واستأنفت عملي في التجارة. ومع ذلك، فقد اختلفت ظروف التجارة كثيراً. لا بد لي من إحضار البضائع من تركيا أو مناطق سيطرة النظام أو مناطق قوات سوريا الديمقراطية عبر المعابر التي تسيطر عليها فصائل المعارضة بغض النظر عن أسمائها". "المشكلة هي أن الفصيل المهيمن لا يسمح بمرور البضائع إلا إذا كان له نصيب في الربح الإجمالي، إما من خلال الشراكة أو فرض الإتاوات، والتي قد تصل إلى آلاف الدولارات لكل مركبة. أنا أعمل بجد لتحديد السلع القيمة والمناسبة للتداول في الموسم الحالي، ومن ثم يأتي زعيم الفصيل ويأخذ نصف أرباحي لأنه يمتلك قوة السلاح. أنا لا أحدد أنواع البضائع التي أعمل بها من أجل سلامة حياتي وعائلتي. والحديث عن الفصائل العسكرية ممنوع".

وقال السيد عبد المجيد، صاحب متجر في الميادين التي تخضع لسيطرة دمشق: "منطقتنا من المناطق الرئيسية الواقعة تحت نفوذ الميليشيات الإيرانية. إنهم يتحكمون في جميع أنواع الأعمال ولا يمكن لأحد العمل دون الاتفاق معهم والتداول معهم. تسمح الميليشيات للتجار بشراء الوقود فقط من موزعيهم. وفي استغلال لقوتهم العسكرية، احتكروا السوق بالكامل، وحققوا أرباحاً كبيرة للسيطرة على المنطقة. تشتري الميليشيات الجزء الأكبر من الوقود من المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، إما من خلال المهربين أو التجار الذين يعملون لصالح الميليشيات".

وقال السيد أسامة، وهو رجل الأعمال في البوكمال التي تخضع لسيطرة القوات الموالية لدمشق: "أحصل على الوقود من التجار التابعين لحركة حزب الله العراقية وميليشيات لواء فاطميون". وبما أنني لا أمتلك محطة وقود، فإن كل ما أملكه هو كشك صغير، وأدفع للتجار بعد بيع كل الكمية التي أحصل عليها. أنا لست الوحيد الذي يعمل بهذه الطريقة، كل من يتاجر بالوقود في ريف دير الزور يعمل بنفس الطريقة. لا توجد طريقة أخرى للعمل، لأن الميليشيات هي الوحيدة القادرة على شراء الوقود من مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، وهي تحتكر هذا المجال التجاري بالقوة العسكرية. إن جميع من يعمل بمفرده يُلقى القبض عليه أو يعذب أو يقتل". وقد أدى هذا الاحتكار إلى سيطرة الميليشيات بشكل كامل على أسعار المحروقات. إنهم لا يسمحون بممارسة حرية المنافسة التجارية مع الوقود أو أي قطاع تجاري آخر تحت سيطرتهم". وعن كمية الوقود وتوافره، أضاف أسامة: "أخبرنا تجار تابعون للميليشيات الإيرانية أنه يمكنهم تزويدنا بأي كمية من الوقود مهما كان وزنها. لديهم اتفاق مع قادة قوات سوريا الديمقراطية من خلال المهربين الذين يمتلكون عبارات أو قوارب تعمل بين

ضفاف نهر الفرات".

مرعي الحاج، من سكان البوكمال وصياد، قال: أعمل على ضفاف نهر الفرات وأراقب كيف تَستخدم المليشيات الإيرانية النهر للتهريب في كلا الاتجاهين. لكنني لاحظت أنه وخلال الشهرين الماضيين، لم يعتمدوا على المعابر الرئيسية، مثل معبر الصالحية، بل أنشأوا ممرات نهرية مؤقتة. لا يستطيع الإيرانيون شراء ضمير جميع دوريات قوات سوريا الديمقراطية. لذلك، تم الاتفاق بين الطرفين من خلال المهربين على أن تتم العمليات بعيداً عن الدوريات ونقاط التفتيش التابعة لقوات سوريا الديمقراطية".

وقال السيد هادي، وهو صياد من منطقة ذيبان الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، إن المهربين يتجهون لإيجاد طرق بدائية لنقل المحروقات عبر ضفاف نهر الفرات ليتمكنوا من جلب كميات كبيرة بشكل يومي. وهم الآن يمدون ويسحبون الأنابيب كل يوم بين ضفاف نهر الفرات لتسريع نقل المازوت والبنزين من المناطق التي تديرها "قسد" إلى مناطق سيطرة قوات النظام. ويعمل المهربون إما كوسطاء بين الطرفين أو كتجار تربطهم علاقات وثيقة مع قادة الطرفين. وبعد مد الأنابيب، يتم تركيب مضخة دفع تسمى "نشال" لتسريع عملية ضخ وتفريغ الوقود إلى الخزانات في الضفة الأخرى". "نقاط التفتيش والدوريات التابعة لقوات سوريا الديمقراطية لا تعرقل هذه العمليات، على الرغم من أنها تتم على مرآهم ومسمعهم، وذلك لأن كل طرف يأخذ نصيبه من الربح. يقوم المهربون أيضاً بتعديل العبارات لتكون قادرة على نقل الوقود عن طريق إدخال خزانات بسعة لا تقل عن 1000 لتر، الأمر الذي يُسهل نقل الوقود بشكل أسرع. وتتم عمليات التهريب بشكل شبه يومي وتنتهي بحلول غروب الشمس".

حيس الكمال، مهرب يعمل في معبر ذيبان المائي الخاضع لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، قال: "أنا ومجموعة من المهربين نمرّ عبر المعبر الذي تديره قوات سوريا الديمقراطية مقابل مبلغ يتراوح ما بين 5000 دولار و 8000 دولار. نحن ندفع لهم مقابل السماح لنا بنقل الوقود دون أن تعترض قواتهم العسكرية طريقنا. نحن لا ننقل الوقود فسحب. نحن نذهب إلى مناطق سيطرة النظام محملين بالنفط ونعود بالبضائع أو الأشخاص. نحاول دائماً عدم العودة بقارب فارغ". على ضفة النهر المقابلة، بالقرب من مدينة الميادين، يتم سحب الناقلات لملء خزاناتها. أنا أعلم بالفعل بأن تلك الناقلات تخص الإيرانيين، لكن لا يهمني ذلك، لأنني أحصل على المال من الطرفين مقابل نقل الوقود والتنسيق لتحديد ساعات عملهم. يتراوح المبلغ ما بين 2 و 5 ملايين ليرة سورية في اليوم حسب الكمية والسرعة وما إلى ذلك". وعندما سألنا عن عمليات إطلاق النار أو الاعتقالات، أجاب كمال: "لا يمكن أن يتم التهريب بأمان دون تنسيق مسبق مع جميع الأطراف. يقوم بعض المهربون أو الصيادون بنقل البضائع والأشخاص دون دفع نسبة من الربح أو دفع مبلغ مقطوع بشكل يومي أو شهري لقوات سوريا الديمقراطية. وعندما يصل هؤلاء المهربون إلى الجانب الآخر، سيتعرضون للضرب والاعتقال، وسيتم إطلاق النار على قواربهم، وسيعاد الأشخاص الذين ينقلونهم إلى حيث أتوا، وستتم مصادرة بضائعهم. وبدون أي مدفوعات، لن تنجو إلا إذا كنت محظوظاً".

وقال السيد عمر، وهو صيدلاني من الرقة الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، إن مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية واسعة، فهي تمتد من ريف حلب الشرقي مروراً بالرقة وريف دير الزور الشرقي والحسكة، الى الحدود العراقية. ذلك يجعلها أرضاً خصبة لترويج وبيع المخدرات لجميع الفئات العمرية، لقد أصبحت المخدرات بمثابة وباء يصيب الشباب بشكل خاص. إن أكثر الأنواع شيوعاً هي الحشيش، والميثامفيتامين الكريستالي، والكبتاغون، والترامادول. تنتشر هذه الأنواع كالنار في الهشيم في جميع أنحاء منطقة شرق الفرات. وبسبب توافرها الواسع، فقدت قوات سوريا الديمقراطية السيطرة عليها".

قال خلف الحمود (اسم حركي)، وهو أحد مروجي الميثامفيتامين الكريستالي في أحد أحياء الرقة: "يتم تسليم البضائع من ريف دير الزور الشرقي في أكياس تحتوي كل واحدة على كيلوغرام واحد. هذه المادة هي الأكثر طلباً في منطقة الكرامة

بريف الرقة الشرقي من قبل المروجين والتجار. عندما أوصلها إليهم، يبدأون في تقسيم الكمية إلى أجزاء صغيرة حتى يتمكن الناقلين من شرائها". "العمل لم يعد كما كان من قبل؛ يتاجر المروجون والتجار بأموالهم الخاصة ولا يقبلون العمل كموزعين صغار. لقد وفروا المال من الإجراءات الأولية لهذا المجال من الاتجار وبدأوا في البيع والشراء على حسابهم لكسب مبالغ كبيرة جداً من المال".

وقال نجم الحداد، وهو مهرب مخدرات من مدينة هجين الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، "أنا أحصل على جميع أنواع المخدرات من خلال تجار يُمثلون الميليشيات الإيرانية التي تسيطر على الجانب الآخر من نهر الفرات. عادة ما تكون تلك المخدرات من أصل إيراني، لكنها قد تكون من أصل عراقي أو لبناني من وقت لآخر. ومن واقع خبرتي في هذا المجال، يمكنني التفريق بينها. تأتي معظم المخدرات عن طريق التهريب بين الأراضي السورية والعراقية عبر معبر سكة الحديد (وهو معبر غير شرعي أقامته المليشيات الإيرانية بين منازل المدنيين في قرية الحري قرب الحدود العراقية شرقي البوكمال؛ والذي قصفه التحالف الدولي أكثر من مرة). ومن ثم يتم تخزينها في مستودعات تابعة للميليشيات في قريتي الهري والسويعية تحت حماية غير مباشرة من الإيرانيين وذلك من خلال سيطرتهم على النقاط العسكرية المجاورة. يتم تقسيم المخدرات إلى كميات أصغر لتسهيل توزيعها على التجار. وإن هذه الكميات لا تُباع لشمال شرق سوريا فقط، بل تُباع لجميع المحافظات السورية أيضاً". "وبعد وصول البضائع وتجهيزها في المخازن، يقوم التجار والمروجون في مناطق سيطرة النظام بربطي مع مهربين وتجار آخرين في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية للتواصل معهم. إن هذا سهل إلى حد ما لأننا ننسق مع بعضنا البعض عبر واتساب، أو نقوم بزيارة كبار الموزعين في البوكمال والميادين. ومن ثم يتفق الطرفان على الكمية والسعر والتاريخ المناسب للبيع. أنا والمهربون الآخرون نؤمن طريق التهريب ونحدد المكان والزمان المناسبين لإتمام العملية. تتم العملية عادة من خلال قوارب صغيرة وينتظر التجار من كلا الجانبين على ضفاف النهر المقابلة. وبالطبع، فإن الأمر ليس بهذه السهولة. ولضمان الوصول الآمن، أقوم بالتنسيق مع القوات العسكرية في كلا الجانبين. لدي علاقات مميزة مع قادة قوات سوريا الديمقراطية الذين يسهلون عملي مقابل حصة مالية. ومع ذلك، فإن الأمر أسهل في المناطق التي يديرها النظام لأن تجار تلك المنطقة ينسقون مع الإيرانيين على نهر الفرات. ومع ذلك، فأنا لا أنقل كل الحمولة بنفسي وأحياناً أستخدم قوارب الصيادين والشبان بهدف أن لا تنكشف العملية إلى العلن. وبعد وصول البضائع، يستقبلها التاجر في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية ويوزعها على المروجين لنقلها إلى مناطق أخرى مثل الرقة والحسكة. وتتم هذه العملية بالتنسيق مع قيادات قوى الأمن الداخلي حيث يتعين على الناقلين حيازة بطاقة أمنية أو إظهار أنهم في مهمة عسكرية لتسهيل نقل المخدرات دون إيقافهم على الحواجز. لقد اتبعت هذه الخطوات نفسها في السابق".

وقال السيد عمار، وهو تاجر وصاحب مستودع للمواد الغذائية في الحسكة: "تعاني المنطقة من إفراط في التصدير بشكل عام، مما يحرمنا نحن أبناء المنطقة من مواردها. تسمح قوات سوريا الديمقراطية بالتصدير إلى كردستان العراق عن طريق كبار التجار دون أي مراقبة على طرق أو كميات أو أنواع التصدير. وهذا قد يضع المنطقة في أزمة خانقة في وقت قريب لأن الصادرات لا تقتصر على نوع مُعيّن، ولكنها تشمل كل شيء من الموارد الجوفية إلى المحاصيل الزراعية والماشية. هذا لا يحدث فقط في المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية. لدي أقارب في البوكمال وقالوا لي بأن المليشيات الإيرانية تفعل الشيء نفسه دون أي محاسبة. وتُشير تلك الممارسات والأفعال إلى أن القوى المهيمنة لا تهتم بنا كمدنيين أو تجار أو كمواطنين، بل تهتم فقط بتحصيل الرسوم الجمركية وتحقيق الربح من الاتجار".

وقال السيد حسن من البوكمال، وهو سائق شاحنة ينقل الماشية بين سوريا والعراق: "يشتري التجار قطعان كبيرة من الماشية حيث يقومون بتهريب ما بين 2500 و 5000 رأس من الأغنام يومياً إلى الأراضي العراقية عند عبور سكة الحديد في قرية الحريري بلا عائق. ويدفع التجار أتاوات لقوات الحشد الشعبي العراقية التي تسيطر على المعبر ومليشيا سيد الشهداء التي تسهل التنسيق والمرور. وتصل الإتاوات إلى 17 مليون ليرة سورية لكل مركبة. ولا يقتصر الأمر على تهريب

المواشي ونقل الخضراوات والمواد الغذائية والسلع بكافة أنواعها حيث يُستخدم المعبر أيضاً للإمدادات العسكرية وتجارة الممنوعات. نحن، سكان المنطقة، نرى ونعرف كل شيء، ولكن لا يمكننا الاعتراض عليهم، وذلك لأن من يتحدّث عن تلك القضايا سينتهي به المطاف بالقتل أو الخطف".

وقال السيد حازم، وهو من سكان دير الزور وصاحب محل بقالة، بأن "سيطرة الإيرانيين على المنطقة قد أثرت على جميع مناحي الحياة، وأهمها التجارة. لا توجد منافسة في السوق والأسعار مرتفعة للغاية، لذا لا يستطيع الناس شراء العديد من السلع. هذا يعود الى سببين؛ يتم فرض الإتاوات عند نقاط التفتيش ولا يتم فحص تبعياتها ولا عمليات التصدير". "ويتم منح التجار العراقيين الإذن بالمرور من قبل الإيرانيين عبر معبر السكك، ويقومون بشراء كميات كبيرة من جميع المواد تقريباً تحت أنظار قوات النظام". ومن ثم يعودون إلى العراق مع البضائع بسهولة بفضل تسهيل العملية من قبل القوى المسيطرة. وقد تسبب ذلك في ندرة السلع والفواكه والخضروات، ما أدّى إلى حدوث زيادة لاحقة في أسعارها".

وقال السيد عبد الرزاق، وهو تاجر مواشي من الرقة: "إن لدى الماشية في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية سوقان رئيسيان. الأول باتجاه الأراضي العراقية، حيث يشتري التجار المواشي من الرقة ومنبج والطبقة والحسكة بأعداد كبيرة ويصدرونها إلى العراق عبر معبر سيمالكا، بتسهيل وتشجيع من قوات سوريا الديمقراطية. وتنصح قسد التجار ببيع مواشيهم في الخارج من أجل زيادة أرباحهم، إلا أن هذا يؤدي إلى حدوث زيادة حادة في أسعار المواشي واللحوم في المناطق التي تديرها قوات سوريا الديمقراطية. أما السوق الثاني، فهو غير قانوني، حيث ينقل المهربون الماشية إلى مناطق سيطرة قوات النظام، معظمها باتجاه الميادين والبوكمال. ويسعى أصحاب الماشية دائماً إلى الربح ومن يدفع أكثر سيحصل على القطيع. لهذا السبب، وعلى الرغم من أن قوات سوريا الديمقراطية تمنع تصدير المواشي إلى مناطق سيطرة النظام، إلا أن عمليات التهريب لا زالت مستمرة".

وقال السيد بشار، وهو سائق شاحنة على طريق الحسكة - سيمالكا: "نحن كسائقي شاحنات ندفع رسوم جمركية تتراوح ما بين 800 دولار و 2200 دولار مقابل السماح لنا بالمرور عبر معبر سيمالكا والعودة إلى سوريا. أقوم بنقل أنواع مختلفة من البضائع ولكن معظم ما أقوم بتصديره هو الماشية، تليها الفواكه والخضروات. وبين الحين والآخر، أقوم بنقل أطنان من النحاس المستخرج من أنقاض المنازل من أجل إعادة تدويره في العراق".

إن القوة المهيمنة في المنطقة هي قوات سوريا الديمقراطية. لم تتوقف ممارساتهم السيئة وانتهاكاتهم منذ وصولهم إلى السلطة. تقوم قوات سوريا الديمقراطية بتجنيد المدنيين بالقوة، وتفرض إتاوات على التجار والمدنيين، وتنفق المال العام لمصالحها كميليشيا وقوة عسكرية، وتحصل على نصيب كبير من معيشة الشعب، وتستخدم جميع الوسائل لنهبه، وتعتقل وتختطف من يعارض ممارساتهم أو يكشفها، وتمنع المدنيين من السفر متى شاءت. جميع تلك الممارسات ليست شرعية. وتوضح الإفادات السابقة طبيعة ممارسات قوات سوريا الديمقراطية والجيش السوري والمليشيات المدعومة من قبل روسيا وإيران. وقد ركّزت الشهادات على تهريب البشر وتقييد حركتهم والتجنيد الإجباري وفرض الإتاوات ومساعدة النظام بالموارد والمحاصيل السرية وتهريب المخدرات والممنوعات واحتكار التجارة؛ بالإضافة إلى الإفراط في تصدير الثروات الجوفية والمحاصيل والثروة الحيوانية للدول المجاورة دون مراعاة احتياجات السكان المحليين.

b.2 المعابر في شمال غرب سوريا

لقد أصبحت السيطرة على المعابر هاجساً للعديد من الفصائل المقاتلة في سوريا، وذلك بسبب المبالغ الضخمة التي يمكن أن تجنيها من الجمارك والضرائب والمبادلات التجارية والتهريب. وعلى وجه الخصوص، تُمثل المعابر مع الدول المجاورة عاملاً رئيسياً في الدعم المستدام لجميع الأطراف المتحاربة. وقد لعبت المعابر الحدودية مع تركيا - على وجه الخصوص - دوراً حاسماً في دعم المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وذلك من خلال توفير الدعم الإنساني وكذلك توفير نقطة دخول آمنة داخل وخارج سوريا. لقد كانت تلك المعابر نقاطاً محورية للعديد من المعارك والخلافات للسيطرة عليها.

لقد دخلت الميليشيات في ريف حلب بقيادة لواء التوحيد حلب في شهر تموز / يوليو من عام 2012، وسيطرت تدريجياً على العديد من الأحياء في شمال وشرق المدينة حتى عام 2013، باستثناء بعض الأحياء ذات الأغلبية الكردية، مثل حي الشيخ مقصود، والأشرفية وبني زيد والسكن الشبابي، التي كانت تحت سيطرة الفصائل الكردية حتى أواخر عام 2020. وقد سيطرت فصائل الجيش السوري الحر على المناطق الصناعية (الشيخ نجار)، والعديد من المطارات العسكرية والطرق الرئيسية التي تربط بين شمال وشرق وغرب حلب بالمدينة، ولكنها خسرت العديد من المناطق بين عامي 2015 و 2016. وبعد التدخل العسكري الروسي في شهر أيلول / سبتمبر من عام 2016 لدعم حكومة دمشق، أبرمت فصائل المعارضة المسلحة المتبقية في حلب اتفاقاً مع روسيا برعاية تركيا. وبموجب هذا الاتفاق، غادرت آخر مجموعات المقاتلين مع عائلاتهم الأحياء الأربعة المحاصرة في كانون الأول / ديسمبر من عام 2016، ومنذ ذلك الحين، أصبحت حلب تحت السيطرة الإدارية والعسكرية المشتركة للجيش السوري وروسيا وإيران.

ومنذ أواخر عام 2011، تمكنت بعض فصائل الجيش السوري الحر من السيطرة على عدة مناطق في ريف حلب الغربي والشمالي والشرقي. ولكن في عام 2013، تراجعت قبضتهم وسيطرتهم بسبب الاقتتال الداخلي المتزايد بين فصائل الجيش السوري الحر من جهة، وبين جبهة النصرة وجند الأقصى وتنظيم داعش من جهة أخرى، الأمر الذي ترك المنطقة تحت سيطرة تنظيم داعش. كما استفادت الميليشيات الكردية من هذا التراجع للسيطرة على منطقة شاسعة على ضفاف نهر الفرات الغربي.

ويخضع ريف حلب لسيطرة العديد من الأطراف المحلية والإقليمية منذ عام 2014: النظام السوري: يُسيطر على طريق بطول 20 كم من جنوب حلب إلى ريف حماة الشرقي؛ وقد سيطر تنظيم داعش على ثلث مناطق شرق وجنوب شرق حلب؛ وقد كانت الفصائل الكردية تسيطر على ثلث ريف حلب الشمالي بما في ذلك عفرين ومنبج غربي الفرات؛ وتُسيطر فصائل المعارضة السورية على ربع الريف، وكذلك منبج في الشرق إلى عفرين في الغرب الشمالي من حلب، وريف حلب الغربي بأكمله، باستثناء بلدتي نبل والزهراء.

ومنذ نهاية عام 2016 وبعد العمليات العسكرية التركية "درع الفرات" و "غصن الزيتون"، أصبح ريف حلب تحت سيطرة مختلف الأطراف: حيث أصبحت تركيا، ومن خلال فصائل المعارضة المسلحة، تسيطر على كامل شمال حلب حتى جرابلس على الفرات، باستثناء منبج وريف حلب الغربي؛ وتسيطر قوات سوريا الديمقراطية الكردية على منبج وتل رفعت ومنق.

واستعادت السلطات المركزية في دمشق، بمساعدة المليشيات الإيرانية والقوات الروسية، السيطرة على باقي ريف حلب الشمالي إلى جنوب مدينة الباب، وكذلك مناطق في جنوب وشرق وغرب حلب على طول الطريق الدولي إم 5.

وبين عامي 2012 و 2016، أصبحت إدلب وريفها مناطق سيطرة ونفوذ للكثير من الفصائل. وبالنظر إلى أن مراكز السيطرة والنفوذ كانت تتغير مع كل معركة بين جبهة النصرة وفصائل الجيش السوري الحر، إلا أن جبهة النصرة غالباً ما كانت تنتصر في تلك المعارك واستولت على المزيد من المناطق. وقد بدأت الفصائل المسلحة بالسيطرة على مدن في ريف إدلب عام 2012 مثل سراقب ومعرة النعمان والهرم، بالإضافة إلى مواقع عسكرية استراتيجية. ومن ثم حرروا معظم مناطق ريف إدلب، وجنوب ريف حماة وشرق ريف حلب وغرب ريف اللاذقية، ومن ثم إدلب بالكامل أواخر شهر آذار / مارس من عام 2015.

وبعد التوقيع على اتفاقية أستانا بين كل من تركيا وروسيا وإيران عام 2016، بدأت سيطرة الفصائل تتضاءل تحت الضغط العسكري للجيش السوري. ويمكن تقسيم السيطرة والنفوذ على إدلب عام 2020 على النحو التالي: إدلب، مناطق غرب الفرات وريف إدلب الغربي ضمن النفوذ التركي؛ منطقة الممر الأمني، التي تربط حلب باللاذقية عبر إدلب، هي منطقة سيطرة مشتركة بين روسيا وتركيا، والتي أصبحت كذلك بعد اتفاق سوتشي بين روسيا وتركيا. ولا تزال المناطق المتبقية، وتحديداً في شمال وجنوب الممر الأمني، تحت نفوذ وسيطرة هيئة تحرير الشام. وتخضع قرى قليلة لسيطرة الفصائل المحلية لأحرار الشام وفيلق الشام وهيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً).

وتباينت المناطق والأماكن الخاضعة للسيطرة في هذه المنطقة بشكل متكرر خلال السنوات الماضية، حيث ترتبط مناطق السيطرة المختلفة بالمعابر البرية التي تم فتحها وإغلاقها، حيث تم إنشاء بعضها لاحقاً وفقاً للنقطة الزمنية والقوى المسيطرة، وهي حالياً مقسمة إلى منطقتين رئيسيتين.

المنطقة الأولى هي المناطق الشمالية المتاخمة للحدود التركية. وتخضع تلك المناطق لسيطرة الفصائل المدعومة من تركيا من المعارضة السورية المسلحة ولها أربعة أنواع من المعابر: (1) مع قوات سوريا الديمقراطية (2) مع مناطق سيطرة دمشق وميليشياتها. (3) مع جبهة النصرة. و (4) من سوريا إلى تركيا. المنطقة الثانية هي المناطق التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام (التي كانت تُعرف سابقاً بإسم جبهة النصرة) والمرتبطة بالمناطق المحيطة بها عن طريق المعابر: (1) مع مناطق سيطرة دمشق و (2). مع المعارضة السورية المسلحة في الشمال.

وتشكل هذه المعابر مصدراً مالياً ضخماً للفصائل المسلحة من جميع الانتماءات، حيث تَستخدم تلك الفصائل قوتها العسكرية لفتح تلك المعابر وتستخدمها في التجارة في جميع أنواع السلع، إلى جانب فرض رسوم على المدنيين مقابل مرور ونقل البضائع. كما يلعب تهريب الممنوعات والأموال دوراً مهماً في تلك المعابر. وقد سمحت السيطرة على تلك المعابر بالإثراء غير المشروع للشخصيات والفصائل المسيطرة على المعابر التي انتهكت مراراً وتكراراً حقوق الإنسان للمدنيين، إما عن طريق الحبس والسرقة والقتل.

b.1.2 المعابر الحدودية مع تركيا

إن تلك المعابر هي التي كانت موجودة قبل الثورة السورية، وتلك التي تم إنشاؤها بعد تحرير شمال غرب سوريا. وتشمل كل من المعابر الإنسانية والتجارية والعسكرية.

معبر باب الهوى

إن معبر باب الهوى هو معبر انساني وتجاري من الدرجة (A)، الذي يسمح بعبور المدنيين والبضائع وشاحنات الاغاثة والمساعدات الانسانية ويعمل يومياً من الساعة الثامنة صباحاً وحتى السادسة مساءً. معبر باب الهوى (سيلفيجوزو) الواقع في مدينة سرمدا على بعد 55 كم من إدلب، يربط سرمدا في سوريا بالريحانية في محافظة هاتاي التركية. وهو أكبر وأهم معبر في شمال سوريا، حيث يُعتبر بمثابة الدعامة الاقتصادية للشمال مع عائدات شهرية تتراوح ما بين 2.5 مليون دولار و 5 ملايين دولار. وتتوزع الإيرادات كما يلي: الجمارك على المساعدات، والأموال، والمواد الصناعية والبناء، والدعم العسكري من بعض الدول (الأسلحة والمعدات العسكرية)، لا شيء يمكن أن يمر دون دفع الجمارك؛ ويدرّ الاتجار بالبشر إيرادات كبيرة، حيث يجب أن يدفع الفرد الواحد مبلغ 2500 دولار للعبور إلى تركيا. ويتم إجراء ست إلى عشر عمليات يومياً بعدة طرق، مثل سيارات الإسعاف أو مرافقة المرضى أو حتى العبور.

وقد سيطرت عدة فصائل عسكرية معارضة (حركة حزم، جبهة ثوار سوريا، الجبهة الإسلامية، صقور الشام، جيش الإسلام) على المعبر منتصف عام 2012. وفي عام 2015، سيطرت حركة أحرار الشام على المعبر وقامت بوضع إدارة مدنية. وفي نزاع بين حركة أحرار الشام وهيئة تحرير الشام في 26 تموز / يوليو من عام 2017، تم تسليم المعبر إلى الإدارات المدنية التي تخضع تحت هيئة تحرير الشام، التي تسيطر بدورها على جميع إيرادات المعبر. ويعمل في معبر باب الهوى ما يقرب من 400 موظف، ويضم المعبر خمسة أقسام تنفيذية (الهجرة والجوازات، إدارة الجمارك، قسم الشرطة والرعاية الصحية والمرآب والآليات)، بالإضافة إلى العديد من المكاتب الإدارية (الديوان العام - الرقابة والمتابعة والدراسات والشؤون القانونية، الدائرة الفنية والمالية والإعلامية والعلاقات العامة والموارد البشرية والإحصاء والتخطيط والحجر الصحي والزراعي والتنسيق الطبي وإدارة المرآب).

وتُعتبر قوافل المساعدات الإنسانية والإغاثية بأنها معفاة من الرسوم الجمركية ويمكن للشاحنات التجارية العبور بمتوسط يومي يبلغ 250 شاحنة. ويُسمح لجميع البضائع التركية بالمرور إلى سوريا، باستثناء المواد المحظورة دولياً والمواد المحظورة من الجانب التركي، ومؤخراً، أصبح استيراد الوقود معفى من الرسوم. ولدى المعبر رسوم جمركية خاصة به والتي يتم احتسابها بالدولار الأمريكي، حيث يبلغ المتوسط اليومي للإيرادات حوالي 85 ألف دولار.

واعتَبرت دراسة نشرها موقع Evry الفرنسي في شهر آذار / مارس من عام 2017، وفق معطيات الاتحاد التركي، بأن معبر باب الهوى هو أهم مركز للتصدير في تركيا. وتشير الدراسة إلى أن 108 آلاف شاحنة قد مرت عبر المعبر خلال 11 شهراً (330 يوماً) في عام 2014، من الأراضي التركية عبر باب الهوى إلى سوريا، مقابل (55 ألف شاحنة) عام 2013. وتشير الدراسة إلى أن الصادرات إلى سوريا بلغت عام 2014 (1.8 مليار دولار)، وزادت بنسبة 20% عام 2014، و 15% عام 2013، و 9% عام 2010، وذلك وفقاً لمكتب الإحصاء التركي.

معبر باب السلامة

إن معبر باب السلامة هو معبر تجاري إنساني من الدرجة (A)، الذي يُنظم دخول المدنيين والبضائع والمساعدات الإنسانية. ويتم الإشراف على جميع المساعدات من قبل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والهلال الأحمر التركي ومنظمة IHH. ويعمل المعبر على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، وللنقل التجاري من الساعة 8 صباحاً حتى الساعة 12 ظهراً.

ويقع معبر باب السلامة أو Öncüpınar على الحدود السورية التركية، شمال حلب، ويربط بين محافظة كلس التركية ومدينة أعزاز السورية. وقد سيطرت فصائل المعارضة السورية (لواء عاصفة الشمال ومن ثم لواء التوحيد) على المنطقة في منتصف عام 2012. وعندما سيطر تنظيم داعش على أعزاز في عام 2013، توقف المعبر عن العمل حتى استعاد لواء عاصفة الشمال السيطرة عليه بعد طرد تنظيم داعش من أعزاز. وانضم لواء عاصفة الشمال إلى جبهة الشام في تحمل مسؤولية المعبر حتى شهر تشرين الأول / أكتوبر من عام 2017، إلى أن سلمته جبهة الشام للحكومة المؤقتة.

وفي باب السلامة، يتبادل التجار السوريون والأتراك مختلف المواد والبضائع التجارية. ويُعتبر المعبر بأنه أبرز شريان تجاري وإنساني الذي يربط مدن ومناطق ريف حلب الشمالي بتركيا. ويعمل في المعبر 220 موظفاً اللذي يعملون في دوائر مختلفة (الجمارك، الهجرة والجوازات، النقل، الخدمات)، عدا حراس الأمن، بالإضافة إلى 850 عامل مسجلين في أنظمة المعبر كعاملين أرصفة في المنطقة الفاصلة بين سوريا وتركيا. ولا يُسمح للشاحنات التركية بالدخول ولكن يتم تفريغ حمولتها في شاحنات سورية بمعدل يومي (400 عامل).

وتوقف معبر باب السلامة عن السماح بمرور المدنيين منذ عام 2015. ويتم السماح فقط لقوائم محددة - تصدر عن الجانب التركي وتجدد سنوياً، لبعض العاملين في "المنظمات الإنسانية والصحية" وعدد من "التجار ورجال الأعمال" – بالعبور وفقاً لشروط خاصة تحدد باتفاق بين غرف التجارة والصناعة في مناطق شمال وشرق حلب وكلس. كما يُسمح لحالات الطوارئ التي لا يوجد لها علاج في المناطق السورية، وحالات الزكام الطبية عن طريق مكتب الصحة، وبعض العاملين في القطاع العسكري والشرطة الحرة، بالدخول.

ويدخل إلى المعبر ما معدله أسبوعيا 50 شاحنة من المنظمات الإنسانية، التي لا يتم فرض جمارك ورسوم حدودية عليها، وكذلك بمعدل يومي 300 شاحنة تركية من المواد التجارية (قرابة 150 شاحنة سورية). ويتم تحميل حمولة شاحنتين تركيتين في شاحنة سورية واحدة، حيث يبلغ أقصى حمولة للشاحنة التركية 27 طن، والشاحنة السورية تحمل 50 طن على الأقل.

الدليل الجمركي لديه رسوم جمركية موحدة على البضائع المستوردة.
اللائحة متاحة على موقع المعبر https://web.facebook.com/syriaig/posts/1941068022637211

وتحسب الرسوم بالليرة التركية (الرسوم اليومية 200 ألف ليرة تركية أي ما يقرب من 53300 دولار)، التي يتم إيداعها في حساب بنكي تابع للحكومة المؤقتة، وفقاً لمدير المعبر.

معبر الراعي

يقع معبر الراعي في قرية الراعي التابعة لمنطقة الباب، والتي تقع على بعد 60 كيلومتر من شمال حلب، ويربط البيلي في تركيا بمنطقة الراعي في سوريا.

وقد سيطرت فصائل الجيش السوري الحر على منطقة الراعي في عام 2012، ومن ثم استولى تنظيم داعش على المدينة في شهر شباط / فبراير من عام 2014. وفي عام 2016، انتزعت قوات الأمن السوري السيطرة على الراعي من أيدي تنظيم داعش، وفتحت المعبر في شهر تشرين الثاني / نوفمبر من عام 2016، وتم تصنيفه من الدرجة (B)، (معبر للحالات الإنسانية والسلع التجارية، ولكن ليس للعبور المدني). وفي شهر آب / أغسطس من عام 2017، تم تصنيفه بشكل رسمي من الدرجة (A)، وذلك عبر اتفاق تركي سوري. ومن ثم تم تحويله إلى معبر رئيسي لتنظيم الحركة التجارية وتقليل عمليات التهريب في شهر كانون الأول / ديسمبر من عام 2017، وفقاً لموقع ويكيليكس. وقامت فرقة السلطان مراد في البداية بإدارة المعبر، وخلفتها الحكومة المؤقتة ومن ثم الشرطة الوطنية في شهر تشرين الثاني / نوفمبر من عام 2018.

معبر جرابلس

يقع معبر جرابلس في مدينة جرابلس التي تقع على بعد 100 كم شمال شرقي حلب في أقصى شمال سوريا، على نهر الفرات. وقد كان المعبر نقطة جمركية قبل عام 2011، حيث كان يربط قرية كركميش في الجانب التركي بمدينة جرابلس في الأراضي السورية. وبعد وقوعه تحت سيطرة فصائل المعارضة عام 2012، تحوّل المعبر إلى نقطة عبور للمسافرين وبعض البضائع دون وجود آلية جمركية محددة. ويُعتبر المعبر بمثابة ملاذ أساسي للسوريين في المناطق الشرقية من حلب. وقد تم إغلاق المعبر من قبل الحكومة التركية عندما سيطر تنظيم داعش على جرابلس في عام 2014، وأعيد فتحه في عام 2016 بعد طرد التنظيم من المدينة. وقد كانت فصائل درع الفرات تدير المعبر في ذلك الوقت. ولم يُعتبر المعبر تجارياً حتى عام 2018، عندما كانت تديره الحكومة السورية المؤقتة التي تولت مسؤوليته. وقد كان المعبر من الدرجة C (معبر إنساني) حتى عام 2018، حيث قامت تركيا بترقيته إلى الدرجة A (للعبور المدني والتجاري). ويخضع المعبر تحت الحماية العسكرية لفصيل الفرقة التاسعة، ويُستخدم للمبادلات التجارية وفق لائحة جمركية محددة ومُعلنة، بالإضافة الى دخول المساعدات الانسانية والطبية والعسكرية. كما يقوم المدنيون بالعبور وفق القوائم والقوانين التي وضعها الجانب التركي. ويُسمح للمدنيين الذين يغادرون طواعية ويرغبون في العودة بشكل دائم إلى سوريا بالعبور، بعد تسليم بطاقة الحماية المؤقتة التركية (كيملیك). وتدخل الشاحنات التي تحمل مساعدات إنسانية المعبر بإشراف إدارة الكوارث والطوارئ والهلال الأحمر التركي و منظمة iHH. كما يدخل إلى المعبر يومياً ما معدله 180 شاحنة تجارية. ويُسمح للشاحنات التركية بالدخول إلى جميع المناطق التي يخدمها المعبر. وقد أعادت الحركة التجارية إحياء المنطقة الشمالية بأكملها، وتحديداً جرابلس، حيث أصبحت منطقة تجارية التي تمد محيطها بالأغذية والأدوية لمدينة الحسكة.

معبر رأس العين

على الرغم من أن المعبر يقع في مناطق شمال الحسكة ويربط مدينة رأس العين السورية بجيلانبينار جنوبي تركيا، فقد تم ذكره هنا لأنه يخضع لسيطرة الجيش الوطني السوري. ولا تشترك المنطقة في أي معابر مع قوات سوريا الديمقراطية. وقد أعلنت تركيا عن بدء العمل في فتح المعبر في منتصف عام 2020. وتم استخدام المعبر لإدخال حاصدات محاصيل القمح والشعير في المنطقة. كما عَبَر السكان المحليون المعبر من تركيا بموجب تصاريح من أجل جني محاصيلهم. وفي وقت

لاحق، بدأ النشاط التجاري في المعبر على نطاق أوسع. والجدير بالذكر أن مدينتي رأس العين وتل أبيض وقعتا تحت سيطرة الجيش الوطني السوري بعد انطلاق عملية نبع السلام ضد قوات سوريا الديمقراطية في شهر تشرين الأول / أكتوبر من عام 2019.

معبر هتيا

يقع معبر هتيا في ريف إدلب الشمالي وتحديداً في قرية هتيا التابعة لناحية جسر الشغور. المعبر لا يُستخدم للتبادلات التجارية، لكنه يُعتبر معبراً لدخول المواد المراد إعادة تدويرها من سوريا إلى تركيا، مثل الخردة والنحاس والحديد وما إلى ذلك. ويَستخدم الأشخاص المسؤولون عن المعبر آلية عمله لتهريب السوريين إلى تركيا مقابل المال. واعتبرته الحكومة التركية أيضاً معبراً إنسانياً الذي يُقدّم خدماته لأفراد الدفاع المدني وحالات الطوارئ وبعض منظمات وكيانات المجتمع المدني التي تعمل في إدارة مخيمات اللاجئين والمنظمات الإنسانية التي تقدم الدعم لتلك المخيمات. كما يتيح المعبر دخول أفراد معينين، حيث يتم فتحه ليوم واحد في الأسبوع. وتَعبر بعض المساعدات الإنسانية الأساسية من خلال المعبر، وذلك في اعتبار أنه جديد وغير مجهز بشكل كافٍ لمرور الشاحنات ومواد الإغاثة. ويقع المعبر في الجانب السوري، ويخضع لسيطرة كيان مدني اختارته المنظمات والجهات المستفيدة من عمله مثل الدفاع المدني.

معبر خربة الجوز

يقع معبر خربة الجوز في قرية خربة الجوز بريف حلب الغربي، وتم افتتاحه في عام 2014، وهو معبر إنساني يقتصر على إيصال الخبز والمواد الغذائية والمساعدات الإنسانية والأدوية لمخيمات اللاجئين المنتشرة على الحدود مع تركيا والى القرى والمستشفيات في ريف حلب الغربي. ويُعتبر المعبر بأنه مُفيدة من حيث تقديم متطلبات المنظمات الأهلية ودخول العاملين في المجال المدني، مثل المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني والأطباء.

ويخدم المعبر آلاف السكان المحليين والنازحين ويربط قرية خربة الجوز السورية بقرية غوفيتشي التركية. ويُعتبر المعبر من أهم المعابر فيما يتعلق بالمساعدات الطبية، حيث تمر به جميع الحالات الطبية الخطيرة للسكان المحليين والنازحين ويتم تحويلهم من المستشفيات الميدانية في ريف إدلب الغربي إلى تركيا. ويقع المعبر على الجانب السوري، ويخضع تحت سيطرة حركة أحرار الشام التي تدير العمل من خلال حاجز تابع لها.

وبعد تحرير المنطقة، كان المعبر تحت سيطرة فصائل أنصار الشام وأحرار الشام. إلا أن أحرار الشام شنت هجوماً على المعبر في عام 2016 وسيطرت عليه بحجة مكافحة "الفاسدين". ومع ذلك، فإن تلك السيطرة لم تدم طويلاً؛ فقد هاجمت هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) المعبر والقرى المحيطة به في عام 2017 وفرضت سيطرتها على المنطقة والمعبر، ما دفع الجانب التركي إلى إغلاقه.

وقد كان يتم استخدام المعبر في الاتجار بالبشر إلى حد كبير من خلال تقديم تقارير طبية كاذبة أو استبدال أسماء مرافقي المرضى أو بيع تصاريح صادرة عن فصائل عسكرية أو لجان مدنية.

معبر غصن الزيتون

يقع معبر غصن الزيتون في قرية حمام الحدودية في منطقة كوملو شرق هاتاي. ويقع المعبر على بعد حوالي 10 كيلومترات من مركز بلدة وحي جينديرز. وتم افتتاح المعبر بعد تسعة أشهر من إعلان فصيل الجيش الوطني سيطرته الكاملة على ناحية عفرين بمساعدة الجيش التركي. وأعلنت وزيرة التجارة التركية روهسار بيكان، عن بدء تشغيل معبر غصن الزيتون في عام 2018، واعتبر رسمياً معبراً إنسانياً وتجارياً ولم يتم فرض أي رسوم جمركية عليه. وقالت الحكومة التركية بأنه سيكون معبراً لتعزيز التجارة في المنطقة، وسيُساعد في إعادة إعمار المنطقة، وتسهيل دخول المساعدات الإنسانية، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في خفض أسعار السلع القادمة من تركيا للسكان المحليين.

معبر اليمضية

إن معبر اليمضية هو معبر غير رسمي بين سوريا وتركيا، والذي تم إنشاؤه بالتعاون بين جهات مدنية وفصيل عسكري في سوريا مع الجانب التركي عام 2013 بعد سيطرة المعارضة على عدد كبير من قرى ريف اللاذقية. ويربط المعبر قرية يايلاداغي التركية وقرية اليمضية السورية الواقعة في جبل التركمان.

ويخدم المعبر عدداً كبيراً من المقاتلين الناشطين في ريف اللاذقية الشمالي وريف إدلب الغربي. ويشرف عليه لواء السلطان عبد الحميد، الذي قام بوضع حاجز هناك. ويقتصر العمل في المعبر على دخول وتواجد بعض مقاتلي الفصائل العسكرية ودخول مواد غذائية للمنطقة ودخول الكادر الطبي لمستشفى الشهيد أسامة أبلق.

ويسمح المعبر بدخول وخروج مقاتلي الفرقة الأولى والفرقة الساحلية الثانية وكذلك عناصر فيلق الشام وجبهة التحرير الوطني ببطاقة الحماية المؤقتة التركية "كيمليك". كما يتم نقل الإصابات والحالات الطبية الخطيرة عبر المعبر وإحالتها من مستشفى أسامة أبلق إلى تركيا. ويُعتبر المعبر حالياً معبراً عسكرياً، لأن العمل فيه محصور بالفصائل العسكرية. وتُعتبر منطقة اليمضية مهمة لعمليات الاتجار بالبشر والتهريب عبر الغابات الجبلية التي تشكل الحدود بين البلدين. وغالباً ما يقوم المهربون بعملهم من خلال التفاهمات مع الفصائل العسكرية المسيطرة.

معبر أطمة

يقع معبر أطمة بين منطقة أطمة شمال إدلب ومنطقة دير بلوط بريف عفرين الجنوبي على الحدود السورية التركية. ويبعد معبر أطمة عن معبر باب الهوى حوالي 20 كم، ويُعتبر شرياناً استراتيجياً مهماً للفصائل المسلحة وذلك كون أن عمليات الإمداد العسكري تتم عبر المعبر.

وقد تم إنشاء المعبر بهدف نقل الحالات الطبية والطاقم الطبي ودخول المساعدات الإنسانية والعسكرية في عام 2014. وكان المعبر تحت السيطرة المشتركة لفصائل مثل حركة حزم وأحرار الشام والجبهة الإسلامية وفيلق الشام. ولكن عندما سيطرت هيئة تحرير الشام على المنطقة في عام 2017، قامت بتجنيد جميع المهربين لخدمتها واستغلال الوضع من خلال تهريب البضائع والخردة في كلا الاتجاهين، وفرضت عمليات الابتزاز والمال على التنظيمات، مما دفع الجانب التركي إلى إغلاق المعبر بشكل كامل.

وقد تم استغلال المنطقة المحيطة بالمعبر في جميع أنواع عمليات التهريب إلى حد كبير خلال الفترة التي سبقت سيطرة هيئة تحرير الشام، لكن الوضع أصبح خطيراً على الأهالي، وعلى سكان مخيم أطمة والجانب التركي وذلك بعد أن سيطرت هيئة تحرير الشام. وقد أغلقت الحكومة التركية المعبر بالكامل بعد سيطرة هيئة تحرير الشام على المنطقة.

b.2.2 المعابر الداخلية مع مناطق سيطرة الحكومة

تفصل تلك المعابر بين المناطق التي يُسيطر عليها كيانان متحاربان، وهي عديدة. بعضها كان عبارة عن نقاط تفتيش صغيرة التي كانت تعمل بشكل غير مُعلن، بينما تم تطوير البعض الآخر إلى معابر رسمية معترف بها من قبل الجانبين. لقد تم فتحها وإغلاقها وفقاً للتطورات العسكرية. تنقسم المعابر الرئيسية فيما بينهم كما يلي:

معبر المنصورة

يقع معبر المنصورة في منطقة المنصورة غرب حلب حيث تسيطر جبهة تحرير سوريا على المنطقة. وفي شهر تموز / يوليو من عام 2018، تم افتتاحه واعتباره معبراً منافساً لمعبر العيس الخاضع لسيطرة هيئة تحرير الشام. وأعلنت جبهة تحرير سوريا أنها ستفرض رسوم رمزية على البضائع التي تدخل مناطق سيطرة النظام، وستكون البضائع التي تدخل المناطق المحررة معفاة من الرسوم. ولكن نتيجة للمعارك والاتفاقات اللاحقة، خضع المعبر لهيئة تحرير الشام وشروطها وضرائبها في شهر كانون الثاني / يناير من عام 2019.

وتمر 50 شاحنة يومياً عبر المعبر محملة بأنواع مختلفة من البضائع، وتتراوح الضرائب على الشاحنة الواحدة ما بين 800 دولار و 1500 دولار. وإضافة إلى ذلك، تُخصم مبالغ على الاتجار بالبشر الفارين من مناطق سيطرة دمشق، حيث يدفع الفرد ما بين 1500 دولار و 3000 دولار. وفي النهاية، تُقدر عائدات المعبر بنحو 1.5 مليون دولار شهرياً.

وفي شهر كانون الثاني / يناير من عام 2020، أعلنت قوات الأسد إغلاق معبر المنصورة بسبب المعارك الدائرة في المنطقة، وبسبب تقدم قوات الأسد وانتهاك اتفاق خفض التصعيد.

موقع قرية المنصورة في ريف حلب الغربي:

معبر العيس

يقع معبر العيس في ريف حلب الجنوبي بين منطقة العيس والحاضر. وقد تم افتتاحه في عام 2018 من قبل هيئة تحرير الشام، وشهد تجارة بين مناطق النظام والمعارضة، أبرزها المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية والخردة والسلع المتنوعة والمواد الغذائية. وقد فرضت هيئة تحرير الشام ضرائب على حركة البضائع والأشخاص في كلا الاتجاهين. وقُدّرت عائدات المعبر بنحو 1 مليون دولار إلى 1.5 مليون دولار شهرياً.

واستمر العمل في المعبر حتى بداية عام 2020، عندما توقف نتيجة المعركة التي اندلعت في المنطقة والتي انتهت بالسيطرة الكاملة للجيش السوري على المنطقة. لكن هيئة تحرير الشام تمكنت من جمع مبالغ طائلة خلال فترة تشغيل المعبر، وذلك من خلال الرسوم وعمليات الابتزاز التي فرضتها على السيارات والشاحنات والأشخاص المارة.

موقع قرية العيس:

معبر أبو دالي

يقع معبر أبو دالي في قرية أبو دالي بريف حماة الشمالي الشرقي، وتخضع القرية لسيطرة الميليشيات الموالية للنظام السوري عبر مليشيات يقودها شخص يُطلق عليه إسم الشيخ أحمد درويش.

وقد كان المعبر المورد الرئيسي لإدلب بالغاز والبنزين. وقد فرضت هيئة تحرير الشام ضرائب عالية على التجار أو كانت تقوم بشراء هاتين المادتين لصالحها ومن ثم بيعها في أسواق إدلب. وشملت عمليات المعبر تهريب المدنيين من مناطق النظام إلى مناطق المعارضة. وتم إغلاق المعبر بعد سيطرة هيئة تحرير الشام على القرية في 6 تشرين الأول / أكتوبر من عام 2017، وذلك بسبب الخلافات بين الهيئة وأحمد درويش على مبالغ مالية تقدر بنحو مليوني دولار.

ولم تقتصر التجارة في المعبر على الغاز والبنزين بشكل قاطع، بل شملت أيضاً المبادلات التجارية بجميع أنواعها، بما في ذلك الممنوعات. وبلغت عائدات المعبر نحو 700 ألف دولار شهرياً.

موقع قرية ابو دالي:

معبر مورك

يقع معبر مورك على بعد 4 كم جنوب قرية مورك في ريف إدلب الجنوبي. وقد تم افتتاح المعبر بعد عدة أشهر من إغلاق معبر أبو دالي في عام 2017 من قبل هيئة تحرير الشام التي فرضت ضرائبها في المعبر على السيارات المارة بالاتجاهين. واعتُبر المعبر بديلاً للمعبر السابق، لكنه كان أكثر أهمية لكلا الطرفين وحقق المزيد من الإيرادات نتيجة لموقعه الاستراتيجي على الطريق بين دمشق وحلب.

وقد خضع المعبر لمراحل إغلاق وإعادة فتح نتيجة للخلاف على السيطرة بين جبهة تحرير سوريا وهيئة تحرير الشام. وفي 25 آب / أغسطس من عام 2019، أغلقته السلطات المركزية في دمشق بشكل قاطع.

موقع معبر مورك:

معبر قلعة المضيق

يقع معبر قلعة المضيق في الجهة الشرقية لسهل الغاب بريف حماة الشمالي الغربي بالقرب من مدينة أفاميا الأثرية. وخلافاً لمعظم المعابر، لم يتم إنشاء هذا المعبر في هذا المكان بشكل مباشر، لكن العملية كانت تدريجية بعد أن توصل أهالي القرية إلى تفاهمات وهدنة غير مُعلنة مع قوات النظام في عام 2012، والذي استمر لنحو ثلاث سنوات. وقد كان المعبر أهم نقطة بالنسبة للأشخاص الراغبين في مغادرة مناطق سيطرة قوات الأسد. واعتبرت العملية سهلة في هذا المكان بالمقارنة مع المعابر الأخرى، حيث لم يكن في المنطقة أي وجود عسكري. ومع مرور الوقت، سُمح للشاحنات التجارية أيضاً بالمرور.

وبسبب الجشع في فرض الضرائب والجبايات على المارة والتجار، استهدفت العديد من الفصائل الموالية للمعارضة المسلحة، **مثل جيش النصر وأحرار الشام**، السيطرة على المنطقة. وقد ظل الوضع على ما هو عليه إلى أن تسلمت هيئة تحرير الشام زمام الأمور في عام 2017، واتسم المعبر بسهولة المرور والهدوء النسبي، الأمر الذي جعل الأهالي والتجار يفضلونه. ولم تقتصر الخدمات في المعبر على نوع واحد من السلع، بل شملت جميع أنواع التجارة والعبور.

وقد كان المعبر بمثابة نقطة تبادل للأسرى بين الجيش السوري وقوات المعارضة في عدة مناسبات. كما تم استخدامه كنقطة وصول للنازحين قسراً من جميع المحافظات السورية، وكان أولهم من أهالي مدينة داريا في عام 2016. وتتم عملية دخول النازحين إلى البلدة عبر المعبر الجنوبي للقلعة الأثرية التي تسيطر عليها قوات الأسد. وبعد ذلك، يتم إرسالهم إلى الجزء الشمالي من القلعة الذي تسيطر عليه فصائل المعارضة.

وأغلق المعبر بشكل كامل في عام 2019 بعد استعادة الجيش السوري السيطرة الكاملة على المنطقة.

موقع معبر قلعة المضيق:

Al-Bared
البارد
Afamia
مدينة أفاميا الأثرية/
قلعة المضيق
التوينة
56
Al-Hurra
الحرة
Qalaat Al
Madiq
قلعة المضيق
Kafr Na
نبودة
Al-Mugha
المغير
Braideej
بريديج
Kernaz
كرناز
Abar Beit Seif
عبر بيت
سيف
Jarniyet Eltar
جرنية الطار
As Suqaylabiyah
السقيلبية
Ein Elkorum
عين الكروم
Orontes River
Tal Eltiten
تل التنن
Hayaleen
حيالين الغاب
Shaykh Hac
شيخ حديد
Al-Latma
اللطمة
56

ذ

b.3.2 المعابر الداخلية بين فصائل المعارضة

تفصل هذه المعابر بين مناطق سيطرة الفصائل المسلحة بمساعدة الجيش التركي في شمال حلب ومناطق سيطرة هيئة تحرير الشام تحت إسم حكومة الإنقاذ السورية.

معبر الغزاوية

يقع معبر الغزاوية في قرية غزاوية شمال غرب حلب بالقرب من الحدود مع تركيا. ويعتبر المعبر ممراً يربط بين منطقتي عفرين وسمعان الواقعتين شمال غرب حلب والخاضعة لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة. وأقامت قوات سوريا الديمقراطية المعبر عندما كانت تسيطر على المنطقة. وسيطرت فصائل المعارضة على المنطقة في عام 2018، وتولت حركة نور الدين الزنكي إدارة المعبر واستغلته مالياً بشكل يتعذر تفسيره، كون المعبر في المناطق المحررة ولا داعي لوجوده. وقد أصبح المعبر فيما بعد مورداً مالياً لهيئة تحرير الشام بعد أن سيطرت عليه في عام 2019، وتم إغلاق جميع الطرق التي تربط بين مناطق سيطرة المجموعة بمديرية عفرين. إلا أن هيئة تحرير الشام فتحت المعبر مرة أخرى أمام الحركة التجارية والمدنيين في نفس العام.

ولم يكن لوجود المعبر في المنطقة أيّ دور إيجابي. وقد كان المعبر مجرد وسيلة لفرض الضرائب على المواد والبضائع التجارية وخاصة الوقود، الأمر الذي كان له أثر سلبي على الحركة التجارية، علماً بأن الجيش الوطني لم يفرض أي رسوم على مرور الشاحنات أو الأشخاص، فيما كانت الضرائب مفروضة على الجانب الآخر الذي كانت تسيطر عليه هيئة تحرير الشام. ويمد المعبر مناطق إدلب بجميع أنواع السلع، لكنه يشكل شرياناً لناقلات النفط والغاز والبنزين والديزل سواء القادمة من المناطق التي تُسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية أو من تركيا.

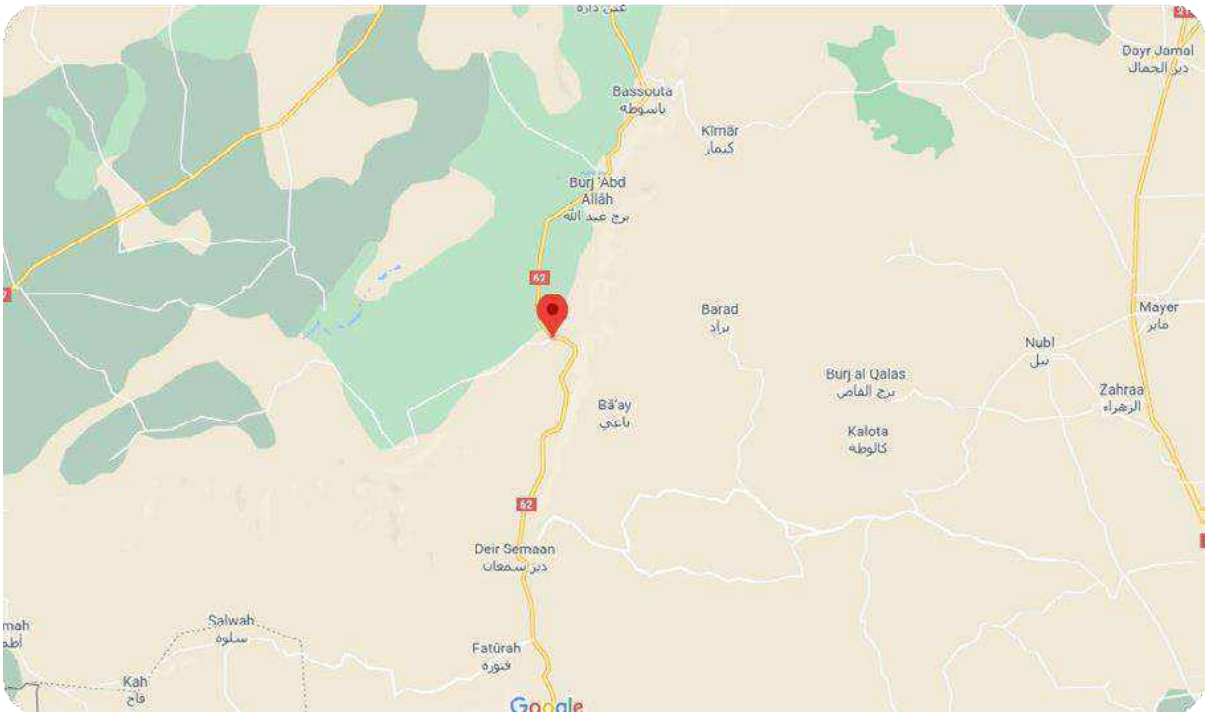

موقع معبر الغزاوية من اليسار

معبر دير بلوط

تم إنشاء معبر دير بلوط من قبل هيئة تحرير الشام بعد أن سيطرت على مدن وبلدات في ريف حلب الغربي. ويقع المعبر على أطراف بلدة دير بلوط المحاذية للحدود الإدارية لمحافظة إدلب. وقد تم تخصيص المعبر بشكل أساسي لمرور المدنيين، وهو أيضاً ممر لحركة المرور التجارية المنخفضة للغاية.

b.4.2 المعابر مع تنظيم داعش

معبر السعن

يقع معبر السعن شمال شرق مدينة حماة. واستغلت هيئة تحرير الشام المعبر لتجارة السلاح والنفط مع تنظيم داعش. وقد بدأت عملية المعبر سراً في عام 2015 عندما سيطر تنظيم داعش على مناطق في ريف حماة. وتوقفت عمليات المعبر بعد أن استعاد الجيش السوري السيطرة على المنطقة عام 2018.

إفادات شهود من شمال غرب سوريا

قال السيد محمد، الذي يُقيم حالياً في تركيا: "أنا من مدينة إدلب. قررت الهجرة إلى تركيا في نهاية عام 2017، نتيجة للأوضاع الأمنية التي تدهورت بشكل كبير وبسبب سيطرة الفصائل المسلحة على جميع مناحي الحياة في المدينة. ومع ذلك، لم يكن الوصول إلى تركيا سهلاً. نتحدث هنا عن مهربين مرتبطين بالفصائل المسيطرة. ذهبت إلى واحد منهم واسمه أبو أحمد في منطقة قريبة من مخيم أطمة. أخبرته بأنني أريد دخول تركيا بصحبة أطفالي وزوجتي. سأل عن عددنا فقلت له بأننا خمسة أشخاص. ظل صامتاً لبعض الوقت وقال بأن عليّ أن أدفع 3500 دولار لكل شخص لكي نمر بطريقة آمنة، وبأنه إذا أحببت، كان هناك طريق بديل بتكلفة أقل بنحو 1000 دولار، ولكن قال بأنه لا يمكنه ضمان حياة أيّ أحد هناك، لان هناك مخاطر والطريق خطر. لم أكن أملك هذا المبلغ، لأنه أراد مبلغ 17500 دولار، أي ما يعادل 8 ملايين ليرة سورية في ذلك الوقت، ومع ذلك، لم أستطع البقاء في مدينتي أكثر من ذلك. لذا، قررت بيع منزلي وممتلكاتي لتأمين المبلغ والسفر بهدف بدء حياة آمنة لي ولعائلتي. وبعد فترة وجيزة، تمكنت من بيع المنزل وسألت عن طرق التهريب، لكن الأسعار كانت متقاربة تقريباً. وقال بعض المهربين بأن الهيئة تحصل على الجزء الأكبر من المبلغ وبأنهم لم يأخذوا الكثير، في حين أن المخاطر التي يواجهونها كانت كبيرة. اتفقت مع أحد هؤلاء المهربين وقلت له سأعطيك نصف المبلغ الآن والنصف الآخر بعد وصولنا إلى تركيا. رفض في البداية لكنه وافق فيما بعد. بدأت الرحلة في اليوم الذي حدده. ذهبنا ليلاً وعبرنا طريق ترابي بين الأشجار حتى وصلنا إلى منطقة مفتوحة تنتهي بحاجز ترابي. قال المهرب: سنسير بسرعة عند إشارتي. مررنا وعبرنا الحاجز الترابي. كان يوقفنا للتأكد من خلو الطريق من دوريات الدرك التركي. بعد ذلك، واصلنا السير حتى وصلنا إلى تركيا بعد أن مشينا على الأقدام لمسافة طويلة. كان هناك سيارة تنتظرنا بالقرب من بعض المنازل. اتفقت مع المهرب على السماح للسائق بنقلنا إلى مدينة الريحانية التركية. دفعت له باقي المبلغ، ومن ثم افترقنا".

وقال السيد أبو عزام، القيادي السابق في الجيش السوري الحر، "كنت حاضراً في منطقة عملية نبع السلام، وأنا على دراية جيدة بعمل الفصائل التابعة للجيش الوطني السوري. والفصائل الرئيسية التي تعمل في المنطقة هي الجبهة الشامية والفرقة 20 وفرقة الحمزة المعروفة بإسم "الحمزة" وأحرار الشامية إلى جانب عدة فصائل أخرى. كما أنهم يُسيطرون على معبر رأس العين. وبعد فرض سيطرتهم على المنطقة، استولت تلك الفصائل على الأراضي المملوكة للدولة السورية، كما استولت على صوامع الحبوب التي كان أهالي المنطقة يخزنون محاصيلهم بها. لكن تلك الفصائل لم تستخدم سيطرتها لصالح الأهالي، لأنها باعت المحاصيل للنظام السوري عبر الوسيط الذي يُدعى حسام قاطرجي، الخاضع لعقوبات دولية؛ وكذلك الأمر بالنسبة لبهاء قاطرجي لأنهما إخوة ولا فرق بينهما، وذلك نظراً لأنها يخضعان لعقوبات دولية. وقد جرت العملية عبر مناطق قوات سوريا الديمقراطية، حيث سيطر فصيل أحرار الشرقية وحده على ثلاث صوامع في مناطق تل أبيض في عام 2019. وفي غضون ذلك، سيطرت الفصائل الأخرى، فرقة الحمزة وفيلق الشام والجبهة الشامية وغيرها من الفصائل على الصوامع المتبقية في كامل المنطقة الواقعة بين تل أبيض ورأس العين، والتي يبلغ إجمالي عدد صوامعها 14 صومعة تحتوي على أكثر من 80 ألف طن قمح وشعير. وقد تم نقل تلك الكميات الكبيرة من الصوامع إلى مستودعات بالقرب من قرية الريحانية شمال الحسكة على مسافة قريبة من طريق إم-4 (M4) الدولي الذي يفصل بين مناطق نبع السلام ومناطق قسد. وتمر الحمولة من هناك ليلاً بعيداً عن أنظار الدوريات التركية. وكانت تتم الصفقة عبر وسيط بين القاطرجي والفصائل، أي ما يسمى بـ "المرسومي"، وهو من دير الزور. لقد عمل كمهرب وبائع للتبغ وهو معروف لدى أهالي المنطقة بعمله كوسيط بين الفصائل وقوات سوريا الديمقراطية أو النظام السوري. عمل في التهريب بعد سيطرة تنظيم داعش على المنطقة. وكان يؤمن مرور البضائع، وكانت تمر الأموال من خلاله تحت إشراف قوات سوريا الديمقراطية، لأن كل جانب له نصيب في التجارة".

وقال السيد مازن قبارة: "أنا أعمل حالياً في شركة لاستيراد المحاصيل الزراعية في محافظة أورفة في تركيا. خلال عامي

2019 و 2020، دخلت في صفقة مع المجلس المحلي في منطقة نبع السلام. ونحن كشركة، قدمنا لهم عروضاً لشراء المحاصيل الزراعية كالقمح والشعير والقطن بشرط أن يتم نقل البضائع المشتراة من سوريا إلى تركيا بموجب موافقات منتظمة من تركيا. ومع ذلك، تم رفض جميع عروضنا، ولم نتمكن من معرفة السبب. اكتشفنا لاحقاً بأن الفصائل المسلحة المسيطرة على المنطقة باعت المحاصيل الزراعية للنظام السوري عبر وسطاء سوريين، وبالتالي، رفضوا عروض الشراء من شركتنا. إن البيع عن طريق المجلس المحلي سيخضع للمراقبة، وسيتم إدراج الأموال في ميزانية الحكومة السورية المؤقتة من خلال المجلس المحلي. ومع ذلك، فإن بيعها بهذه الطريقة يعود بالفائدة على الفصائل وأعضاء المجلس المحلي الذين يستفيدون بشكل شخصي من تلك الأموال التي لن تخضع لأي رقابة".

وقال السيد عيسى، وهو تاجر سلع منزلية في ريف حلب الشمالي: "تخضع الأعمال في منطقتنا لضوابط وأنظمة مختلفة عن تلك المطبقة في مناطق أخرى. مُعظم البضائع تأتي من تركيا دون أي مشاكل من الجانب التركي، لكن المشاكل تبدأ عندما تصل البضائع إلى الجانب السوري. لن تتمكن من إدخال البضائع دون دفع أموال إلى ما يسمى بـ "المكتب الاقتصادي"، وهو مكتب يقع عند كل معبر حدودي ويديره الفصيل المسيطر على المعبر، بافتراض أن قائد الفصيل لا يأخذ أي حصة في البضائع، كما هو الحال في معظم الحالات. وإن الحصول على موافقة لدخول البضائع هو أمر صعب ويتطلب علاقات قوية مع الفصيل المسلح. لقد كانت معظم بضاعتي تدخل عبر معبر الراعي بين عامي 2017 و 2018. وكان المعبر آنذاك تحت سيطرة فصيل يُدعى فرقة السلطان مراد. وبقدر ما أعلم، تم نقل إدارة المعبر فيما بعد إلى الحكومة المؤقتة تحت حماية الشرطة. ومع ذلك، لا تزال فرقة السلطان مراد تسيطر على المعبر.

كان علي أن أدفع المال إلى المكتب الاقتصادي للسماح للبضائع بالمرور. تفاوتت المبالغ المدفوعة بحسب كمية ونوعية البضاعة، وتراوحت ما بين 500 دولار إلى أكثر من 5000 دولار. لقد كانت تلك المبالغ تذهب إلى الفرقة ولم تُصرف لخدمة أبناء المنطقة أو إصلاح ما دمرته الحرب والصراعات أو حتى على المخيمات أو الأسر المتضررة. أعرف العديد من التجار الذين عَرضت عليهم الفصائل العسكرية أموالاً مقابل العمل كشركاء صامتين بشكل سري، بمعنى أن الإسم التجاري سيكون للتاجر بينما الفصيل المسيطر على المعبر هو الذي يحصل على معظم الأرباح. وفي هذه الحالة، لا يدفع التاجر رسوماً مقابل مرور بضاعته. وبالطبع، الأعمال في هذه الحالة قائمة على الاحتكار، ولا يُسمح لأي شخص آخر باستيراد البضائع التي يتاجر بها الفصيل".

وقال السيد أبو حازم، وهو مزارع من تل أبيض التي تخضع لسيطرة الجيش الوطني السوري، "إن الفصائل العسكرية تحكم المنطقة بقوة السلاح وتسيطر على سبل عيشنا منذ أن سيطرت على المنطقة بعد المعارك مع قوات سوريا الديمقراطية. يُجبرنا الجانبان، كفلاحين ومزارعين، على بيع المحاصيل الزراعية لهم أو من خلالهم فقط بأسعار أقل بكثير من سعر السوق الحقيقي. ولا يُسمح لنا ببيع محاصيلنا بحرية. أشعر بأنني عامل أعمل لديهم ولست مالكاً لأرضي. أنا أعمل بجد وأزرع وأحصد. اعتادت قوات سوريا الديمقراطية أن تأتى وتأخذ المحصول بثمن يفرضونه هم، والأمر ذاته الآن بعد سيطرة الجيش الوطني على المنطقة. أما بالنسبة لمن يخالف أوامرهم فسيتم اعتقاله أو مصادرة أرضه بتهمة التعامل مع قوات سوريا الديمقراطية. اتبع النظام نفس الأسلوب في الماضي. قادة الفصائل المسلحة يحصلون على الأرباح الحقيقية للمحاصيل الزراعية. ولم يعد هذا الأمر يقتصر على المحاصيل الزراعية، وذلك كونهم صادروا أموال وممتلكات العديد من زعماء العشائر والتجار بتهمة أنهم حضروا اجتماعات عقدتها قوات سوريا الديمقراطية. المدنيون عاجزون هناك. عندما لم نكن نحضر اجتماعات قوات سوريا الديمقراطية كنا نُعاقب، والأمر نفسه الآن، ولكن في الاتجاه المعاكس. أشعر بأن طريقة حُكم الأسد هي نفس الطريقة التي يَحكم بها من يسيطرون بقوة السلاح الآن".

وقال السيد م. أ.، "يجب محاسبة بعض القوات العسكرية التي تُعتبر بمثابة جزء من المعارضة على الفور. نحن في منطقة تحكمها القوة لا القانون. أنا مدني ولست أنتمي إلى أي حزب سياسي أو إلى الجيش الحر أو أي جهة أخرى. بينما كنت أعبر

نقطة تفتيش تابعة لفرقة السلطان مراد، طلب مني المسؤول عن الحاجز دفع مبلغ من المال للسماح لي بالمرور. رفضت وتورطت في مشاجرة معه. كان الحاجز تابعاً لجماعة يقودها شخص يُدعى أبو الوليد العزة. وبعد المشاجرة معه، تم اعتقالي وإرسالي إلى سجن تابع للجماعة. لقد كان السجن مليئاً بالرجال والنساء المحتجزين. كان السجن يحتوي على غرف منفصلة، ولم تكن هناك سجلات أو تهم حقيقية. هذا ما اكتشفته لاحقاً. الأمر برمته يهدف إلى ابتزاز العائلات مادياً. تعرضت للتعذيب والضرب والإذلال. واجهت تهمة كوني مخبراً للنظام. لا أعرف كيف حدث ذلك، لكنني أصبحت مذنباً. اتصلت عائلتي فيما بعد بالمسؤولين عن السجن، وبدأت المفاوضات للإفراج عني. الحقيقة هي أن كل ما أرادوه كان المال. تم إطلاق سراحي بعد دفع مبلغ 500 دولار. أطلق سراحي دون توجيه أيّ تهم إلي. من المحزن أن يتحدث هؤلاء بإسم الثورة السورية. الشيء الذي لم أنساه أبداً من فترة اعتقالي هو صوت النساء المعتقلات في وقت متأخر من الليل. كنت أسمع عن مراكز الاعتقال التابعة للنظام، لكنني عشت أياماً مروعة في سجون من يَدعون إلى محاربة جرائم النظام".

وقال السيد مهران، وهو نازح في إدلب من حماة، "بعد أن تم تهجيري إلى إدلب هرباً من الخدمة الإلزامية في جيش النظام، قررت الدخول إلى تركيا، ولكني لم أرغب في الدخول بشكل غير قانوني. لذلك، تطلبت هذه المسألة جواز سفر، الذي لم يكن من الممكن الحصول عليه إلا من مناطق سيطرة النظام السوري. تعرفت على بعض الوسطاء الذين يتواصلون مع الأشخاص المسيطرين على معبر أبو دالي في ريف حماة. وكان المعبر تحت سيطرة مجموعة تعمل لحساب النظام ويقودها شخص يدعى أحمد الدرويش. توصلنا إلى اتفاق عبر وسيط للمرور من إدلب إلى حماة في سيارة تابعة للدرويش والبقاء تحت حمايته. قالوا لي بأنهم سيأخذونني إلى مكتب الهجرة والجوازات في حماة، وبأنهم سيصدروا لي جواز سفر، على الرغم من أنني مطلوب و "تلاحقني قوات الأمن"، ومن ثم سيرافقونني حتى أعود بأمان إلى إدلب مقابل مبلغ 2500 دولار أمريكي. وافقت على هذه الشروط وأخبرتهم بأنني سأدفع فقط عندما أعود بسلام. لم يمانع الوسيط، وهو يعلم بأنني لن أتمكن من الهروب لأنني مطلوب من قبل النظام من جهة؛ ولأن جبهة النصرة تُسيطر على المعبر على جانب إدلب لأن الوسيط كان يعمل فقط بعلم جبهة النصرة. لقد تمكنت بالفعل من الحصول على جواز سفر بهذه الطريقة في بداية عام 2017".

وقال المدعو أبو مهدي، وهو عضو سابق في هيئة تحرير الشام: "لقد كنت من بين المتواجدين في معبر العيس. وكان المعبر مفتوحاً لمرور الحركة المدنية والتجارية بين الجانبين. كانت التجارة الرئيسية عند المعبر هي تجارة السيارات. اعتاد التجار على استيراد السيارات وتغيير أرقامها التسلسلية بالاتفاق مع التجار على الجانب الآخر. بعد ذلك، تمر السيارات بعد دفع الرسوم إلى الحاجز. لا أعرف من سيدفع على الجانب الآخر. تختلف الرسوم حسب نوع وسنة تصنيع السيارة. لقد بدأوا من 1000 دولار ومن ثم صعوداً. هناك العديد من أنواع التجارة التي كانت تتم عبر المعبر. والسلع الأساسية التي كان يتم بيعها لمناطق النظام هي المحاصيل والقطن والخضروات. ومن ناحية أخرى، كانت شاحنات الوقود والغاز تمرّ من مناطق النظام إلى إدلب. لا تمر هذه المواد مجاناً على كلا الجانبين. لقد تم تنظيم التجارة في هذا الصدد بشروط. لم تسمح القيادة المسؤولة عن المعبر من جانبنا لأي تاجر بتمرير بضاعته، لأنهم احتكروا بعض أنواع المواد لمصلحتهم. وكما ذكرت سابقاً، اقتصرت تجارة السيارات على بعض التجار الذين يعملون لحساب جبهة النصرة بإسمهم الشخصي فقط، ولم يُسمح لأي تجار آخرين بالعمل في هذا المجال. لقد كان المعبر يدر أرباحاً ضخمة لم أستطع تقديرها، لأنني لم أكن من الأشخاص المخولين بتلقي الأموال. ومع ذلك، فقد كانت حركة المرور كثيفة عبر المعبر، إضافة إلى حركة تهريب المطلوبين التي تتم بالتنسيق بين الجانبين. لقد كان أي شخص أو مجموعة يمرون إلى جانبنا بالسيارات تابعين لجهاز الأمن. وعندما وصلوا، كانوا يخرجون من السيارة ويأخذون سيارة أخرى تابعة للوسيط الذي سيأخذهم إلى إدلب أو شمال حلب. ومن ثم كانت السيارة التابعة للأمن تعود دون أن يعرقلها قائد المعبر. كان الوسيط يأخذ ما بين 500 و 2500 دولار لكل شخص. وتفاوتت الأسعار بحسب الحالة الأمنية للشخص الراغب في العبور، على سبيل المثال، المدني المطلوب له ثمن، والشخص المنشق عن الجيش كان له ثمن مختلف، وهكذا دواليك".

وقال السيد محمد مهدي، وهو مدني مقيم في الباب: "لدي بعض الأقارب في إدلب. أذهب لزيارتهم بين الحين والآخر. لهذا

الغرض نجتاز طريق معبر الغزاوية بين مناطق سيطرة الجيش الوطني ومناطق هيئة تحرير الشام. ويخضع المعبر لسيطرة فصيل فيلق الشام من الجهة الشمالية ويخضع لسيطرة هيئة تحرير الشام من الجهة المقابلة. نحن كمدنيين نمر بالمجان ولا ندفع أيّ رسوم أو إتاوات، لكننا نخضع للتدقيق والتفتيش الأمني. لدى الجانبين قوائم بأسماء المطلوبين بتهم مختلفة ومتعددة. إذا أراد شخص العبور وكان اسمه مدرجاً في تلك القوائم، كان يتم القبض عليه. ومع ذلك، فإن الشاحنات المحملة بالمواد التجارية لا تمر مجاناً. ما رأيته هو أن أعضاء فيلق الشام لم يفرضوا أي إتاوات أو رسوم أو ضرائب، لكنهم طلبوا في بعض الحالات بقشيش وكانت هذه المبالغ قليلة. تعامل الطرف المقابل مع المعبر على أنه معبر جمركي وكانوا يفرضون سعراً محدداً على كل شاحنة حسب نوع البضاعة. لم يسمحوا بمرور المركبات التجارية دون تنسيق مسبق وفحص البضائع وحساب قيمتها. الأمر الآن معروف للجميع هنا، وهو أن هيئة تحرير الشام تسيطر على جميع جوانب الحياة المدنية والتجارية في إدلب والمناطق المحيطة بها".

وقال السيد أبو العباس (اسم حركي): "أنا أعمل حالياً مع هيئة تحرير الشام، لأنها تسيطر على إدلب وريف إدلب. لن أكون قادراً على إعالة أسرتي إذا لم أتعامل مع الوضع الراهن. أنا لا أؤيدهم ولا أعارضهم. كل ما أريده هو الحصول على أموال كي أتمكن من العيش. لذلك، أعمل في مكتب "أمن الحدود" منذ عام 2018. وظيفتي هي التحقق من أسماء المهربين والأشخاص الذين يريدون العبور إلى تركيا. أبحث عن أسماء في قوائم المطلوبين لدى هيئة تحرير الشام. إذا لم يكن لدى الأشخاص أيّ مشكلات أمنية، أقوم بإصدار إيصال لهم بالطريقة المعتادة. وفي حالة وجود شخص مطلوب، نبلغ عنه شعبة الأمن الداخلي لاتخاذ الإجراءات بحقه والقبض عليه. إن عمليات التهريب كلها مرتبطة بهيئة تحرير الشام. لا يجوز للمهرب العمل دون الحصول على الموافقة ودفع الرسوم. وتتم العملية على النحو التالي: يقوم المهرب بإحضار أسماء المدنيين في المرحلة الأولى. أتحقق من التصريح الأمني للمهرب ومن ثم أتحقق من أسماء المسافرين. وبعد ذلك، يدفع المهرب الرسوم ويَذكر الوجهة ووقت العبور، وأعطيه إيصالاً الذي غالباً ما يكون صالحاً لمدة ثلاثة أيام. وعليه، يقوم المهرب بأداء عمله دون أن تعرقله قوات وحواجز هيئة تحرير الشام.

وثيقة صادرة من قبل هيئة تحرير الشام حول المُهرّبين وعمليات التهريب.

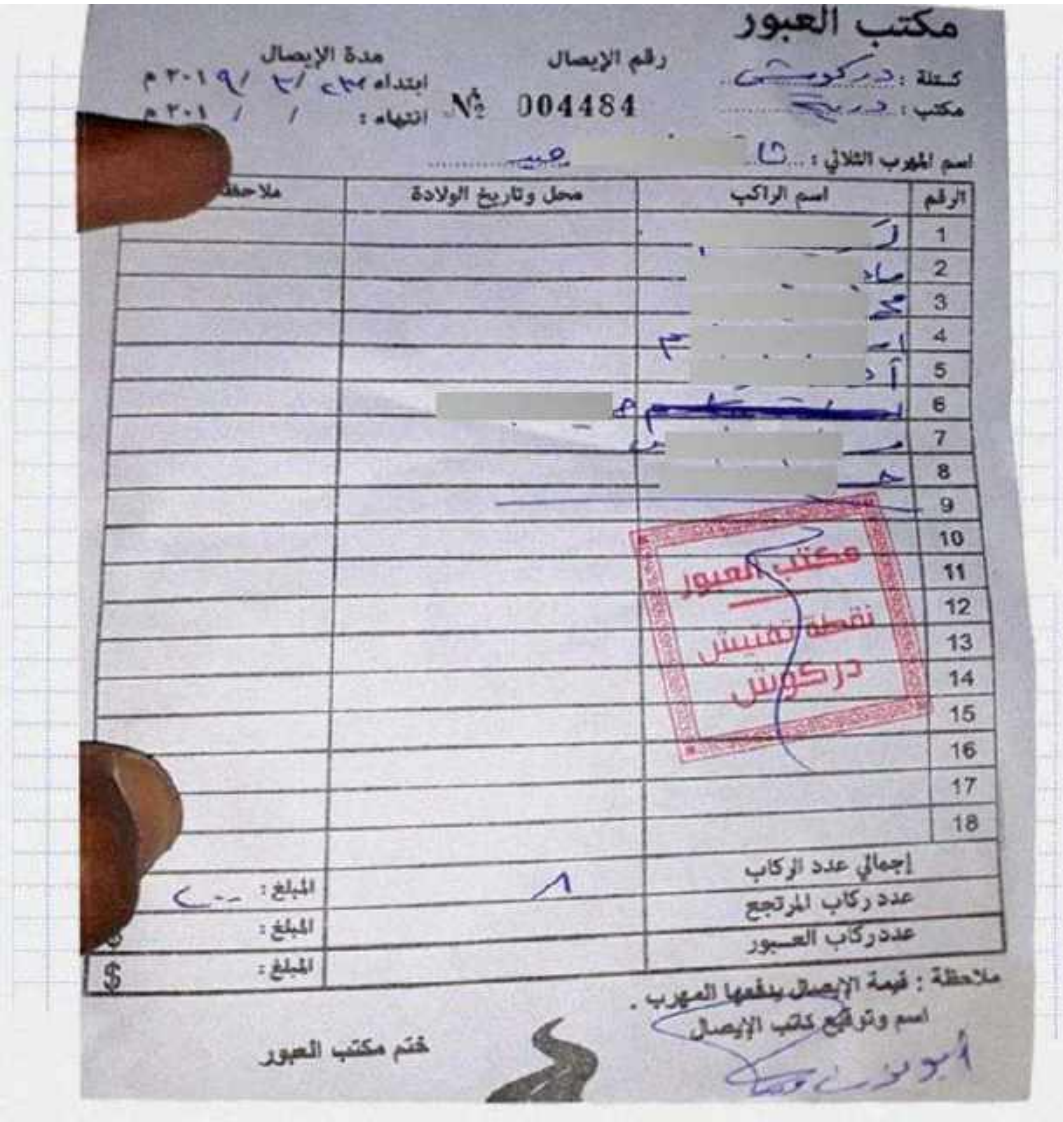

مكتب العبور

كتلة : دركوش

مكتب :

اسم المهرب الثلاثي :

رقم الإيصال

No 004484

مدة الإيصال

ابتداء ٢٠١٩/ ٢/ ٢٤ م

انتهاء : / / ٢٠١ م

الرقم	اسم الراكب	محل وتاريخ الولادة	ملاحظات
1			
2			
3			
4			
5			
6			
7			
8			
9			
10			
11			
12			
13			
14			
15			
16			
17			
18			
إجمالي عدد الركاب		٨	المبلغ :
عدد ركاب المرتجع			المبلغ :
عدد ركاب العبور			المبلغ : $

مكتب العبور
نقطة تفتيش
دركوش

ملاحظة : قيمة الإيصال يدفعها المهرب .

اسم وتوقيع كاتب الإيصال

ختم مكتب العبور

صورة إيصال عبور في منطقة دركوش شمال إدلب

مكتب تدقيق المحرم
صالحة لمدة ثلاثة أيام
كتلة: عمارم
التاريخ: ٢٠٢٩/٢/٩
اسم المهرب: أدهم حمادة
منطقة العبور: حارم
اسم البنت: [redacted]
اسم ورقم ولي الأمر: [redacted]
ملاحظة: [redacted]
مكتب تدقيق المحرم
الختم والتوقيع
قيمة هذا الوصل ٥٠ ل.س
وذلك لقاء خدمات مكتبية
تؤخذ عند كل تجديد

صورة إيصال عبور في منطقة حارم شمال إدلب

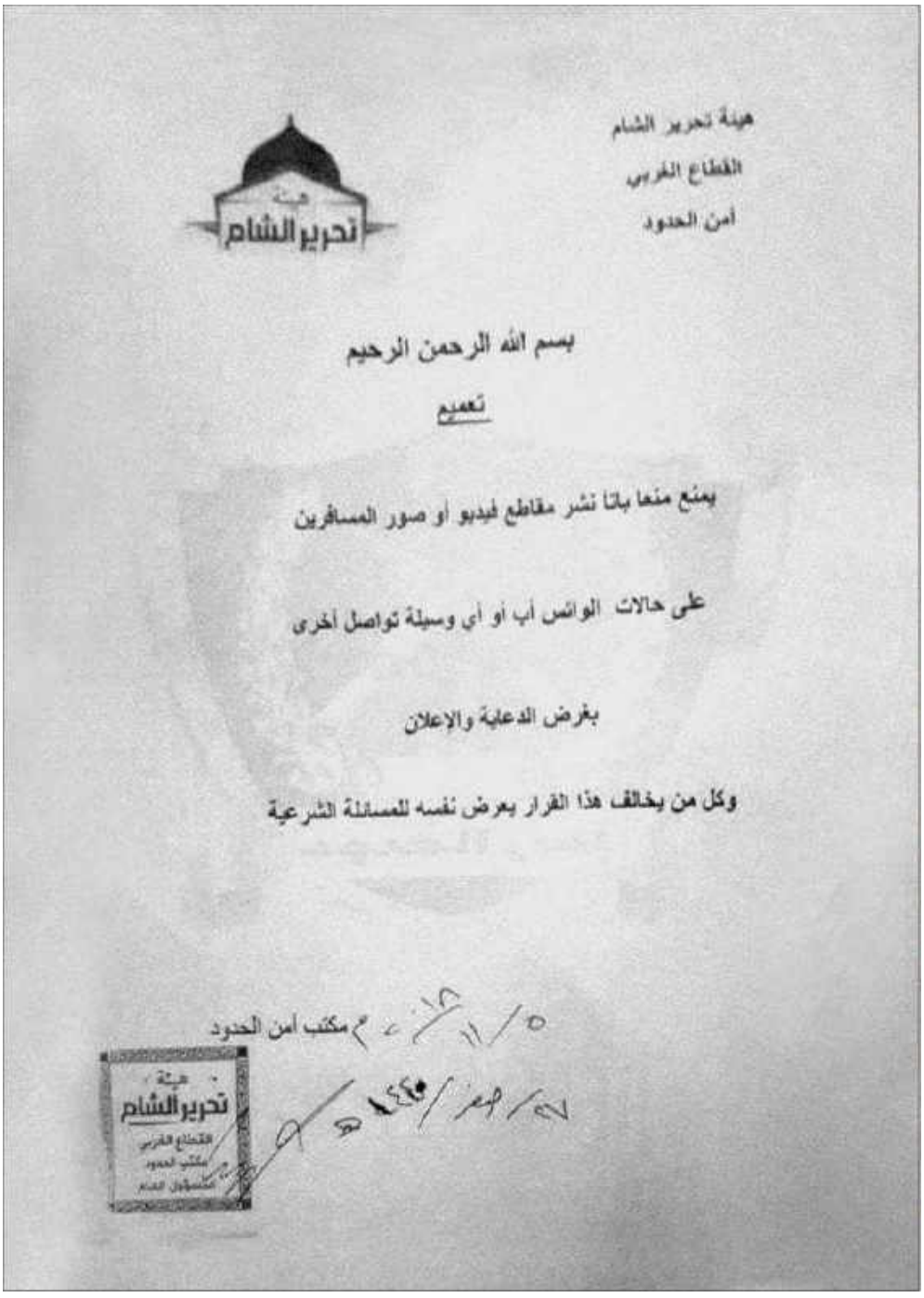

هيئة تحرير الشام
القطاع الغربي
أمن الحدود

بسم الله الرحمن الرحيم

تعميم

يمنع منعا باتا نشر مقاطع فيديو أو صور المسافرين

على حالات الواتس أب أو أي وسيلة تواصل أخرى

بغرض الدعاية والإعلان

وكل من يخالف هذا القرار يعرض نفسه للمساءلة الشرعية

مكتب أمن الحدود

هيئة تحرير الشام
القطاع الغربي
مكتب الحدود
المسؤول العام

قرارات إدارية لهيئة تحرير الشام لضبط وإدارة عمليات التهريب

هيئة تحرير الشام
القطاع الغربي
امن الحدود

هيئة تحرير الشام

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار اداري

١_ يمنع قطع اي وصل لمهرب ليس لديه اشارة امنية

٢_ يمنع قطع او تخريج اي وصل إلا بوجود المهرب والركاب

٣_ المهرب ملزم بوضع اسم الدليل على الوصل

٤_ يعتبر الوصل ملغي بعد انتهاء مدته

٥_ مدة الوصل هي ثلاثة ايام ضمنا

٦_ لاتسترد قيمة اي وصل ضائع

٧_ يتم دفع قيمة الوصل كاملة

٨_ تغلق مكاتب القطع في اوقات الصلاة

امن الحدود

هيئة تحرير الشام

c.2 المعابر في وسط سوريا

تتغير خارطة السيطرة العسكرية في المنطقة بشكل مستمر على مدار الصراع. والمنطقة حالياً تحت سيطرة الحكومة السورية والعديد من الميليشيات، وعلى رأسها حزب الله اللبناني الذي يسيطر على أجزاء كبيرة من الحدود السورية اللبنانية وعلى معظم المعابر بين البلدين.

أقيمت عدة معابر برية في المنطقة. واختلفت أماكن تلك المعابر وانتمائها حسب القوى المسيطرة على الموقع. وقد كانت الحركة الرئيسية لتلك المعابر الداخلية هي الاتجار بالبشر الفارين من مناطق سيطرة دمشق وتهريب البضائع المهربة إلى مناطق أخرى، باعتبار أن حزب الله اللبناني هو أحد المنتجين الرئيسيين للمواد الممنوعة في سوريا بشكل عام. وقد حققت مثل تلك المعابر مكاسب مالية لقوات النظام السوري.

كما شهدت المنطقة نوعاً مختلفاً من المعابر خلال فترة زمنية محددة، وذلك عندما حاصر الجيش السوري مناطق سيطرة فصائل المعارضة، سواء كانت داخل مدينة حمص أو في ريفها الشمالي. ومع بدء حصار حمص، أقيمت علاقات بين بعض التجار ونقاط التفتيش التابعة للجيش السوري. واختلفت معاملة النظام مع حمص عن المعاملة في شمال سوريا، لأن الثوار يسيطرون على مناطق واسعة من المدينة وريفها الشمالي. واستخدم الجيش السوري تكتيكات الحصار والتجويع ضد المناطق المحررة في منتصف عام 2012. وأقيمت المعابر في منطقتين بعد هدنة مع النظام في عام 2016 في ريف حمص.

وقد كان حي بابا عمرو، الذي يقع في غرب حمص، أول حي تحرره قوات المعارضة، وأصبح معقلاً للمنشقين والناشطين والمظاهرات اليومية منذ بضعة أشهر. وفي شهر آذار / مارس من عام 2012، استعاد الجيش السوري السيطرة على الحي بعد 28 يوماً من القصف المتواصل. وبعد ذلك، انتقلت العمليات العسكرية إلى أحياء حمص القديمة، حيث حاولت الفصائل فرض المقاومة حتى منتصف عام 2013. وفي شهر أيار / مايو من عام 2014، انسحبت فصائل المعارضة من الحي

القديم في حمص، وتوجه بعضها إلى حي الوعر الذي كان يخضع لسيطرة فصائل المعارضة، فيما توجه البعض الآخر إلى ريف حمص الشمالي. وفي شهر آذار / مارس من عام 2017، انسحب مقاتلوا المعارضة من حي الوعر وسلموه إلى دمشق.

وفي منتصف عام 2012، سيطرت الفصائل المسلحة على منطقة شاسعة من ريف حمص الشمالي والغربي والشرقي وصولاً إلى تدمر ومدينة القريتين، لكن الجيش السوري استعاد السيطرة على العديد من البلدات في القصير وآبل في شرق وجنوب حمص في نهاية شهر نيسان / أبريل من عام 2013. ومن ثم في شهر حزيران / يونيو 2013، انسحبت فصائل المعارضة من القصير وتلكلخ والمناطق المجاورة، وذلك بعد أن أصبحت القصير والمناطق الحدودية بين لبنان وسوريا تحت سيطرة وتأثير ميليشيات حزب الله اللبناني. وفي عام 2020، قلص حزب الله هيمنته وسمح للسلطات السورية بالدخول مرة أخرى إلى المنطقة. أما ريف حمص الشرقي، فقد خضع لسيطرة دمشق على مراحل مختلفة. واحتل تنظيم داعش تدمر بين عامي 2014 و 2017، ومن ثم سيطرت القوات الروسية عليها. وخضعت تدمر لسيطرة روسيا العسكرية، وللإدارة المدنية للحكومة السورية حتى أواخر عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، كان الريف الشمالي يحكمه سيطرة عسكرية من جانب روسيا، وللإدارة المدنية للحكومة السورية منذ عام 2018.

وقد كانت التنف، الواقعة جنوب شرق حمص على الحدود مع العراق والأردن، قاعدة عسكرية أمريكية من عام 2014 إلى 2020، وتم طرد فلول تنظيم داعش من المنطقة من قبل مغاوير الثورة المدعومين من الولايات المتحدة الأمريكية، وهو فصيل محلي مقره في البادية.

واستولت الفصائل المحلية على معظم بلدات وقرى ريف حماة الغربي نهاية عام 2012، دون أن تحقق سيطرة كاملة على أي من أحياء حماة. واستمرت عمليات التحرير حتى أواخر عام 2016، وذلك عندما سيطرت فصائل المعارضة على كامل حماة، باستثناء مدينة حماة والريف الغربي.

وفي الوقت الذي أصبحت فيه الفصائل أضعف، ضعفت سيطرتها أيضاً في الريف، وفقدت الريف بأكمله بحلول عام 2020 لتصبح تحت سيطرة دمشق وروسيا. وقد وَقَعت بعض التلال الاستراتيجية مثل جبل زين العابدين وبعض المواقع العسكرية في ريف حماة الغربي ضمن السيطرة العسكرية للميليشيات الإيرانية.

c.1.2 المعابر في مدينة حمص القديمة

حاصر الجيش السوري 14 حياً في حمص القديمة بشكل كامل منتصف عام 2012، واستمر الحصار قرابة عامين حتى توصل الطرفان إلى اتفاق تم بموجبه نقل سكان المدينة قسراً إلى ريف حمص الشمالي منتصف عام 2014. وطوال فترة الحصار، لم يتم إنشاء أيّ معابر بين الأطراف المتحاربة، بل تم إنشاء خط أمامي يمتد على أطراف المنطقة المحاصرة، مما سمح بإقامة ممرات تهريب بين الحين والآخر. وقد كانت ممرات التهريب تلك غير مُعلن عنها وغير رسمية، والتي دخلت من خلالها المواد الغذائية والتبغ بالسرّ إلى المدينة ليلاً من خلال الاجتماعات الليلية التي كانت تُعقد في حي جب الجندلي الخاضع لسيطرة قوات الأسد وباب تدمر الخاضعة لسيطرة الثوار. وقد جلبت تلك العمليات ثروة كبيرة لأولئك الذين كانوا يُسيطرون على ممرات التهريب تلك.

c.2.2 المعابر في حي الوعر

يقع حي الوعر شمال مدينة حمص ويفصلها عن ريفها الشمالي. وعلى غرار ما حدث في أحياء حمص القديمة، تم تطويق الحي بشكل كامل في منتصف عام 2013 واستمر الحصار حتى منتصف عام 2017.

وخلال تلك الفترة، تحول الحاجز الغربي للحي الذي يُعرف بإسم معبر المزرعة إلى معبر تدخل من خلاله مختلف أنواع البضائع والأدوية والإمدادات. وقد وفر ذلك مورداً مالياً كبيراً لأولئك الذين يسيطرون على المعبر. ولم يعمل المعبر بشكل منتظم أو خلال ساعات العمل المتفق عليها، لكنه استُخدم كأداة التي كان الجيش السوري يسيطر من خلالها على حياة المحاصرين، مما يسمح بدخول وخروج بعض المدنيين عبر المعبر بطرق عشوائية وغير متوقعة مقابل الضرائب المفروضة على الأفراد والسيارات والسلع. ويُمثل المعبر السبيل الوحيد للأشخاص الراغبين في الفرار عبر المهربين. ولا بد من الإشارة إلى الاتجار بالبشر، حيث كان الوعر المعبر الوحيد لتهريب الأشخاص الفارين من النظام إلى هذا الحي، أو لتهريب المطلوبين خارج الوعر إلى شمال سوريا أو ريف حمص الشمالي. وقد كانت تكلفة هذه العملية تتراوح ما بين 1500 دولار إلى 3000 دولار لكل شخص، حسب أهمية الشخص والإطار الزمني والوجهة.

موقع حاجز المزرعة في حي الوعر:

c.3.2 المعابر في الريف الشمالي

تتركز مناطق سيطرة المعارضة السورية في ريف حمص الشمالي، الذي يضم عشرات القرى منها تلبيسة والرستن والزعفرانة، بالإضافة إلى وادي الحولة وبلدتي تلدو وكفرلاها.

وفي 25 أيار / مايو من عام 2012، تم فرض حصار كامل على ريف حمص الشمالي، وانتشرت العديد من الحواجز عبر الطرق المؤدية إلى القرى المحاصرة خلال السنوات الأولى للحصار. وتم إدخال بعض المواد الغذائية والوقود إلى تلك القرى، لكن ذلك لم يتم بطريقة رسمية ولا خلال فترات زمنية محددة أو منتظمة، بل كانت متذبذبة، وذلك اعتماداً على السيطرة العسكرية أو الأفراد المسؤولين عن الحاجز. ولم تقم الحواجز بدور المعبر الرسمي، بل كانت أكثر لتهريب البضائع وعبور المدنيين غير النظاميين، ومثال على تلك الحواجز: حاجز تقسيس وحاجز تيراماله وحاجز تلاماري وحاجز الدار الكبيرة وحاجز سمعليل. وقد دخلت نقاط التفتيش تلك مرحلة جديدة في وقت سابق من عام 2016، كونها معابر إنسانية رسمية، مع عمليات إغلاق وإعادة فتح متكررة من قبل الطرفين.

وهناك معبران رسميان في ريف حمص الشمالي اللذان يفصلان بين المعارضة والنظام.

معبر الغاصبية

يقع معبر الغاصبية في الجهة الجنوبية لقرية الدار الكبيرة. وقد تم افتتاحه في شهر أيار / مايو من عام 2016، بعد اتفاق بين المحكمة الشرعية العليا ودمشق. ونص الاتفاق على فتح معبر إنساني في الريف الشمالي، على أن تقوم الفصائل العسكرية بفتح طريق التحويلة في حمص الذي يربط المدينة بصافيتا في طرطوس. واقتصر تشغيل المعبر في البداية على مرور الموظفين والطلاب والمدنيين بشكل فردي (دون حمل بضائع)، لكنه تحول فيما بعد إلى طريق لدخول المواد الغذائية والإغاثية إلى البلدات المحاصرة، وبعد ذلك إلى نقطة تجارية وسوق للتجار من الجانبين. وقد تم إغلاق المعبر بشكل كامل في عام 2017. وخلال فترة تشغيل المعبر، كانت مليشيات الدفاع الوطني المدعومة من روسيا هي المستفيد الرئيسي من فرض ضريبة على جميع البضائع التي كانت تمر عبر المعبر، والتي بلغت نسبتها 25%.

معبر السمعليل

يقع المعبر في قرية السمعليل المجاورة لناحية تلدو شمال غربي مدينة حمص. وافتتح المعبر في عام 2017 كمعبر إنساني لتسهيل دخول وخروج المدنيين والحالات الطبية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في ريف حمص الشمالي. وكما هو الحال مع معبر الغاصبية، أدارت المحكمة الشرعية العليا المعبر على جانب المنطقة المحاصرة بالاتفاق مع القوات السورية من خلال لجنة التفاوض. وتفاوتت بنود الاتفاقية التي تمت الموافقة عليها منذ فتح المعبر، والتي وضعت في عين الاعتبار خروج الطلاب والموظفين والحالات الإنسانية. ومع ذلك، فإن أهم الشروط كانت دخول المواد الغذائية والسماح بدخول البضائع بعد تفتيشها عند الحاجز، ولم يكن بإمكان التجار مغادرة المناطق المحاصرة إلا بعد الحصول على الموافقة الشخصية. وقد تم إغلاق المعبر بعد خمسة أيام فقط من افتتاحه، ولم تُستأنف عملياته إلا بشكل جزئي فيما بعد.

معبر تقسيس

وقد ظهر معبر ثالث في بلدة تقسيس شمال المدن المحاصرة، والتي تخضع إدارياً لحماة. ولم يكن المعبر رسمياً، وذلك لأنه كان يُستخدم لمرور الشاحنات المحملة بالسلع أو الوقود بالسر بالاتفاق مع عناصر الحاجز، والذي زوّد المناطق المحاصرة في ريف حمص الشمالي بجزء ضئيل من المواد الأساسية والمستلزمات اليومية. واستمر تشغيل المعبر حتى عام 2018.

c.4.2 المعابر مع لبنان

تمتد الحدود بين سوريا ولبنان على أربع محافظات. وترتبط الدولتان بخمسة معابر رئيسية، وتحظى محافظة حمص بالنصيب الأكبر من تلك المعابر. وخلال السنوات الأولى للثورة، استخدمت المعارضة المناطق الواقعة بين المعابر لتزويد الأسلحة والأدوية والمعدات اللوجستية والطبية وأجهزة الاتصالات والمواد الغذائية عبر المهربين الذين كانوا يتنقلون بين البلدين. واستخدم اللاجئون الذين كانوا يبحثون عن مأوى في لبنان تلك الطرق أيضاً. وقد تم إغلاق طرق التهريب تلك في عام 2016، بمجرد أن استعادت دمشق وحلفاؤها السيطرة على الحدود بأكملها. وتقع على الحدود السورية اللبنانية خمسة معابر: جديدة يابوس (المصنع في الجانب اللبناني)، الدبوسية (العبودية)، جوسية (القاع)، تلكلخ (البقيعة)، وطرطوس (العريضة).

المعابر الرسمية

معبر المصنع

يحمل هذا المعبر إسم "مركز حدود جديدة يابوس". وهو المعبر الحدودي الرئيسي بين سوريا ولبنان، ويقع بين بلدة جديدة يابوس السورية وبلدة المصنع اللبنانية. وازدادت حركة المرور على معبر المصنع منذ بداية الثورة السورية، وذلك لأن المسافرين من وإلى سوريا يعتمدون على هذا المعبر للتنقل عبر مطار بيروت الدولي.

معبر الدبوسية:

ثاني أهم معبر على الحدود السورية اللبنانية، وهو جسر بطول 45 متر الذي يربط قرية العبودية في لبنان بالدبوسية في سوريا، والذي افتتح في شهر آب / أغسطس من عام 2007. وشهد هذا المعبر في السنوات الأخيرة ازدحاماً كثيفاً أيضاً، حيث كان المسافرون يدخلون الاراضي اللبنانية من خلاله للسفر عبر مطار بيروت الدولي.

معبر جوسية

واكتسب المعبر أهمية لموقعه في القصير بريف حمص، التي كان يسيطر عليها النظام وحزب الله اللبناني في عام 2013، وهو بوابة بين البقاع اللبناني الشمالي وريف حمص. ويوصف معبر جوسية بأنه الرئة الرئيسية للبنان في منطقة البقاع الشمالي، حيث يبعد مسافة 40 كم فقط عن حمص و 65 كم من العبودية إلى حمص. إلا أنه أغلق بشكل كامل في أواخر عام 2012، بسبب المعارك التي دارت في القصير، ومن ثم أعيد فتحه عام 2017 من قبل الجانبين السوري واللبناني.

معبر تلكلخ:

يربط المعبر تلكلخ في الجانب السوري بمنطقة وادي خالد في لبنان في منطقة البقيع التي تبعد بضعة كيلومترات عن الحدود. ويرتبط هذا المعبر بمنطقة المشيرفة والقرى المحيطة بها في ريف حمص الغربي. وهو من المعابر التي حافظت على نشاطها خلال السنوات الماضية.

معبر العريضة:

يقع معبر العريضة في قرية العريضة ويربط بين محافظة طرابلس وطرطوس على الساحل السوري. وهناك حركة مرور للبضائع عبر المعبر، بالإضافة الى مرور الشاحنات المحملة بالفوسفات والرمل من سوريا الى لبنان وبالعكس. وقد كانت

هناك إجراءات مشددة في المعبر فيما يتعلق بدخول وخروج السوريين من خلاله.

المعابر غير القانونية

لقد أنشأ حزب الله منطقة سيطرته على طول الحدود الدولية واستغل هذه المنطقة في أنشطة تهريب الممنوعات الخاصة به، مثل زراعة الحشيش وتصنيع المخدرات، وقام بتغيير الهوية الدينية للمنطقة بعد تهجير أهلها. واستغل حزب الله المدعوم من إيران الحدود في عمليات تهريب مختلف أنواع السلع والبضائع والمعدات، ولعب دوراً كبيراً في مساعدة النظام السوري على الالتفاف على العقوبات الأمريكية والأوروبية، ومهد الطريق للسياسيين الإيرانيين الذين أصبحوا قادرين على الانتقال من طهران الى بيروت بدون حواجز او عوائق. ومن غير الممكن تقدير عدد المعابر غير القانونية على طول الحدود. ووفقاً لمسؤولين لبنانيين، فقد بلغ عدد نقاط التهريب 140 معبر، التي يتم من خلالها تنفيذ أنواع مختلفة من عمليات التهريب، الأمر الذي بدوره يدرّ تدفقات كبيرة من الأموال.

وبحسب تصريحات المسؤولين اللبنانيين، فإن حزب الله يقوم بتهريب المواد الممنوعة والبضائع التجارية والوقود والعملات الصعبة إلى سوريا، بالإضافة إلى الأسلحة والمواد الهندسية واللوجستية لعملياته العسكرية. ووفقاً لتصريحات المسؤولين اللبنانيين، فإن "إجمالي التهريب عبر الحدود السورية يصل إلى 2.5 مليار دولار".

وتتألف القوة العظمى في الجانب السوري من عناصر الفرقة الرابعة، التي يرأسها ماهر الأسد شقيق الرئيس بشار الأسد. وتُشكل الفرقة الرابعة تحالفاً قوياً مع حزب الله، وتلعب دوراً مهماً في التهريب بين البلدين، ولا سيما في تهريب المخدرات والحشيش، وحماية شاحنات صهاريج الوقود وشاحنات الدقيق القادمة من لبنان عبر المعابر غير الشرعية، وكذلك في حماية التهريب عبر المنافذ الرسمية.

إفادات شهود من وسط سوريا

قال السيد علاء أبو خالد: "أنا من المدنيين الذي كنت مُحاصراً في أحياء حمص القديمة. حاصرنا النظام في شهر حزيران / يونيو من عام 2012. لقد كان الطعام وحتى التبغ متوفرين خلال المرحلة الأولى من الحصار، لكن الوضع أصبح صعباً مع مرور الوقت. وبعد اشتداد الحصار، قام بعض قادة الفصائل بفتح طرق بشكل أساسي لتهريب التبغ وكمية قليلة جداً من المواد الغذائية، وذلك عبر نقاط على مسافة متساوية بين الجانبين. وقد كانت نقطة الالتقاء في الاتجاه المعاكس لحي جب الجندلي الذي كان يُعتبر خط مواجهة للحصار. وفي الاتجاه المعاكس، تمركزت كتيبة الهدى تحت قيادة شخص يُدعى أبو عمران. بالطبع، كان هناك أشخاص آخرون يهربون التبغ والطعام، لكنني سأذكر فقط الأشخاص الذين اشتريت منهم مثل تلك الأشياء. لقد جرت اللقاءات بين الجانبين ليلاً، وكان كل طرف يفرض هدنة من جانبه. الطرف المحاصر يُرسل عناصر غير مسلحة التي كانت تحمل معها النقود. وكان يلتقي الطرفان على الجانب الآخر، وكان عناصر الجيش يحملون البضائع ويتم التبادل. أنا أعرف مثل هذه التفاصيل لأنني كنت صديقاً لأبو عمران. لقد باع النظام البضائع بأسعار باهظة بالمقارنة مع سعرها في السوق، فمثلاً، كان يتم بيع كيلو التبغ العربي (التبغ غير المعبأ) في السوق مقابل 2000 ليرة سورية، ولكن تم بيعه للمحاصرين مقابل 150 ألف أو 200 ألف ليرة سورية. لقد كانت الأسعار خيالية تحت الحصار".

وقال السيد هيثم المصري: لقد كنت من بين المحاصرين في أحياء حمص القديمة. وخلال فترة الحصار، تم فتح العديد من الطرق لتمرير الطعام والتبغ، سواء بين مناطق الثوار أو باتجاه قوات النظام. لقد كانت طرق التهريب التي أقيمت بين المحاصرين والنظام عديدة وفي فترات متفاوتة طوال العامين اللذين كانت حمص فيهما محاصرة. وإن أول من أذكر من اللذين تعاملوا مع النظام في التهريب أو التجارة هو شخص يُدعى أبو وليد العزة، الذي كان قائداً لفصيل في حمص وهو حالياً في الشمال المحرّر، وشخص يُدعى أبو جمال الهندي وشعلان النقضلي وأبو عمران والديري. جميعهم كانوا قادة فصائل ما عدا الديري. جميعهم أبرموا صفقات مع قوات النظام لشراء التبغ وبعض الأطعمة المعلبة في أغلب الأحيان. لم

أتمكن من شراء الطعام من المهربين لأنه غالباً ما كان يأتي بكميات صغيرة، والتي كان المُهرب يستخدمها لإرضاء أفراد كتيبته وإغراء الأعضاء الجدد للانضمام إليه. لقد كان يتم بيع نوعين من التبغ، إما على شكل عبوات أو خام (غير معبأ) بالجرام. لقد كان يتم بيع العلبة خارج المنطقة المحاصرة بما لا يزيد عن 100 ليرة سورية في أحسن الأحوال، ولكن سعرها في المنطقة المحاصرة كان يتراوح ما بين 35 ألف و 75 ألف ليرة سورية، حسب نوعها. كان التبغ الخام يباع بالجرام، وكان سعر الجرام الواحد يتراوح ما بين 3500 و 5000 ليرة سورية، حسب المُدة والمهربين الذين كانوا متفقين على الأسعار في كثير من الأحيان".

و قال السيد أبو مرهف: "كنت أنا وعائلتي محاصرين في أحياء حمص القديمة. أنجبت زوجتي طفلنا الثاني أثناء الحصار. كان من الصعب جداً الحصول على الطعام، ناهيك عن الماء والكهرباء والوقود، سواء للطبخ أو التدفئة. لقد كان طفلي الصغير في حالة صعبة في الأشهر القليلة الأولى من حياته، لأنه كان هو وزوجتي يعانون من سوء التغذية. لقد كان من الضروري الحصول على الحليب المجفف، وهو أمر شبه مستحيل. ولحسن الحظ، تم إنشاء خط إمداد بين المنطقة المحاصرة وحي الوعر عبر منطقة البساتين. وعلى الجانب الآخر، كانت كتيبة البراء بن مالك مسؤولة عن دخول المواد الغذائية أو التبغ أو الإمدادات العسكرية أو الإمدادات الطبية. وفي ضوء سيطرتها المطلقة، فرضت ضرائب على أي مواد كان يتم إدخالها. تمكنت من الحصول على حليب بودرة ولكن السعر كان غير معقول: لقد كان سعر الكيس الواحد 25 ألف ليرة سورية. ومع ذلك، لم يكن لدي خيار، لأن حياة طفلي كانت أكثر أهمية بالنسبة لي من أي شيء آخر. حصلت على الحليب بعد التوسّل لعدد من قادة الكتائب المسيطرة على الطريق. المال وحده لم يكن كافياً. ومن خلال تواصلي مع صديق لي في حي الوعر، أبلغني بأن من يُسمى بأبو شعلان، قائد كتيبة البراء بن مالك، كان يتقاضى نصف مليون ليرة سورية كل أسبوع مقابل حماية الطريق و السماح بالمرور. ولا يشمل هذا المبلغ الإتاوات التي فرضها عناصر كتيبته على السلع المراد تمريرها إلى المنطقة المحاصرة، لأن حي الوعر لم يكن محاصراً بالكامل في ذلك الوقت، ولأن المواد كانت تصل إليه بسهولة".

وقال السيد عبد المعطي: "أنا منشق عن صفوف النظام. التحقت بالجيش الحر بعد انشقاقي. لاحقاً، فرضت قوات النظام حصاراً على أحياء مدينة حمص. كنت أنا وأحد أقاربي من بين المحاصرين. لقد عانينا بشدة أثناء الحصار. في الأشهر الأولى من عام 2014، أصيب قريبي بشظية صاروخ في ساقه. لم يعد قادراً على المشي أو إعالة نفسه لأن إصابته كانت بليغة. كان الحصار في أسوأ حالاته في ذلك الوقت. وقد كان تأمين الغذاء أو الدواء صعباً للغاية. وفي ذلك الوقت، أعلنت قوات النظام عن تسوية للمطلوبين إذا استسلموا. رأيت الكثير من الناس يستسلمون. أطلق النظام سراحهم وعادوا إلى ذويهم. كان بينهم منشقون مثلي. قلت لنفسي، إنها الفرصة المناسبة لإخراج ابن عمي لتقديم العلاج له، قبل أن يُجبر على بتر ساقه. كنت أنا وابن عمي مطلوبين لأسباب أمنية. كان منظماً للمظاهرات وعمل في شبكة إعلامية وأنا كنت منشقاً. سألت بالفعل بعض أصدقائي الذين خرجوا من الحصار من خلال التسوية، وأعطوني رقم هاتف ضابط في فرع الأمن العسكري. اتصلت به وشرحت الوضع له بالتفصيل. طلب مني الاستسلام والتوجه إلى فرع الأمن العسكري للتحقيق في إطار إجراءات التسوية، لكنني منشق، ولا أريد الاستسلام بهذه الطريقة. وبعد أيام من الجدل حول المكالمات الهاتفية المتقطعة، أقنعته بدفع مبلغ 150 ألف ليرة سورية مقابل السماح لي بالمرور إلى جانبه دون الدخول إلى الفرع، ومنحني بضعة أيام لأختفي عن الأنظار نهائياً، وسمح لقريبي المصاب بالدخول إلى الفرع ومغادرته بأمان. هذا حدث بالفعل. خرجنا من المنطقة المحاصرة، ومررنا من جبهة حي القرابيس ومن ثم وصلنا إلى منطقة الغوطة حيث كان ينتظرني الضابط. بعد ذلك، ذهبت إلى منزل أحد معارفي وذهب قريبي معهم إلى الفرع. في اليوم التالي، حصلت على أوراق مزورة واتفقت مع سائق سيارة على اصطحابي إلى ريف حمص الشمالي. دفعت له مبلغ 10 آلاف ليرة سورية مقابل عدم توقيفي على حواجز النظام المنتشرة في المدينة وعلى مشارف ريف حمص الشمالي. وصلت وظللت أنتظر قريبي الذي خرج من الفرع والذي زاره عدة مرات في فترة أسبوع واحد. وخلال ذلك الوقت، جعلوه يشعر بالأمان وبأن وضعه أصبح قانونياً. وبعد نهاية الأسبوع الأول، حاول الذهاب إلى لبنان حيث تعيش زوجته النازحة وأطفاله. وبينما كان في طريقه إلى الحدود اللبنانية تم إيقافه على حاجز واعتُقل. لم نتمكن من

التواصل معه بعد ذلك. وقد أكد لنا بعض المحامين بأن قُتل في سجون النظام خلال عام 2020، ولا أدري كيف قُتل. إسم قريبي هو عماد سكاف، إذا كنتم قادرين على مساعدتي".

وقال السيد جابر: كنت من بين النازحين إلى ريف حمص الشمالي. هربت من مدينتي حمص خوفاً من الاعتقال على خلفية المشاركة في المظاهرات ومساعدة الجرحى التي أطلقت قوات النظام النيران عليهم خلال المظاهرات. لم يكن الوضع في ريف حمص الشمالي جيداً. كان النظام قد حاصر معظم بلدات وقرى الريف الممتد بين حمص وحماة، وأصبح الوضع لا يطاق في عام 2014، ما جعلني أفكر في الهجرة إلى الشمال السوري المحرّر. كان هناك طريق تهريب بين المناطق المحررة، لكنه خطير ومُكلف للغاية. ومع ذلك، قررت المجازفة. تواصلت مع مهرب، فوافق على الفور وطلب مني مبلغ 75 ألف ليرة سورية. بعد ذلك، بدأت محاولات العبور. ذهبنا إلى طريق وعبرناه أكثر من 10 مرات، وكنا نعود إلى المنزل في كل مرة دون جدوى، حيث كان يقول لنا المهرب بأن قوات النظام قد أرسلت دوريات مفاجئة وقاموا بنصب كمائن على طريق التهريب. وذات يوم، أخبرني المهرب أننا سنحاول مرة أخرى الليلة. كنا مجموعة مؤلفة من 45 شاباً، وجميعنا أردنا العبور إلى الشمال المحرر. مررنا بالسيارة على قريتي الغاصبية وعز الدين ووصلنا إلى منطقة قريبة من بلدة تقسيس. ترجلنا من السيارة وبدأنا نسير في الظلام. مررنا بقريتي جنان والسالمية ومناطق غير معروفة بالنسبة لي. مررنا بالقرب من قرى موالية للنظام ووحدات عسكرية وحواجز للنظام. إن المهرب الذي كان يُرافقنا كان يتغيّر في كل مرحلة. كانت هناك عملية تسلّم وتسليم بين المهربين، وكان كل منهم متّفق مع قوات النظام التي تسيطر على منطقته. كان الهدوء سائداً، وكان من أهم شروط الرحلة عدم إشعال السجائر. ومع بزوغ الفجر، كنا في منطقة تسمى تلول الحمر، وذلك كما أخبرنا المهرب. دخلنا إلى مكان يشبه الحظيرة. قال لنا المهرب أن ننام بهدوء وأن لا نصدر أو نلفظ أي صوت مهما حدث وأعطانا الماء. نمنا واستأنفنا رحلتنا في المساء. عبرنا مناطق جديدة لا أعرفها وكذلك جبال ووديان حتى وصلنا إلى منطقة التمانعة فجر اليوم الثاني. قدم لنا المهرب شاحنة كبيرة. ركبنا الشاحنة ودفع كل منا مبلغ 2000 ليرة سورية مقابل نقلنا إلى منطقة سرمدا. وبعد وصولي، سمعت قصصاً عن أشخاص ماتوا أثناء محاولتهم العبور من نفس الطريق".

قالت السيدة فاطمة: "أنا من سكان مدينة حمص، لكني أصلاً من إدلب حيث تعيش عائلة والدي. بعد تدهور الوضع الأمني في حمص، توجهت أنا وعائلتي من إدلب إلى منطقة قريبة من مدينة سراقب التي كانت آنذاك تحت سيطرة الجيش الحر في عام 2014. تزوجت هناك، وقرر زوجي أن نهاجر بصحبة عائلته المكونة من أخ واحد وشقيقتين، ومعي أنا وزوجي وأبناء أخواته الأربعة. ومن ثم قرر الذهاب إلى الأردن. اتفق مع حافلة لتقلنا إلى الرقة التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش، ومن هناك كنا سنسلك طريقاً جديداً. بدأت رحلتنا بالمرور إلى منطقة السفيرة عبر حواجز الجيش الحر. مررنا بالقرب من المطار. كان مطار كويرس، كما أعتقد. لا أعرف الكثير عن أسماء المناطق التي مررنا بها. كانت هناك بعض الطرق الترابية وبعض الطرق المعبدة. عبرنا العديد من نقاط التفتيش التابعة للجيش الحر، وكانوا يسألوننا في كل مرة عن وجهتنا ويتحققون من وثائقنا. ظنوا أننا سننضم إلى تنظيم داعش، لأنني أنا وأخوات زوجي نرتدي النقاب.

تعرضنا لبعض المضايقات اللفظية من قبل بعض العناصر، لكن الأمر انتهى بسلام. وبعد وصولنا إلى الرقة - لا أعرف اسم المنطقة - التقينا بعناصر من تنظيم داعش وبالعديد من نقاط التفتيش. لم يضايقونا كثيراً، باستثناء بعض الأسئلة في محاولة مفترضة لإقناعنا بالبقاء في مناطقهم. تعاملنا معهم بلطف وحذر. وبعد ذلك، اتفق زوجي وشقيقه مع حافلة تقل الأشخاص الراغبين في الذهاب إلى الأردن. انتظرنا بضعة أيام في منزل استأجرناه حتى اكتمال عدد الأشخاص الذين أرادوا المرور. طلب السائق مبلغ 55 ألف ليرة سورية لكل شخص، على الرغم من وجود أطفال بيننا. ومع ذلك، رفض التفاوض، كان علينا الموافقة لأنه لم يكن لدينا خيار آخر.كنا تسعة أشخاص، ودفعنا في ذلك الوقت 495 ألف ليرة سورية. بدأت الرحلة، وكان بين السائق ومساعده اتفاق مع حواجز تنظيم داعش. لم يوقفونا ولم يفتشونا. كنا نمر بعد أن يتحدثوا إلى السائق. اكتشفت لاحقاً بأنه يعمل معهم، وبأن العملية تمت من خلالهم. مررنا بالعديد من المناطق الوعرة، معظمها في

البادية، ومناطق غير مأهولة. مررنا بالعديد من نقاط التفتيش التابعة لتنظيم داعش بين الحين والآخر، لكننا واصلنا التحرك. وفي المساء، قام السائق بإطفاء الأنوار والمحرك وانتظر مكالمة هاتفية. أخبر زوجي في ذلك الوقت بأننا وصلنا إلى منطقة قرب الركبان على طريق سريع يربط بين سوريا والعراق. وبعد فترة، أعاد السائق تشغيل المحرك واجتاز الطريق السريع بسرعة وانطفأت الأنوار وعبرنا طريق ترابي ومن ثم وصلنا إلى طريق جديد، ثم أوقف الحافلة، وبعد فترة، إعادة تشغيل المحرك وعبر الطريق السريع بسرعة وكانت المصابيح مُطفأة. عبرنا طريقا ترابياً بعد مرورنا بنقطة تفتيش جديدة لتنظيم داعش. توقفت الحافلة بعد فترة، وقال السائق ، "واصلوا طريقكم سيراً على الأقدام من هنا". حملنا الحقائب وسرنا نحو ثلاثة كيلومترات باتجاه الحاجز الأردني. وصلنا إلى منطقة الركبان على الحدود السورية الأردنية".

وقال السيد ملاذ: أنا من سكان حي الوعر. شاركت في التظاهرات التي خرجت للتعبير عن رفضنا للنظام في سوريا والتي طالبت بالحرية والعدالة. وبعد اندلاع الثورة السورية، حاصر النظام بعض المناطق في سوريا، بما في ذلك حي الوعر في مدينة حمص. هذا الحصار تم فرضه بلا هوادة، وكان يفصل بيننا وبين المناطق المحيطة بعض الحواجز، أهمها وأكثرها فاعلية كان حاجز المزرعة، الذي يخضع تحت سيطرة قوات الحرس الجمهوري الموالية للنظام. لم يسمح هذا الحاجز للمدنيين بالمرور بحرية، بل أجبرهم على المرور في أوقات محددة. وكان أحياناً يُغلق بشكل نهائي، كما كان الحال معظم الوقت، ناهيك عن فرض الإتاوات على الأشخاص الذين يعبرون الحاجز، وكان يتم اعتقال الكثير من الأشخاص، وضربهم أو إذلالهم. في الجهة المقابلة، أي في المنطقة المحاصرة، كان هناك فصيل "البراء بن مالك" أو "أوسود السنة"، حيث تم تغيير اسمه لاحقاً، والذي كان مُسيطراً على الحاجز المقابل للنظام. لكنهم لم يفرضوا أي إتاوات على الأشخاص الذين كانوا يعبرون الحاجز، لكنهم اعتادوا على طلب بعض الطعام من أولئك القادمين إلى الحي إذا ما سمح لهم النظام بدخوله. وفرضت عناصر الحرس الجمهوري شروطاً معينة على من يعبرون الحاجز، وهي السماح فقط بمرور الطلاب والموظفين. سُمح لكل شخص بأخذ كمية صغيرة من الطعام تكفي لشخصين أو ثلاثة. ومن أجل الدخول، كان يتعيّن على الفرد دفع مبلغ يتراوح ما بين 3 آلاف و 10 آلاف ليرة سورية مقابل إدخال الطعام. ولا بد أن أذكر أنه وفي بعض الأحيان، كان بعض الوسطاء يُهربون المطلوبين إلى خارج المنطقة المحاصرة باتجاه مناطق الشمال المحرر".

وقال السيد يعرب: "كنت من بين الأشخاص المحاصرين في حي الوعر. عندما اشتد الحصار، بحثت عن طريقة للخروج من المنطقة باتجاه الشمال، لكن تم تجنيدي للخدمة العسكرية الاحتياطية من قبل النظام. قمت بالتواصل مع وسيط يُمكن وصفه بأنه مُهرّب. طلب مني مبلغ 600 ألف ليرة سورية مقابل المرور إلى منطقة الغوطة في مدينة حمص بشرط أن أتوارى عن الأنظار إلى أن أغادر المدينة بشكل نهائي. وافقت على ذلك على الرغم من المخاطر، لأن الخطر تحت الحصار لم يكن أقل خطورة. وفي اليوم الموعود، دَخلت سيارة من نوع كيا ريو كانت تحمل شخصاً واحداً. اكتشفت لاحقاً بأنه عنصر أمني. عبرنا الحاجز دون أن يوقفنا أي أحد على الإطلاق. ولم يوقفنا أي حاجز آخر إلى أن وصلنا إلى حي الغوطة. وقام الرجل، الذي طلب مني عدم التحدث طوال الرحلة، بإيصالي بعد أن دفعت له المبلغ المتفق عليه. قمت بالاختباء في منزل أحد معارفي لمدة يومين، عشنا خلالها خوفاً لا يوصف من احتمالية أن يتم إلقاء القبض علينا. بعد يومين، تمكنت من الوصول إلى مُهرب آخر الذي قال بأنه سيأخذني بنفس الطريقة إلى المناطق المحررة في ريف حماة. وبعد يوم واحد، وصلت سيارة إلى المكان الذي كنت فيه. ركبت السيارة وطَلب مني السائق أن لا أتحدث إلى أي عنصر أو مجموعة في طريقنا، حتى لو سألني أحد عناصر الحاجز أسئلة مباشرة. فعلت كما قال لي. مررنا عبر الحواجز بطريقة سلسة. وعند كل حاجز، كان السائق يُبرز بطاقته الأمنية ويُلقي السلام على العناصر، ومن ثم نعبر. قمنا بتغيير السيارة في منطقة غير معروفة لي في مدينة حماة. طَلب مني السائق أن أدفع له المبلغ المتفق عليه والذي كان آنذاك 150 ألف ليرة سورية. وبعد ذلك، ركبت سيارة جديدة وسِرنا في قافلة مؤلفة من 10 سيارات، جميعها كانت تابعة لشخص يُدعى أحمد الدرويش، وهو قائد إحدى الميليشيات الموالية للنظام. لم أدفع لهم أيّ نقود، لأنني كنت أعرف رجلاً مُقرباً من الدرويش وطلبت منه أن يقدم لي معروفاً. وافق الرجل على تقديم الخدمة لي

مجاناً. وقام رجاله بأخذي عبر القافلة إلى معبر يؤدي إلى المناطق المحررة. نقلتني سيارة إلى أقرب نقطة ومن ثم عادت. واصلت طريقي. وهكذا انتهت فترة الحصار في عام 2015".

وقال السيد مهاب، "إن حصار حي الوعر شهد فترات متباينة، والتي سمحت خلالها قوات النظام بدخول المواد الغذائية بكميات محدودة وصغيرة، ولكن في مرحلة ما، كانت عناصر فصيل البراء بن مالك قد عقدت اتفاق مع عناصر حاجز المزرعة على احضار السولار والبنزين لهم. تم بيع الوقود لنا في منطقة الحصار، وكان يتم بيعه للناس في الخارج أيضاً. وكانت الكميات محدودة وكميات الطلب كانت كبيرة. يجب أن تكون لديك علاقة جيدة مع عناصر المجموعة من أجل الحصول على بعض الوقود. لم يكن السعر ثابتاً، بل كان يتأرجح حسب الكميات التي سمحت قوات النظام بمرورها، على الرغم من الإتاوات التي كانت مفروضة عليها. اشتريت الوقود عدة مرات. في المرة الأولى، دفعت 1000 ليرة سورية مقابل لتر واحد من البنزين الذي استخدمته لتزويد دراجتي النارية بالوقود، والتي دُمّرت لاحقاً نتيجة القصف. وذات يوم، اشتريت منهم 20 لتراً من الديزل مقابل 2000 ليرة سورية لتشغيل المولد. وفي ذلك الوقت، لم يتجاوز سعر لتر الديزل 100 ليرة سورية".

وقال أبو طارق، وهو تاجر في ريف حمص الشمالي، "إن السلع والمواد الغذائية والوقود دخلت مناطق ريف حمص الشمالي المحاصر عبر حواجز النظام وذلك بعد رشوة المسؤولين عن تلك الحواجز. تلك الحواجز لم تعمل بشكل منتظم، لكن كان يتم فتحها وإغلاقها في فترات زمنية مختلفة. وقد فَرض كل حاجز إتاوة خاصة به على البضائع مقابل مرورها، وذلك بالاتفاق مع كبار تجار المنطقة الذين سيطروا على التجارة بسبب علاقتهم الوثيقة بقادة الفصائل في المناطق المحاصرة. ومن أهم نقاط التفتيش في عام 2017 هو الحاجز الذي يربط منطقة الحولة المحاصرة بقرية خربة الجامع في ريف حماة. لقد كان هذا الحاجز يخضع لسيطرة مليشيا يقودها شخص يُدعى أحمد سيغاتي. وكان معروفاً في منطقتنا بأن أحمد يعمل تحت مظلة المخابرات الجوية. وقد كان أحمد من أبرز قادة ميليشيا صقور الصحراء المحسوبة على أحد الجنرالات في النظام. وكان السيغاتي مسؤولاً عن جلب شاحنات محملة بالبضائع بأنواعها إلى منطقة الحولة، ومن هناك كانت البضائع تنتقل إلى القرى والمدن الأخرى. وفرض الحاجز مبلغ 250 ألف ليرة سورية على كل سيارة تمر عبره. ويمكن أن يزيد هذا المبلغ اعتماداً على حجم السيارة. وقد كان الحاجز يدر أسبوعياً ما يقارب الـ 25 مليون ليرة سورية من الإتاوات التي كان يتم فرضها. وقد تمت الصفقات من خلال كبار التجار المرتبطين بالقادة، ولا سيما شخصاً يُدعى منهل صلوح. لقد ظل الوضع كما هو عليه إلى أن أعلنت القوات الروسية رعايتها لاتفاق بين قوات النظام والفصائل الموالية للمعارضة في شمال حمص. وبعد التوصّل إلى التسوية، قام الجانبان بفتح معبرين رسميين، وهما معبر الغاصبية ومعبر السمعليل، لكن هذان المعبران لم يدوما طويلاً. ومع ذلك، فقد كانت التجارة عبر المعبرين تتم تحت سيطرة منهل صلوح، تحت مظلة المحكمة الشرعية وذلك تفادياً لأي شبهات، نظراً لأن المنطقة كانت متوترة. ولم يكن منهل يحظى بشعبية بين السكان المحليين، وذلك لأنه شارك في عملية التسوية والتهجير القسري التي تعرضت لها المنطقة". وقد ركزت قوات النظام السوري والمليشيات الموالية له على استراتيجية جريمة الحصار والتجويع في مناطق مختلفة في حمص وريفها وذلك بعد أن فشلت في حسم المعركة من الناحية العسكرية. وقد شكل هذا الحصار ثلاث مناطق رئيسية، أحياء حمص القديمة وحي الوعر وريف حمص الشمالي. واستخدمت القوات المسيطرة نفوذها لتجويع الأهالي وتقييد حريتهم ومنعهم من التنقل بحرية حتى إلى أحياء أو قرى المحافظة الأخرى. واستغلوا حاجتهم الماسة من الغذاء والدواء والوقود، حيث أقيمت علاقات تجارية احتكارية بين الجهات المسيطرة في ظل تزايد حالات المرض والجوع.

وقد حققت هذه التجارة أرباحاً بالملايين بسبب التحكم في أسعار السلع ومضاعفة الأسعار إلى أرقام لا يمكن تصورها وذلك عبر مراحل تتراوح بين السيطرة على التجار والمدنيين أو صغار التجار. ونتيجة لتقييد الحريات والملاحقات الأمنية وإجبار الشباب على أداء الخدمة العسكرية الإجبارية أو الاحتياطية في صفوف جيش النظام، اضطر المحاصَرون إلى اللجوء إلى المهربين الذين يتعاملون مع تلك القوات المسيطرة، والذين طلبوا مبالغ طائلة من أولئك الذين أرادوا العبور؛ واعتقلوا وقتلوا

آخرين. وكما هو الحال في المناطق الأخرى، لم يتم توجيه أصابع الاتهام إلى أي جانب بشأن ارتكاب تلك الجرائم، ولكن جميع القوى المسيطرة ساهمت في تقييد حرية المدنيين وانتهاك حقوقهم على جميع المستويات، سواء على المستوى الشخصي أو على مستوى المجتمع.

d.2 المعابر في جنوب سوريا

يشمل جنوب سوريا محافظات درعا والسويداء والقنيطرة وجزء من ريف دمشق. وتخضع هذه المنطقة حالياً للسيطرة الكاملة للقوات الموالية لدمشق بمساعدة القوات الروسية. ويخضع معظم المنطقة لسيطرة المعارضة منذ بداية الصراع في سوريا وترتبط بما حولها عبر المعابر البرية.

ومنذ شهر أيلول / سبتمبر من عام 2011، شكلت العديد من البلدات والأحياء في درعا مجموعات مسلحة محلية. وكانت الاشتباكات متقلبة منذ شهور. وبحلول نهاية عام 2013، تم تحرير مدينة نوى ومعظم الريف الشمالي الغربي والشرقي ومعبر الرمثا الحدودي مع الأردن، وكذلك مناطق في درعا والقنيطرة. وفي عام 2014، استولت فصائل المعارضة على قاعدة جوية في محيط درعا، فضلاً عن خط حدودي بطول 25 كيلومتر مع الأردن، بما في ذلك قرية المزيريب وعابدين، ومن ثم سيطرت على داعل بريف درعا أواخر شهر آذار / مارس. وتوقفت عملية التحرير في منتصف عام 2014 لأن سيطرة فصائل الجيش السوري الحر على معظم مناطق جنوب سوريا أصبحت ساحة لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية والأردن والإمارات وغيرها من الدول. ومنذ عام 2015، ضعفت سيطرة فصائل الجيش السوري الحر على جنوب سوريا وعاد الجنوب بأكمله تحت سيطرة دمشق، بما في ذلك درعا والقنيطرة، وذلك بمساعدة الفيلق الخامس للجيش الروسي والمليشيات الشيعية المدعومة من قبل إيران.

ومنذ بداية الثورة السورية، كانت السويداء حالة خاصة؛ حيث لم تكن خارجة عن سيطرة النظام السوري ولا تحت سيطرته. ومع اقتراب خطر تمدد تنظيم داعش من ريف السويداء، شكل الأهالي مجموعات مسلحة محلية لحماية القرى والمناطق المحيطة بها. وعملت تلك المجموعات تحت قيادة لامركزية وشاركت مع الجيش السوري في المعارك. وقد كان كلا الطرفان قادران على التعايش لسنوات وفقاً لهذا الشرط حتى أواخر عام 2020. ولكن منذ عام 2018، كان لدى روسيا تأثير بارز على تلك الجماعات المسلحة دون تغيير طبيعتها المحلية. وقد دخلت إيران السويداء في أواخر عام 2019 ووسعت نفوذها من خلال الاقتراب من كبار الشخصيات والشيوخ والقادة الدينيين والتاريخيين في المحافظة.

وتُعتبر درعا سلة سوريا الزراعية بسبب كثرة المساحات الزراعية، الأمر الذي فرض ضغوطاً على المزارعين في مناطق المعارضة لإيجاد أسواق لبيع محاصيلهم. ومن أجل تأمين الضروريات اليومية والوقود والأعلاف والأسمدة والمواد الغذائية، اضطروا إلى إمداد مناطق سيطرة النظام بمحاصيلهم. وفرض الجيش السوري حصاراً على درعان الذي بدأ كحصار جزئي منذ الأشهر الأولى للثورة. وفي ذلك الوقت، كانت البضائع القادمة من السويداء أو العاصمة دمشق تمر بأمان إلى درعا، مقابل دفع رشاوى للجنود والضباط الذين يسيطرون على الحاجز. ولكن مع تطور الثورة وتحرير العديد من المناطق في درعا وريفها، ازدادت الإتاوات والضرائب على البضائع والشاحنات واعتمدت عليها القوات المسيطرة والأجهزة الأمنية كمصدر مهم للتمويل.

ولم تكن تلك الحواجز معابر رسمية؛ واختلفت الرشاوى والإتاوات من حاجز إلى آخر. وتم فرض رسوم مالية على تلك المعابر على عبور المدنيين والبضائع؛ حيث كانت الممر الرئيسي لتهريب المحاصيل باتجاه مناطق النظام، الأمر الذي تسبب في إغراق المنطقة بالمواد الممنوعة. وتُعتبر الفرقة الرابعة للنظام بأنها البائع الأبرز لتلك المواد، بالإضافة إلى بعض المليشيات الدرزية والإيرانية. وتسببت عائدات المعابر وتجارة الممنوعات في استمرار العديد من الشخصيات والفصائل التي انتهكت حقوق المدنيين وزادت من معاناتهم.

واستمر هذا الوضع حتى قرر النظام فتح المعابر بشكل رسمي، وفرض رسوم جمركية مقطوعة. ومنذ ذلك الحين، أصبح يجب على الشاحنات أن تُغلق من أجل المرور بعد دفع الضرائب، سواء كانت تعبر من أو إلى مناطق النظام أم لا.

d.1.2 معبر خربة غزالة

تم إنشاء المعبر في عام 2017 في قرية خربة غزالة شمال درعا، وذلك على طول الطريق المؤدية إلى دمشق. وتم اختيار المعبر بسبب موقعه الاستراتيجي المهم على طريق دمشق - عمان الدولي، والذي بالإضافة إلى كونه مفترق طرق يربط شرق درعا بغربها، يعني بأن خربة غزالة هي أهم معبر إلى مناطق سيطرة المتمردين في جنوب سوريا. وبدأ العمل في المعبر بشكل رسمي في 3 أيار / مايو من عام 2017. وتفاوتت الضرائب حسب المواد والكمية، وتراوحت ما بين 50 ألف ليرة سورية (100 دولار) إلى 2 مليون ليرة سورية (2000 دولار) لبعض السلع مثل المولدات ذات السعة الصغيرة. وتُقدر عائدات المعبر بأكثر من 500 ألف دولار شهرياً، لكن تلك الإيرادات لم تصل إلى خزينة الدولة، بل تم تقاسمها بين الشبيحة وقوات الأمن وجيش الأسد الذي يسيطر على المنطقة.

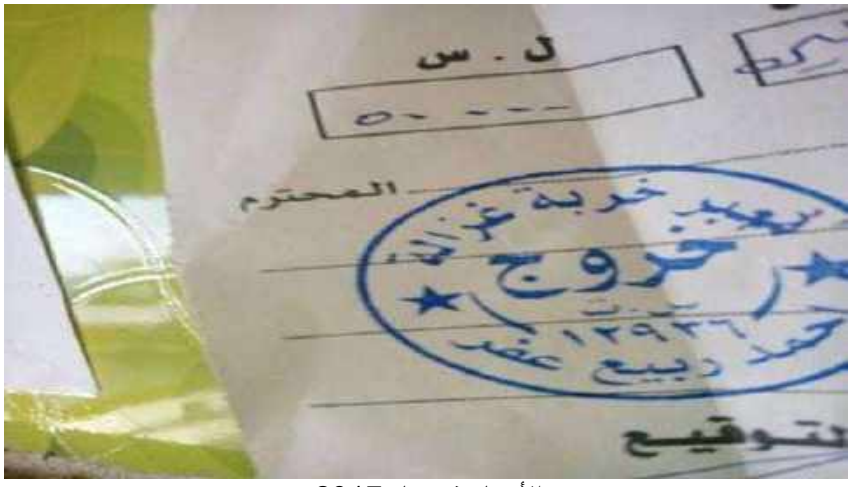

الأسعار في عام 2017

موقع خربة غزالة:

داعل

تقع مدينة داعل على طريق درعا - دمشق القديمة غربي درعا البلد. وتُعتبر بمثابة ممر الذي يصل إلى ريف درعا الغربي ومحافظة القنيطرة. وقد كانت المدينة تحت سيطرة المجلس العسكري في داعل، الذي فرض ضرائب على البضائع الخارجة من درعا، والتي كان معظمها من المحاصيل. وأعلن المجلس بعد ذلك بأن إيرادات المعبر توزعت بين المجلس المحلي في داعل ومحكمة دار العدل التي خلفت المجلس العسكري في السيطرة على الحاجز. وتبلغ عائدات المعبر نحو 30 ألف دولار شهرياً، وفقاً لمحكمة العدل.

موقع داعل:

الغارية الغربية

تقع قرية الغارية الغربية جنوب مدينة خربة غزال مباشرة، وأقيم فيها معبر للسيطرة على العبور وكانت تحت سيطرة تنظيم فتح الشام التابع لهيئة تحرير الشام. ويُعتبر الطريق حيوياً لكل من الأجزاء الجنوبية والشرقية من درعا، وذلك لأنه يمد دمشق بالمحاصيل ولكونه معبر تجاري لنفس المناطق.

موقع الغارية الغربية:

d.2.2 المعابر ذات الأهمية الخاصة

معبر كفر شمس:

إن كفر شمس هي بلدة ضمن منطقة الصنمين وتعتبر جزءاً من سهل حوران. وقد تم إنشاء معبر في البلدة التي خضعت لسيطرة محكمة بيت حوران، وقُدّرت عائدات المعبر بحوالي 30 ألف دولار شهرياً. ويشهد المعبر حركة مرور كبيرة للبضائع من وإلى المنطقة.

حاجز صما الهنيدات / المليحة الشرقية:

يُعتبر معبر صما من المعابر المهمة على جانب السويداء، ويقع بين بلدة المليحة الشرقية بدرعا ومدينة صما الهنيدات بالسويداء. يخضع المعبر تحت سيطرة الثوار من جهة درعا، بينما يخضع لسيطرة المليشيات الدرزية من الجهة الأخرى. وتعود السلطة الفعلية في السويداء إلى حد ما للميليشيات الموالية للنظام، لكنها تتخذ قرارات مستقلة. ويُعتبر المعبر بأنه أحد شرايين مناطق المعارضة، حيث تدخل إليه المواد الأساسية والغذائية ومواد البناء، فيما تخرج الخضار التي تشتهر بها درعا. وقبل فتح معبر خربة غزالة، كان معبر صما هو المعبر الوحيد الذي سمحت دمشق من خلاله بدخول الغاز والمازوت والبنزين.

d.3.2 المعابر الحدودية مع الأردن

معبر نصيب

إن معبر نصيب الحدودي أو معبر جابر الحدودي هو أحد المعابر الحدودية بين الأردن وسوريا، ويقع بين بلدة جابر الأردنية في محافظة المفرق ومدينة نصيب السورية بمحافظة درعا. وقد كان المعبر تحت سيطرة فصائل المعارضة في عام 2015، ومن ثم أغلق بشكل كامل. إلا أن الجانب الأردني أقام ممراً ترابياً بالقرب من المعبر لمرور شاحنات الإغاثة المحملة بالدقيق والمواد الغذائية بشكل عام أو المساعدات الدولية. وشهد المعبر مرور حالات طارئة في أوقات مختلفة.

واستعاد الجيش السوري السيطرة على المعبر خلال حملته العسكرية في 2018 على المحافظات الجنوبية، والتي تمت بالتعاون مع القوات الروسية والمليشيات الإيرانية. وبعد عدة أشهر، أعيد فتح المعبر بشكل رسمي بين البلدين.

موقع معبر نصيب

معبر الجمرك القديم لدرعا

إن معبر الجمرك القديم لدرعا هو معبر حدودي آخر بين الأردن وسوريا، وهو أقدم مركز حدودي بين البلدين، ويقع جنوب درعا على بعد 80 كم شمال العاصمة الأردنية عمّان. وهو ثاني أهم معبر بعد نصيب.

وقد سيطرت فصائل المعارضة على المعبر في عام 2013، لكن الأردن أعلن إغلاق المعبر بسبب الصراع العسكري على المنطقة في سوريا، وحول حركة المرور بالكامل إلى معبر نصيب. ولم يُفتح المعبر بشكل رسمي منذ ذلك الحين، ولا تزال عملياته مقتصرة على دخول المساعدات الدولية وإجلاء الحالات الطارئة.

معبر تل شهاب

إن تل شهاب هي بلدة تقع في الجنوب الغربي من درعا على الحدود مع الأردن. وقد سيطرت عليها فصائل المعارضة في عام 2012. وفي عام 2014، وبعد مشاورات مع منظمات دولية، سمح الأردن باستخدام النقطة الحدودية كممر إنساني لتسهيل دخول شاحنات المساعدات الإنسانية ضمن ضوابط ومواعيد وشروط محددة. وتم إغلاق الممر بالكامل في عام 2018، وذلك بعد العمليات العسكرية في المنطقة.

موقع تل شهاب:

d.4.2 إفادات شهود من جنوب سوريا

قال السيد بشار: "المعابر في جنوب سوريا كانت بشكل عام مراكز لسرقة الناس. أتذكر حادثة شاهدتها عند معبر في بلدة كفر شمس شمال غرب درعا. على حاجز بين مناطق سيطرة النظام السوري والمعارضة السورية، كانت هناك سيدة تدعى أم أحمد قادمة من دمشق، والتي كانت تحاول الوصول إلى بلدة الكرك. كنت أنتظرها في المناطق المحررة وعندما وصلت إلى الحاجز اضطرت لدفع 5000 ليرة سورية مقابل العبور. يمكن تسمية الحاجز بأنه معبر، وكان يخضع تحت قيادة الأمن العسكري ومجموعة من أعضاء الفرقة التاسعة التابعة للنظام. وقد أُجبرت السيدة على العودة من نفس المعبر وتم تحذيرها من أنه إذا حاولت العبور من معبر آخر، فإن ذلك سيعرضها للاعتقال، مما يعني أنها كان مُضطرة للسفر في أنحاء درعا من أجل الوصول إلى الريف الجنوبي الغربي. لقد كان هذا الإجراء يهدف إلى دفع الإتاوات مرة أخرى للأفراد على الحاجز، الذين استخدموا قوتهم وأسلحتهم لسرقة ونهب المدنيين".

وقال السيد أبو خالد: "أنا سائق شاحنة ايسوزو. في عام 2017، كنت أقوم بنقل الخضار من مدينة طفس إلى دمشق، ما يعني أن عليّ أن أعبر معبر داعل الذي يفرض رسوماً جمركية بشكل رسمي. يقوم الشخص بطباعة إيصال بقيمة 10 آلاف ليرة سورية عند عبور المعبر، بينما أدفع 15 ألف ليرة سورية كإتاوة لملازم في المخابرات الجوية مقابل عدم الاستيلاء على السيارة أو اعتقالي. ويخضع الحاجز لسيطرة قيادة المخابرات الجوية والفرقة 15 التابعة للنظام".

وقال السيد بشر: "كنت أعمل في مستشفى ميداني في درعا، ضمن المناطق التي يسيطر عليها الجيش السوري الحر، في شهر كانون الأول / ديسمبر من عام 2016. وكان المستشفى بحاجة إلى جهاز موجات فوق الصوتية. وبعد عمليات بحث ومحاولات متعددة، لم يكن أمامنا خيار سوى شراء الجهاز من دمشق وإحضاره إلى المناطق المحررة". كان الأمر صعباً، حيث أن نقاط التفتيش حول المنطقة لم تسمح بمرور الأدوية والمعدات الطبية. لذلك، اتصلنا بأحد المهربين، وقال لنا بأن الطريق لا يمكن أن يكون مباشرة من دمشق إلى درعا؛ اضطررنا إلى نقله إلى السويداء ومن ثم إلى درعا، وقمنا بدفع إتاوات على الحواجز. تم نقل الجهاز إلى السويداء ومن ثم إلى درعا عبر حاجز منطقة صما الخاضع لسيطرة المخابرات الجوية والأمن العسكري وأمن الدولة وأفراد الجيش التابعين للفرقة 15. دفعنا في ذلك الوقت مبلغ 350 ألف ليرة سورية، حيث حصلت كل جهة أمنية على 100 ألف ليرة سورية، وأخذت عناصر الجيش 50 ألف ليرة سورية".

وقال السيد أبو أيمن، وهو سائق تاكسي يعمل بين دمشق ودرعا: "كنت أدخل إلى المناطق المحررة عبر معبر خربة غزالة الخاضع لسيطرة الأمن العسكري. وقد تم فرض رسوم على كل شخص عابر، معظمهم من النساء والأطفال وكبار السن، وذلك لأن الشباب كانوا يُعتقلون بشكل مباشر ويتم اقتيادهم إلى فرع الأمن العسكري في بلدة إزرع. كنت أقوم بنقل الركاب عبر الحاجز. وعند الوصول، كنت أطلب من الركاب بطاقات الهوية ومبلغ 5000 ليرة سورية، التي تُسلم إلى ملازم الأمن العسكري. كان يُدعى أبو حيدر وكان مسؤولاً عن التفتيش الأمني. وكان يُسجل أسماء الأشخاص الذين يعبرون ويحدد مدة زيارتهم. على سبيل المثال، إذا قال الراكب "أريد أن أبقى لمدة يومين"، سينظر أبو حيدر إلى جدوله ثم يقول: "عليك البقاء لمدة أسبوع". كان يُجبر الناس على العودة في الفترة التي يكون مناوباً بها وذلك من أجل الحصول على إتاوات من الأشخاص العائدين، حيث كان يفرض عليهم دفع المبلغ نفسه الذي دفعوه أول مرة وهو 5000 ليرة سورية لكل راكب. لم يُسمح للمارة بإحضار الأجهزة والأمتعة والآلات الكهربائية وما إلى ذلك. سُمح فقط بمرور بعض الملابس. كانت معظم تلك العائلات تعيش في مناطق سيطرة النظام، وكان أبنائهم يعيشون في المناطق المحررة هرباً من المطاردة الأمنية أو الخدمة الإلزامية في جيش النظام السوري".

المصادر

1. الكوادر في الداخل السوري
2. ناشطون وإعلاميون سوريون
3. الحكومة السورية المؤقتة: وزرائها والناطق باسمها
4. المجلس المحلي في درعا
5. المجلس المحلي بالقنيطرة
6. المجلس المحلي في ريف دمشق
7. المجلس المحلي في حمص
8. مكتب الحكومة السورية المؤقتة في الأردن
9. الائتلاف الوطني السوري
10. شبكة الجزيرة الإعلامية
11. سكاي نيوز العربية
12. العربية نت من قناة العربية الاخبارية
13. وكالة أنباء الأناضول
14. مركز جسور للدراسات
15. Orient TV news
16. قناة أورينت الإخبارية
17. هلا نيوز
18. صحيفة الرأي الأردنية
19. عنب بلدي
20. زمن الوصل
21. موقع eqtisad.net
22. المرصد السوري لحقوق الإنسان
23. شبكة بلدي الإعلامية
24. تلفزيون سوريا
25. العربي الجديد
26. صحيفة أيام سوريا
27. شبكة شام الإخبارية
28. صحيفة المدن
29. موقع Alsouria.net
30. وطن إف إم
31. موقع 7al.net
32. سمارت نيوز
33. موقع ليفانت نيوز للأخبار
34. ولاتي نيوز
35. إرم نيوز

الجدول 1. التسلسل الزمني للصراع السوري

شباط / فبراير 2011

خرجت مظاهرات شعبية في سوريا للمطالبة بالإصلاح السياسي والاجتماعي ولإظهار التضامن مع المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية في مصر وتونس وليبيا. كانت قوات الأمن السورية قادرة على احتواء التظاهرات، وقامت بعدد من الاعتقالات.

6 آذار / مارس 2011

بعد قيام الشرطة السورية باعتقال العديد من الطلاب بسبب كتابة شعارات مناهضة للحكومة، خرجت مظاهرات مناهضة للحكومة في مدينة درعا.

19 آذار / مارس 2011

أغلقت قوات الأمن السورية مدينة درعا في محاولة لمنع انتشار الاحتجاجات. ووفقاً للتقارير، فقد قُتل عشرات المتظاهرين عندما فتحت قوات الأمن النار على المتظاهرين.

30 آذار / مارس 2011

في أول خطاب له منذ بدء الاحتجاجات، كان الرئيس الأسد متحدياً، وألقى باللوم في الاضطرابات على المتآمرين الأجانب الذي قال بأنهم يسعون لزعزعة استقرار سوريا. ولم يُقدم أي إصلاحات أو تنازلات ملموسة.

12 نيسان / أبريل 2011

بدأت الحكومة في استخدام الأسلحة العسكرية الثقيلة ضد محاور الاحتجاج. انتشر الجنود والدبابات في مدينتي بانياس وحمص.

28 نيسان / أبريل 2011

قدّرت جماعات حقوق الإنسان وجماعات المعارضة بأن عدد القتلى تجاوز الـ 500 شخص.

9 أيار / مايو 2011

فرض الاتحاد الأوروبي حظراً على الأسلحة وطبق قيوداً على السفر وجمّد أصول 13 من كبار المسؤولين السوريين.

19 أيار / مايو 2011

فرضت الولايات المتحدة عقوبات جديدة على المسؤولين السوريين. ووصلت العقوبات الجديدة، التي شملت تجميد الأصول وحظر السفر، إلى الرئيس الأسد نفسه.

23 أيار / مايو 2011

صوّت الاتحاد الأوروبي على تمديد العقوبات لتشمل الأسد.

10 حزيران / يونيو 2011

الدبابات والقوات السورية تتقدم نحو جسر الشغور. وآلاف السكان يفرون عبر الحدود إلى تركيا.

1 تموز / يوليو 2011

خرجت مظاهرات كبيرة في جميع أنحاء سوريا. ووفقاً للتقارير، شارك عشرات الآلاف في احتجاجات الشوارع في حماة.

3 تموز / يوليو 2011

تم نشر الدبابات والقوات السورية في مدينة حماة، حيث داهمت قوات الأمن المنازل واعتقلت المنشقين المشتبه بهم.

29 تموز / يوليو 2011

أعلنت مجموعة منشقة عن الجيش السوري تشكيل الجيش السوري الحر، وهي ميليشيا معارضة. ودعا الإعلان الأعضاء الآخرين في الجيش السوري إلى الانشقاق بدلاً من المشاركة في أعمال العنف ضد المتظاهرين.

3 آب / أغسطس 2011

أدان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الحكومة السورية لاستخدامها العنف ضد المتظاهرين.

8 آب / أغسطس 2011

في إشارة إلى العزلة الدبلوماسية المتزايدة لنظام الأسد، الكويت والبحرين والسعودية يستدعون سفراءهم من سوريا.

18 آب / أغسطس 2011

الرئيس الأمريكي باراك أوباما والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون يصدرون بيانات تطالب الأسد بالتنحي كرئيس.

23 آب / أغسطس 2011

قدّر مسؤولوا حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بأن أكثر من 2200 شخص قد قتلوا على أيدي قوات الأمن السورية منذ منتصف آذار / مارس. وصوّت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لفتح تحقيق في جرائم محتملة ضد الإنسانية.

15 أيلول / سبتمبر 2011

بعد مؤتمر استمر أربعة أيام لنشطاء المعارضة السورية في اسطنبول، تم اختيار 140 شخصاً لتشكيل المجلس الوطني السوري.

27 أيلول / سبتمبر 2011

في أول معركة واسعة النطاق بين القوات الحكومية والمعارضة المسلحة، اشتبكت القوات السورية مع منشقين عن الجيش - بمن فيهم أفراد من الجيش السوري الحر - في مدينة الرستن. وبعد خمسة أيام من القتال، فرضت القوات الحكومية سيطرتها على المدينة.

2 تشرين الأول / أكتوبر 2011

أصدر المجلس الوطني السوري بياناً دعا فيه المجتمع الدولي للدفاع عن المحتجين في سوريا.

4 تشرين الأول / أكتوبر 2011

استخدمت الصين وروسيا حق النقض ضد قرار مجلس الأمن الدولي الذي يدين حملات الحكومة السورية، ويُشير إلى أن استمرار العنف ضد المتظاهرين قد يؤدي إلى عقوبات دولية.

29 تشرين الأول / أكتوبر 2011

جامعة الدول العربية تدين استخدام الحكومة السورية للعنف ضد المتظاهرين.

1 تشرين الثاني / نوفمبر 2011

أعلن وزير خارجية قطر قبول سوريا خطة الجامعة العربية للحوار بين الحكومة السورية والمعارضة. ودعت الخطة الحكومة السورية إلى وقف العنف ضد المتظاهرين، والسماح للصحفيين بدخول البلاد والإفراج عن السجناء السياسيين.

12 تشرين الثاني / نوفمبر 2011

صوّتت الجامعة العربية على تعليق عضوية سوريا. وانتقد الدبلوماسيون العرب سوريا لفشلها في تنفيذ اتفاق السلام الذي أبرمته جامعة الدول العربية. وفي سوريا، تعرضت سفارات وقنصليات قطر والسعودية وتركيا وفرنسا لهجوم من قبل الحشود الغاضبة بعد التصويت.

16 تشرين الثاني / نوفمبر 2011

هاجم الجيش السوري الحر عدة حواجز للجيش وقاعدة للمخابرات الجوية بالقرب من دمشق. واعتَبر الكثيرون الهجمات، وهي الأولى من نوعها التي تستهدف القوات الحكومية بالقرب من العاصمة، على أنها مؤشر على الثقة المتزايدة للمعارضة المسلحة.

27 تشرين الثاني / نوفمبر 2011

صوتت جامعة الدول العربية على فرض عقوبات على سوريا، بما في ذلك حظر سفر كبار المسؤولين السوريين إلى الدول العربية الأخرى، وتجميد الأصول المرتبطة بنظام الأسد وحظر الرحلات الجوية التجارية بين سوريا والدول العربية الأخرى. وأعلنت تركيا أنها ستتبنى أيضاً عقوبات جامعة الدول العربية.

12 كانون الأول / ديسمبر 2011

سوريا تجري انتخابات مجالس محلية مع استمرار القتال في عدة مدن. والمعارضة ترفض التصويت ووصفته بأنه غير ذي صلة ودعت إلى مقاطعته.

13 كانون الأول / ديسمبر 2011

مع تزايد المخاوف من اندلاع حرب أهلية، ذكرت نافي بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بأن أكثر من 5000 شخص قد قتلوا منذ بدء الاحتجاجات.

19 كانون الأول / ديسمبر 2011

سوريا توقع على اتفاقية تسمح لمراقبي جامعة الدول العربية بدخول البلاد لمراقبة تنفيذ سوريا لخطة السلام التي وضعتها جامعة الدول العربية، والتي وافقت عليها سوريا في شهر تشرين الثاني / نوفمبر، ووصول أول مراقبين من جامعة الدول العربية إلى البلاد.

27 كانون الأول / ديسمبر 2011

وصول باقي أعضاء وفد الجامعة العربية إلى سوريا. وعلى رغم من أن التصريحات الأولى للمراقبين حول الأوضاع في سوريا كانت إيجابية، إلا أن التقارير تشير إلى استمرار العنف ضد المتظاهرين في حمص أثناء تواجد المراقبين في المدينة.

28 كانون الثاني / يناير 2012

في إشارة إلى تصاعد العنف في سوريا، العربي يُعلن تعليق بعثة المراقبة التابعة للجامعة العربية. ويأتي هذا الإعلان بعد أن قامت عدة دول عربية بسحب أعضاء وفد المراقبة بسبب مخاوف على سلامتهم.

4 شباط / فبراير 2012

استخدمت روسيا والصين حق النقض ضد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي يدين حملة القمع العنيفة لنظام الأسد، ودعوا إلى الانتقال إلى نظام سياسي ديمقراطي في سوريا. الجيش السوري يبدأ هجوماً على مدينة حمص. استمر الهجوم لعدة أسابيع.

15 شباط / فبراير 2012

أعلنت الحكومة السورية بأنها ستُسرّع خططها لإجراء استفتاء على مسودة دستور جديدة، وحددت موعد الاستفتاء في 26 شباط / فبراير. ورفضت المعارضة وكثير من المجتمع الدولي مسودة الدستور، التي أشاد بها المسؤولون السوريون لدمجها إصلاحات ديمقراطية، ووصفوها بأنا حيلة تهدف إلى صرف الانتباه عن العنف في البلاد.

16 شباط / فبراير 2012

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً غير ملزم يدين حملة الحكومة السورية ويدعو الأسد إلى الاستقالة.

23 شباط / فبراير 2012

تعيين كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كمبعوث مشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية للسلام في سوريا.

16 آذار / مارس 2012

قدم عنان خطة سلام إلى مجلس الأمن الدولي، ودعا الحكومة السورية إلى الكف عن استخدام العنف ضد المعارضة وقبول وقف إطلاق النار الذي تراقبه الأمم المتحدة.

2 نيسان / أبريل 2012

أعلن عنان بأن الأسد وافق على تاريخ 12 نيسان / أبريل كموعد نهائي لتنفيذ وقف إطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة من المدن، وذلك وفقاً لخطة الأمم المتحدة للسلام. وبعد عدة أيام أشارت تقارير إعلامية إلى تصاعد العنف.

14 نيسان / أبريل 2012

وسط أنباء عن استئناف القوات السورية للهجمات على المدنيين ومقاتلي المعارضة، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراراً يأذن بنشر فريق من المراقبين في سوريا لمراقبة وقف إطلاق النار. ووصلت أول دفعة من المراقبين إلى سوريا في اليوم التالي.

19 نيسان / أبريل 2012

مع تصاعد العنف، صرح بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، بأن سوريا فشلت في الالتزام ببنود خطة الأمم المتحدة للسلام وبأن القوات الحكومية والمعارضة مسؤولة عن خرق وقف إطلاق النار.

7 أيار / مايو 2012

الحكومة السورية تجري انتخابات تشريعية. ووصفت المعارضة الانتخابات بأنها لا معنى لها، وذلك نظراً لضعف مجلس الشعب السوري واستمرار العنف في البلاد.

16 حزيران / يونيو 2012

الأمم المتحدة تُعلّق عمليات المراقبة في سوريا، متذرعة بصعوبة ضمان سلامة المراقبين وسط أعمال العنف المستمرة.

14 تموز / يوليو 2012

أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنها ستُصنف الصراع في سوريا على أنه حرب أهلية. ويعني التصنيف الجديد بأن المقاتلين يخضعون للقانون الإنساني الدولي ويمكن مقاضاتهم بتهمة ارتكاب جرائم حرب.

2 آب / أغسطس 2012

بسبب عدم قدرته على التوسط لحل الأزمة، استقال كوفي عنان من منصبه كمبعوث سلام للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا. وتم تعيين الأخضر الإبراهيمي، وهو دبلوماسي جزائري، بديلاً لعنان.

16 آب / أغسطس 2012

الأمم المتحدة تنهي رسمياً مهمة المراقبة في سوريا.

25 أيلول / سبتمبر 2012

وسط القتال العنيف في حلب، أسفر حريق عن تدمير مئات المحلات التجارية في السوق التاريخي المغطى في المدينة، والذي يعود تاريخ أجزاء منه إلى القرنين الخامس عشر والسادس عشر.

2 كانون الثاني / يناير 2013

قدّرت الأمم المتحدة بأن 60 ألف شخص قد قتلوا منذ بداية الصراع في 2011.

30 كانون الثاني / يناير 2013

اتّهم مسؤولون سوريون إسرائيل بشن ضربات جوية على منشأة أبحاث عسكرية سورية قرب دمشق. إسرائيل لم تعترف بشكل رسمي بالهجمات، لكن تقارير غير رسمية تُشير إلى أن طائرات إسرائيلية قصفت قافلة كانت تحمل أسلحة متطورة إلى حزب الله في لبنان.

19 أيار / مايو 2013

الجيش السوري يشن هجوماً على القصير، وهي بلدة ذات أهمية استراتيجية تسيطر عليها المعارضة في غرب سوريا. ووفقاً للتقارير، فقد شارك آلاف المقاتلين المنتمين إلى جماعة حزب الله اللبنانية، المتحالفة مع الحكومة السورية، في المعركة.

25 تموز / يوليو 2013

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بأن الأمم المتحدة تُقدر أن أكثر من 100 ألف شخص قد قتلوا منذ بداية الصراع.

21 آب / أغسطس 2013

المعارضة السورية تتهم قوات النظام السوري بقتل المئات في هجمات بالأسلحة الكيماوية في ريف دمشق. ويُظهر مقطع فيديو تم تصويره في موقع الهجمات المزعومة الضحايا، بينهم العديد من الأطفال، وهم يعانون من ضيق في التنفس وتشنجات. وتُظهر مقاطع فيديو أخرى أعداداً كبيرة من البالغين والأطفال القتلى دون إصابات واضحة. ونفى المسؤولون السوريون استخدامهم للعناصر الكيميائية وأكدوا بأنه إذا تم استخدام مثل تلك الأسلحة، فإن اللوم يقع على عاتق قوات المعارضة. وطالب مسؤولون من الأمم المتحدة وأوروبا والولايات المتحدة بأن يُسمح لمفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة بالوصول الفوري إلى مواقع الهجوم المزعوم.

9 أيلول / سبتمبر 2013

روسيا تقترح خطة لوضع مخزون سوريا من الأسلحة الكيماوية تحت السيطرة الدولية.

14 أيلول / سبتمبر 2013

توصلت الولايات المتحدة وروسيا وسوريا إلى اتفاق بشأن خطة لوضع مخزون سوريا من الأسلحة الكيماوية تحت السيطرة الدولية.

16 أيلول / سبتمبر 2013

أكد تقرير مفتشي الأمم المتحدة بأن الصواريخ التي تحمل غاز الأعصاب السارين استُخدمت على نطاق واسع في هجمات 21 آب / أغسطس، إلا أن التقرير لم يُحدد الجهة المسؤولة عن الهجمات، ولم يذكر الحصيلة الدقيقة للضحايا.

22 كانون الثاني / يناير 2014

عُقد مؤتمر دولي، جنيف 2، في سويسرا على أمل التوصل إلى نهاية تفاوضية للنزاع. ولم يتم إحراز أي تقدم، وتم تعليق

الجلسات في شهر شباط / فبراير.

23 حزيران / يونيو 2014

تمت إزالة آخر مخزون أسلحة كيميائية مُعلن عنه من قبل الحكومة السورية من البلاد وذلك بموجب شروط الاتفاقية الأمريكية الروسية اعتباراً من أيلول / سبتمبر 2013.

30 حزيران / يونيو 2014

بعد تحقيق مكاسب إقليمية كبيرة في العراق بالإضافة إلى أراضيه في سوريا، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) نفسه دولة خلافة، بقيادة أبو بكر البغدادي.

23 أيلول / سبتمبر 2014

وسّعت الولايات المتحدة وتحالف الدول العربية حملتهم الجوية ضد تنظيم داعش لضرب أهداف في سوريا وكذلك العراق.

20 أيار / مايو 2015

سيطر تنظيم داعش على تدمر، المدينة القديمة في شرق سوريا التي تضم مجموعة غنية من الآثار اليونانية الرومانية. وقام التنظيم في وقت لاحق بنشر صور ومقاطع فيديو لمقاتليه وهم يهدمون القطع الأثرية والهياكل.

30 أيلول / سبتمبر 2015

روسيا تنفذ أولى ضرباتها الجوية في سوريا.

آذار / مارس 2016

القوات السورية، مدعومة بمقاتلي حزب الله والدعم الجوي الروسي، تستعيد تدمر من أيدي تنظيم داعش.

22 أيلول / سبتمبر 2016

بعد فشل وقف إطلاق النار الذي استمر لفترة وجيزة، بدأت روسيا وقوات الحكومة السورية قصفاً مكثفاً للأراضي التي تسيطر عليها المعارضة في حلب.

22 كانون الأول / ديسمبر 2016

الحكومة السورية تعلن النصر في حلب بعد إجلاء آخر مقاتلي المعارضة من المدينة.

7 نيسان / أبريل 2017

ضربت الولايات المتحدة قاعدة الشعيرات الجوية، وهي قاعدة جوية تسيطر عليها الحكومة، بعشرات الصواريخ من نوع كروز وذلك رداً على الهجوم بالأسلحة الكيماوية الذي شنته القوات الحكومية على المعارضة في خان شيخون.

6 حزيران / يونيو 2017

شنّت قوات سوريا الديمقراطية، وهي قوة ذات أغلبية كردية متحالفة مع الولايات المتحدة، هجوماً على الرقة، العاصمة الفعلية لتنظيم داعش في سوريا. وكان الهجوم مدعوماً بالضربات الجوية ومن القوات الخاصة الأمريكية.

17 تشرين الأول / أكتوبر 2017

قوات سوريا الديمقراطية تعلن تطهير الرقة من مقاتلي تنظيم داعش.

حزيران / يونيو - تموز / يوليو 2018

قوات الحكومة السورية تشن هجوماً لاستعادة السيطرة على المنطقة الجنوبية الغربية من قوات المعارضة. وتَرَكّز الهجوم في البداية على محافظة درعا، ومن ثم توسع لاحقاً إلى المناطق المحيطة، بما في ذلك محافظة القنيطرة. تمت السيطرة على المنطقة بنجاح بعد استسلام الثوار مقابل تأمين ممر آمن لهم إلى محافظة إدلب.

15 تشرين الأول / أكتوبر 2018

تم تنفيذ منطقة عازلة في إدلب وحولها، وذلك وفقاً لاتفاق تم التفاوض عليه بين روسيا وتركيا قبل شهر. ويهدف الاتفاق إلى وقف تصعيد المحاولة المدمرة المحتملة من قبل الحكومة للسيطرة على آخر الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة.

نيسان / أبريل - حزيران / يونيو 2019

تتعرض إدلب لهجوم من قبل قوات الحكومة السورية، المدعومة بضربات جوية روسية، لكن قوات المعارضة كانت قادرة على دفع القتال إلى محافظة حماة المجاورة.

9 تشرين الأول / أكتوبر 2019

تركيا تشن هجوماً على المنطقة الكردية شمال شرق سوريا.

28 شباط / فبراير - 5 آذار /مارس 2020

تدخل تركيا وقوات الحكومة السورية المدعومة من روسيا في مواجهة مباشرة بعد مقتل عشرات الجنود الأتراك. وتنتهي المواجهة بعد التوصّل لوقف إطلاق نار بين تركيا وروسيا، حليفة سوريا.

الجدول 2. القوات المسلحة السورية الرئيسية المشاركة في النزاع

الجماعات الإسلامية والجهادية المسلحة

هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً)
الجبهة الإسلامية
الجبة الإسلامية السورية
حركة أحرار الشام الإسلامية
جيش الإسلام
لواء التوحيد
لواء الحق
جبهة تحرير سوريا الإسلام
الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام

الجماعات المسلحة المعتدلة

الجيش السوري الحر
الجبهة الشعبية
فتح الانتفاضة
الحرس القومي العربي
غرباء الشام
جيش الشام
حركة حزم
لواء العاصفة الشمالية
كتيبة أحرار سوريا
مافروس كرينوس

الجماعات المسلحة العرقية

الجبهة الإسلامية الكردستانية الشرقية
الجبهة الإسلامية الكردية
حزب الاتحاد الكردي
قوات سوريا الديمقراطية
وحدات حماية الشعب الكردية
الأسايش
جبهة الأكراد
الجماعات الآشورية المسلحة
حزب الاتحاد السوري
المجلس العسكري السوري

القوات المسلحة الحكومية السورية

الجيش العربي السوري
البحرية العربية السورية
سلاح الجو العربي السوري
قوات الدفاع الوطني
مديرية المخابرات العسكرية
الجيش الشعبي
الشبيحة

الجماعات المسلحة الأجنبية الموالية للنظام

منظمة بدر
لواء البعث
الجيش الوطني
كتائب حزب الله
حزب الله
جيش الموحدين
الحوثيين
فيلق الوعد الصادق
عصائب أهل الحق
لواء ابو الفضل العباس

الملحق الأول - الاتجار بالمواد المخدرة في السياق السوري

لقد أصبح تصنيع المخدرات بكافة أنواعها في جميع المناطق التي يسيطر عليها النظام السوري عملاً واسع النطاق، والذي وفقاً للمصادر المفتوحة، نما إلى عمليات تُقدّر قيمتها بمليارات الدولارات. وذكرت صحيفة نيويورك تايمز مؤخراً أن القيمة العالمية لمضبوطات المخدرات في عام 2020 قد بلغت 2.9 مليار دولار، أي أكثر من ثلاثة أضعاف قيمة الصادرات السورية القانونية. وفي نفس المقال، الذي نُشر في كانون الأول / ديسمبر 2021، أشارت نيويورك تايمز إلى سوريا على أنها "أحدث دولة مخدرات في العالم".

وقبل عام 2011، كانت سوريا في الأساس بلد عبور للمخدرات القادمة من لبنان، والتي كانت إما تباع محلياً أو يتم تهريبها إلى الدول المجاورة. ولكن منذ عام 2011، وتحديداً بعد وصول ميليشيا حزب الله اللبناني إلى سوريا، تحولت البلاد من مركز عبور إلى بلد إنتاج، مع شبكة مُنظّمة من منشآت الإنتاج التي تديرها شخصيات مؤثرة في النظام السوري وحزب الله. وتنتشر العشرات من مصانع المخدرات في عدة محافظات، بينها مصنع في منطقة البصة في ريف اللاذقية؛ ومصانع في حي التضامن وجمرايا تحت إشراف وقيادة الفرقة الرابعة التي يرأسها ماهر الأسد، شقيق بشار الأسد؛ كما توجد عدة منشآت إنتاج صغيرة على طول الحدود السورية اللبنانية.

وقد أصبحت الحدود السورية اللبنانية مركزاً رئيسياً لعمليات التهريب، ويشارك فيها مسؤولون من الجانبين. ووضعوا تحت إمرتهم مُهربين يستخدمون الطرق الممتدة من سهل البقاع اللبناني ومدينة القصير السورية إلى ريف دمشق، أو الطرق الشمالية إلى منطقتي طرطوس واللاذقية، حيث يتم تحضير المخدرات وإضافتها إلى الكميات المُصنعة محلياً من أجل تهريبها إلى دول مختلفة.

وتضاعفت مضبوطات المخدرات السورية في السنوات القليلة الماضية: حيث تم ضبط شحنة وزنها 5 أطنان من الحبوب المخدرة في اليونان عام 2019؛ وتم ضبط شحنتين مماثلتين في دبي في نفس العام؛ وتم ضبط 4 أطنان من الحشيش في مدينة بورسعيد المصرية، في شهر نيسان / أبريل من عام 2020، والتي كانت مُغلّفة بمنتجات تابعة لشركة ميلكمان، المملوكة لرجل الأعمال السوري رامي مخلوف. ووقعت مضبوطات إضافية في المملكة العربية السعودية ورومانيا والأردن والبحرين وتركيا. وحتى الآن، تم تسجيل أكبر شحنة من الحبوب المخدرة في شهر تموز / يوليو 2020، عندما أعلنت السلطات الإيطالية ضبط 14 طن من حبوب الكبتاغون – وهي أحد مشتقات الأمفيتامينات – والتي كانت مُخبأة في لفافات ورقية ضخمة للاستخدام الصناعي وفي عجلات حديدية، في ميناء ساليرنو. وقدرت السلطات المحلية قيمة المضبوطات بمليار يورو.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدت الزيادة في توافر المخدرات أيضاً إلى انتشار غير مسبوق لاستخدام الحشيش وحبوب الكبتاغون بين السوريين. وفي محافظة السويداء، يتم الآن بيع المخدرات والمواد غير المشروعة في الأماكن العامة، وتنتشر المتاجر والأكشاك على مرأى ومسمع الجهات الحكومية التي أصبحت شريكاً في تلك التجارة.

وفي السويداء، وعلى بعد كيلومتر واحد جنوب مستشفى السويداء الوطني، يوجد محل مخدرات صغير عليه لافتة تحمل صورة لنبتة الماريجوانا، وذلك في إشارة على أن المتجر يبيع المخدرات. وتوجد أكشاك أخرى مماثلة بجانب الملعب البلدي ودوار الباسل.

صورة لأحد أكشاك بيع الحشيش في السويداء جنوب سوريا.

وتُعتبر مليشيا حزب الله اللبنانية بأنها المَصدر الرئيسي للمخدرات في المدينة. وقد كان الناشط الرئيسي للميليشيا في المدينة حتى العام الماضي هو أحمد علي جعفر المُلقب بـ أبو، والذي تربطه علاقات وثيقة بشخصيات أمنية وعسكرية داخل النظام السوري. يقوم حزب الله بتسليم المخدرات إلى مزرعة يملكها أبو ياسين جنوب السويداء، ومن هناك يبدأ توزيعها في المدينة. ويُعتبر العميد وفيق الناصر، الذي كان رئيساً لفرع المخابرات العسكرية في السويداء من عام 2011 إلى 2018، شريكاً مهماً في ترويج وتهريب المخدرات في المنطقة، وذلك بفضل ارتباطه الوثيق بالميليشيات الإيرانية. ومنذ شهر نيسان / أبريل 2013، تم إدراج اسمه في قائمة العقوبات الأوروبية على خلفية "الاعتقال التعسفي وتعذيب المعتقلين في السويداء". وقد خَلف العميد لؤي العلي، الخاضع أيضاً للعقوبات الكندية والبريطانية والأوروبية بسبب انتهاكات متعلّقة بحقوق الإنسان وجرائم ضد الإنسانية، الناصر كرئيس لفرع المخابرات العسكرية في السويداء، واستمر في العمل عن كثب مع الإيرانيين وحزب الله في تهريب المخدرات. وقد حصل مهربوا المخدرات من لبنان أو القصير على تصريح أمني لتسهيل مرورهم إلى السويداء وتجنب عمليات التفتيش والرقابة والمساءلة. وبالإضافة إلى ذلك، يحتكر أحد قادة البدو المحليين سوق الحشيش في شمال السويداء، ولا سيما في منطقة اللجاة. كما أنه مُقرّب جداً من حزب الله والأمن العسكري.

وانتشرت المخدرات بكثرة في السويداء لدرجة أنها أصبحت متاحة للشباب الصغار في المدارس، خاصة وأن التجار والمروجين يتمتعون بحماية مُطلقة من قوات الأمن العسكري والميليشيات المحلية المرتبطة بحزب الله.

كما تشهد دمشق زيادة مُخيفة في توزيع المخدرات، والمخدرات المُصنعة محلياً والحبوب والحشيش دون إشراف أو ردع. وقد أصبح من المعتاد بيعها علناً في أكشاك المشروبات الساخنة أو في السيارات المتوقفة بجوار المتنزهات والأماكن العامة؛ يقوم البائع بسؤال العميل: "هل تريد كوباً عادياً من الشاي أم مع نصف هلال؟" وأكد صاحب أحد الأكشاك في منطقة الشعلان عدم تعرضه لأي مداهمات أو مسائلات لأن شقيقه ضابط في فرع المخابرات. وقال: "إن بيع المشروبات وحده لا يكفي، إيجار الكشك أكثر من 500 ليرة سورية شهرياً، لا يمكننا العمل إذا لم نبيع الحبوب، كما أننا لا نجبر أحداً على شرائها".

وعلى الرغم من قيام وزارة الداخلية السورية بعمل مداهمات دورية للقبض على تجار المخدرات، إلا أنها تبحث فقط عن صغار البائعين. وتهدف تلك المداهمات إلى التستر على كبار التجار وإصدار بيانات دورية لإظهار أن الوزارة تعمل جاهدة

للقضاء على هذه الآفة. كما تنتشر الحبوب المخدرة في مدارس دمشق تحت مسميات عدة مثل "تفاح أصفر، نصف هلال، جالاكسي بالبندق".

وهناك عدة مواقع تُعتبر بمثابة مراكز لتوزيع المخدرات داخل دمشق، منها مركز تدريب شعبة المخابرات العسكرية المعروف بمدرسة ميسلون؛ ومركز التدريب التابع لإدارة المخابرات العامة المعروف بمدرسة النجاح؛ ومعسكر السيدة زينب للقوات الخاصة.

وتُشارك الميليشيات الإيرانية في توزيع المواد المخدرة في حلب ودير الزور ومناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

وهناك طريق بديل لتهريب المخدرات وهو طريق البادية الشرقية الذي يربط القصير في ريف حمص الغربي بالسويداء، ومن هناك إلى درعا، حيث يتم شراء المخدرات في الغالب في منطقة خراب الشحم، التي أصبحت منشأة إنتاج مهمة للحبوب المخدرة، وذلك تحت حماية حزب الله وضباط الفرقة الرابعة. وقد عيّنت الفرقة الرابعة أحد قياداتها كرئيس ومشرف على مكابس الحبوب لضمان استلام الإيرادات كافة.

وازداد التهريب إلى الأردن بشكل كبير، خاصة بعد أن سيطر حزب الله على المعابر الحدودية. ويؤدي التعاون الوثيق بين الضباط السوريين وقادة حزب الله إلى تسهيل عمليات التهريب تلك. ويستخدم التجار المستودعات، التي يقع بعضها في مطار بلي العسكري، لتخزين المخدرات، والتي يتم نقلها أولاً، باستخدام سيارات الإسعاف أحياناً، إلى مستودعات في قرية القصير القريبة من الحدود ومن ثم تهريبها إلى الأردن.

وتُهيمن الميليشيات الإيرانية وتلك التي تدعمها روسيا على سوق المخدرات في شمال شرق سوريا وكذلك عبر الحدود مع العراق. يقوم الحرس الثوري الإسلامي الإيراني بإنتاج وتوزيع وتهريب المخدرات إلى مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية. وتسيطر ميليشيا الحشد الشعبي العراقي على معبر سكة الحديد غير الشرعي الذي يقع في قرية الهري على الحدود السورية العراقية، وتحتكر تهريب المخدرات عبر الحدود. وأخيراً، تقوم ميليشيا الدفاع الوطني المدعومة من روسيا ببيع المواد غير المشروعة وتوزعها في دير الزور، منطقة عملياتها الرئيسية. كما تلعب الميليشيات المحلية دوراً رئيسياً في نقل المخدرات إلى شمال شرق سوريا جنباً إلى جنب مع ضباط الجيش السوري. وبينما تتولى الميليشيات تهريب المواد المحظورة عبر نهر الفرات إلى مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، عبر شبكة من المهربين والمروجين، يُسيطر الجيش السوري على التهريب باتجاه مناطق الرقة ومنبج. وتتم تلك العمليات باستخدام أرتال عسكرية موجهة إلى مقر اللواء 93 في مدينة عين عيسى.

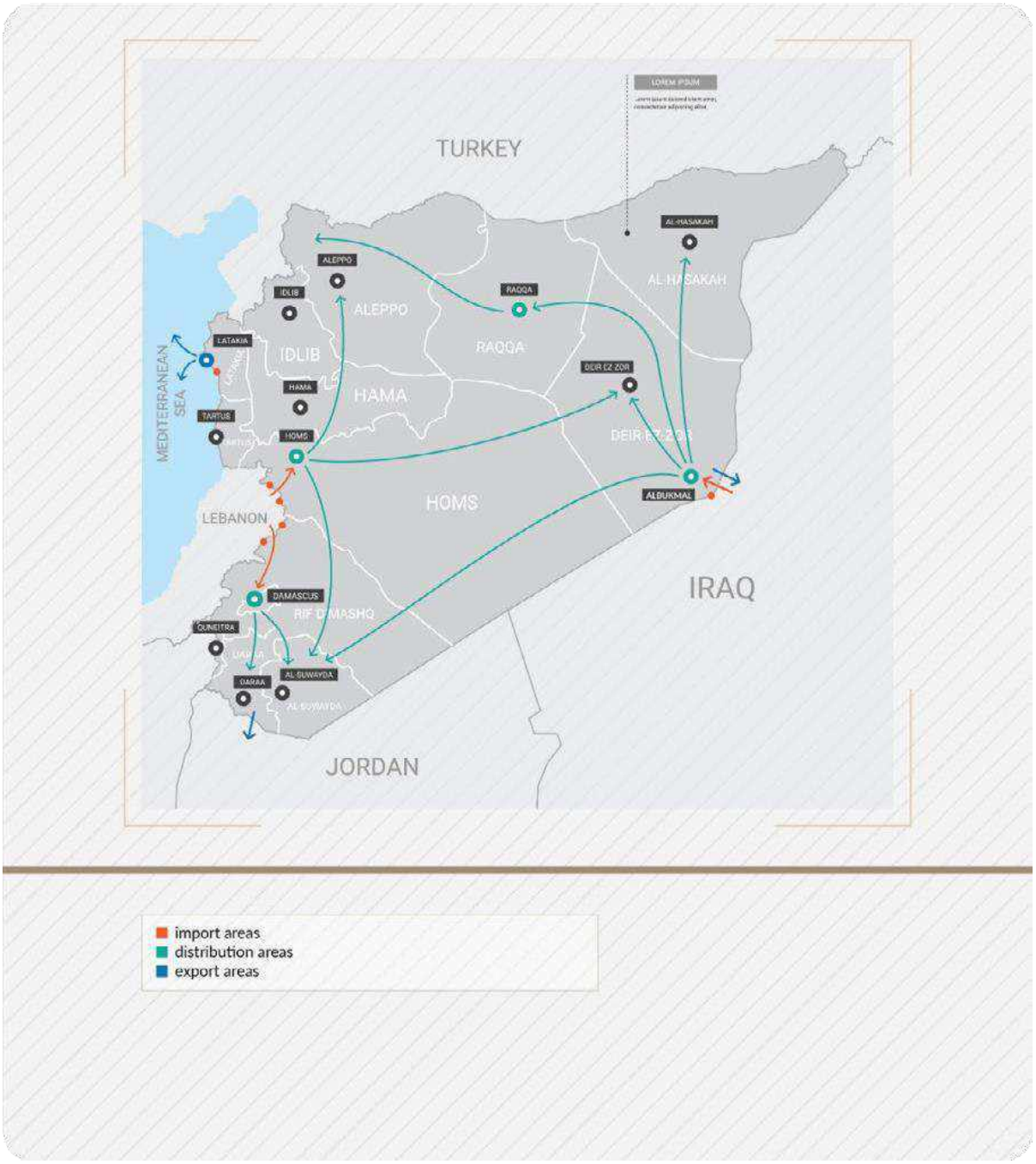
TURKEY
LOREM IPSUM
AL-HASAKAH
ALEPPO
IDLIB
RAQQA
AL HASAKAH
ALEPPO
RAQQA
LATAKIA
IDLIB
DEIR EZ ZOR
HAMA
HAMA
MEDITERRANEAN SEA
TARTUS
HOMS
DEIR EZ ZOR
ALBUKMAL
HOMS
LEBANON
IRAQ
DAMASCUS
RIF DIMASHQ
QUNEITRA
AL-SUWAYDA
DARAA
AL SUWAYDA
JORDAN
import areas
distribution areas
export areas

No Peace Without Justice
Non c'è pace senza giustizia

PMI impact